

٢١٧
ن . س

(النافع في الفقه) ، تأليف السمرقندي ، محمد بن يوسف - ٥٥٦ هـ . كتب في القرن التاسع الهجري تقديرا .

١٢٨ ق ١٧ س ٢٥ x ١٨ سم

نسخة جيدة ، ناقصة الأول والآخر ، بأولها ثلاثون بخت حديث وورق مفاير ، خطها نستعليق واضح .

٦١٧٠

الاعلام ٨ : ٢٢ الكشاف : ٨٠

١- المذهب الحنفي أ- المؤلف ب- تاريخ
النسخ ج- الفقه النافع .

ف ١٤٧٠ / ٢



Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education
Riyad University
RIYAD, SAUDI ARABIA

No. : الرقم Date : التاريخ

الرجاء
ف ١٤٧٠ هـ
هذا تصريح لنا لرصد
رئاسة حموي : حيث غاب
أنه قد وردت بشكوى من
منه خط زهرت من رقة
المنطقة
الرجاء

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم:	٦١٧٠	الناشر في لفظة
الكتاب:	(شرح مختصر القدر)	محمد بن يوسف البسري
المؤلف:	?	
تاريخ النسخ:	القرن الثاني الهجري تقديراً	
اسم الناشر:		
عدد الأوراق:	١٢٨	
ملاحظات:		

الحكمون الخلقه

۷ و دو تنوید

وليكن على صلواته ما لم يتكلم والنوم مضطجعا او متكئا او مستندا الى شيء لانه لا يرفع عن سقط
لقوله عم انما الوضوء على من نام مضطجعا او الغلبة على العقل بالاغماء والجنون لانه
فوق النوم والقهقهة وفي كل صلوة ذات ركوع وسجود وعند الشافعي رحمه لا تقضى
كما قبل الشروع في الصلوة ولنا حديث الاعراب الذي في عينيه سواء فتردى في بئر
عليها خصفة فضحك بعض من خلف رسول الله عم فلما فرغ النبي صلى الله عليه
وسلم من صلواته فقال عم الا من ضحك منكم فقهقهة فليعور الوضوء والصلوة
جميعا واخذ بالخبر الواحد ولو من الاخذ بالقياس فصحة ~~فصل~~ وفرض الغسل
المضمضة والامتنشاق وغسل ساير البدن لقوله عم وان كنتم جنبا فاطهروا
وقد امكن الاطهار بالمضمضة والامتنشاق وسنة الغسل ان يبدا بالمغتسل فيغسل
يديه وفرجه ويزيل النجاسة ان كانت بدنه ثم يتوضأ وضوءه للصلوة الا جليته ثم
يفيض الماء على راسه وسائر جسده ثلاثا كذا في حديث عن النبي عم ثم تحت عن ذلك المكان فيغسل
رجليه لانها كانتا في مستنقع الماء المستعمل ~~فصل~~ ليس على المرأة ان تنقص ضفائرها في الغسل
اذ بلغ الماء اصول الشعر لقوله عم لتلك المرأة اذ بلغ الماء ثغور راسك اجزأك ~~فصل~~
المعانى الموجبة للغسل انزال المنى على وجه الدفق والشهوة من الرجل والمرأة حالة
النوم والبقطة لقوله عم الماء من الماء فهو مما من ذلك ايجاب الاغتسال من انزال
المنى والتقاء الختانين من غير انزال الحديث عائشة رضي الله عنها ترفعه اذ التقى
الختانان وتوارى العشفة وجب الغسل انزال او لم ينزل والحديث لقوله عم
ولا تقربوهن حتى يطهرن بتشديد الطاء والنفاس لانه اقوى من الحيض
والغسل للجمعة والعيدين والاحرام سنة سنة رسول الله وعن مالك رحم واجب
يوم الجمعة لقوله عم من شهد الجمعة فليغتسل ولنا قوله تعالى اذ قمتم الى الصلوة
فاغسلوا وجوهكم الآية وليس في المذي والودي غل وفيهما الوضوء لحدن المقدار في
الله عنه ان رسول الله عم واجب في المذي والودي ما يخرج عند ملاعبة الاكل

والودي ما يخرج عقيب البول فيكون حكمه حكم البول ~~فصل~~ وهو الطهارة من الاحداث
جائزة بماء السماء والادوية والعيون والابار وماء البحار لقوله تعالى فاعسلوا
وجوهكم والغسل المعتاد بالماء مطلق وقال عم الماء طهور لا نجاسة في الماء غير طهره اولونه
او ريحه وهذا في الماء الكثير ولا يجوز بماء اعتصر من الشجر والتمر لانه ليس بماء مطلق
والطهارة من الحدث ثبت بخلاف القيح لطهارة الاعضاء حقيقة وشرعا ونظاير
الظاهر محال فاقصر على مورد النص ولا يجوز بماء غلب عليه غيره فخرج عن طبع الماء
كالاشربة والخمر وماء البقلاء والمرق وماء الزردج لانه لا يسمى ماء طقا ويجوز الطهارة
بماء خالطه شيء طاهر غلب عليه فغير احدا وصافه كما المذ والماء الذي يختلط به الاثنان
او الزعفران لان الخلط اذا كان طاهرا لا يمكن صون الماء وكل ما وادى وقعت فيه نجاسة
لم يجز الوضوء به قليلا كان او كثيرا اذ الم يكن عشرة في عشرة لقوله عم لا يبولن احدكم
في الماء الذي يحول ولا يغتسلن فيه من الجنابة فالامر بحفظ الماء على ما تأثر الماء به والماء الجاري
اذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء منه اذ لم يرب لها اثر لانها لا تستقر مع جريان الماء
والغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه يتحرك الطرف الاخر اذا وقعت النجاسة في احد
جانبه جاز الوضوء من الجانب الاخر لان الظاهر ان النجاسة لا تصل اليه وموت ما ليس
له نفس سائلة في الماء لا نجاسة كالبق والرباب والزناير والعقارب وقال الشافعي يفسه
لتحليل اجزاء الميت في الماء ولنا فقوله عم اذا وقع الذباب في طعام احدكم فامقلوه ثم نقلوه
فان في احد جناحه داء وفي الاخر دواء وانه ليقدم الداء على الدواء ولو افسد الطعام
كان فيه اضاعه له وقد منع من الاضاعه لولادة الشرع لا يتناقض وموت ما يعيش
في الماء لا يفسد الماء كالسمك والصفير والسرطان لان هذه الاشياء لا دم لها لا يفسد لحمها
لان الحرارة خافية الدم ولو كان لها دم لانظفت لدوام السكون في الماء الماء المستعمل
لا يجوز استعماله في طهارة الاحداث وعليه الاجماع وانما الخلاف في النجاسة المستعمل
كل ما وازيل به حدث ولا يتحل في البدن على وجه القرية وكل اصاب دبح فقد طهر

الاجلد والخنزير والادمي لقوله تعالى او لحم الخنزير فانه رجس
والكناية تصرف الى الكنى الاقرب وهو الخنزير لا اللحم وكذا
الادمي محتمل للتركيب وشعر الميتة وعظها طاهر وقال الشافعي
رحم نجس لانه من اجزاء الميتة ولنا قوله تعالى ومن اصوافها
واوبارها واشعارها اثاثا ومتاعا مطلقا وليست ميتة لان الميتة
ما زالت الحية عنه لوجود التضار بين الموت والحياة والمحل
لا يخلو عن احراز الضدين ولا حية في الشعر لعلم الحس والحركة
وانما فيه النمو كما في النبات والنامي لا يسمى حيا فلا يكون ميتة
فصحتها واذا وقعت في البئر نجاسة نزعته لشيء من النجاسة
في اجزاء الماء وجوب التي زعن النجاسة وما لا يتوصل الى وجوب
الآية يجب كوجوبه ونزع ما في طهارة لها فان ماتت فيها فارة او عصفرة
او صخرة او سودانية او سام ابرص نزع منها عشرون دلو الى ثلاثين
بحسب كبر الدلو وصغرها فان ماتت فيها حمامة او دجاجة او سقود نزع
منها ما بين اربعين الى ستين لحديث ابي سعيد الخدري رضي الله
عنه وان كان آدميا نزع ماء البئر كله لحديث
الزنجي الذي مات في بئر زمزم فامر عبد الله بن عباس رضي
الله عنهما وابن الزبير بنزحه وينزع ماء البئر كله وكذلك
الشاة والكلب وان انتفخ الحيوان فيها او تفتخ نزع جميع ما فيه من صغر
الحيوان او كبر لان اجزاء الميتة شاعن في الماء وعدم الدلاء يعتبر
بالدلاء الوسط المستعمل في الابار لان الوسط الى العدل اقرب
فان نزع منها بدله عظيم قدر ما يسع من الدلاء الوسط المستعمل
لابار احتسب به لحصة المقصود وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة

انه لا يجوز

انه لا يجوز لان يتواتر الدلاء يصير الماء في معنى الماء
الجاري وان كانت البئر معينة لا ينزع ووجب نزع ما فيها
اخرجوا مقدار ما كان فيها وعن محمد انه ينزع منها ما تادلوا الثلث
مائة دلو وان وجدوا في البئر فارة او غيرها ولا يدرون متى وقعت
ولم يفتخ ولم تفتخ اعادوا صلوة يوم وليلة اذا كانوا
توضؤوا منها وغسلوا كل شيء اصابه ماؤها وان كانت
انتفتخت او تفتخت اعادوا صلوة ثلثة ايام ولياليها
في قول ابي حنيفة رحمه وقال ليس عليهم اعادة شيء
من الصلوة حتى يحققوا متى وقعت لان الشك وقع في فساد
ما مضى والوقوف من الحوارث فيضاف الى اقرب الازمان وجها
ولا في حنيفة رحمه ان الوقوع بسبب الموت والتفتخ ظاهر فيضاف
الى السبب الظاهر غير انه قد روي ليوم والليله احتياطا فيما
لم يفتخ وبثلثة ايام فيما تفتخ فصحة سور الادمي
وما يؤكل لحمه طاهر لان المزاج لعابه ولعابه طاهر
وسور الكلب والخنزير وباع البهائم نجس لا لعابها
نجس وسور الهرة مكروه عند ابي حنيفة ومحمد رحمه
وعن ابي يوسف رحمه انه غير مكروه لقوله عم الهرة لينة
بنجسه فانه من الطوافين والطواف عليكم ولهما قوله

قوله عليه السلام الصلوة سبع ففهما سقوط النجاسة
وبقاء الكراهة أي في الحكم وسور الذجاجة الخلاء مكره
لأن على منقارها قد لا يظهر أو كذا سور سباع الطير
لأنها لا تتجاسر عن الخيف وسور سواكن البيوت مكره
لقوله عزهم ختموا آياتكم وأكوا أسقيتكم وأطفئتم
فإن الفويسقة لا تصرم على أهل البيت بينهم وسور الحمار
البغل مشكوك لتعارض الأدلة فإن لم يجد غيرها
يتوضأ بهما ويقيم وإيهما قتلته جاز وعند فرهم يجب
تقديم الوضوء على التيمم ليكون عادة الماء عند
التيمم ولنا أن المطهر إما التراب والماء فلا يضره
التقديم **باب** التيمم
من لم يجد الماء وهو مافر أو خارج المص
يتيمم لقوله عزهم فلم تجدوا ماء فتيمموا
صعيدا وهذا إذا كان بينه وبين
المص نحو ميل أو أكثر وكذا إذا كان يجد
الماء إلا أنه مريض يخاف أن يستعمل الماء اشتد
مرضه أو يخاف الجنب أن يغتسل بالماء أن يقتله البرد
أو يمرضه لأن الذي يضره به مدفوع شرعا لأنه ضيق

لأنه ضيق

لأنه ضيق وما جعل علينا في الدين من حرج والتم صريحا يشرح بأحدتها وجهه وبالله
يذهب إلى المرفعين الحديث عما روي من قال له النبي عليه السلام أما ليكنك الوجه والذراعان
والتيمن في الحديث والنجاسة سواء القول تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط أو لمستم النساء فليحذر
مأه فتيتموا والمراد به الوقوع حال عليه ليكون في التيمم بيان شافيا للطهارة من جميعها كالتطهارة
بالماء ويجوز التيمم عند أبي حنيفة وحملهما الله بكل ما كان من حرج الأرض كالتراب والطين
والحجر والجص والنورة والكحل والزرنيخ وقال أبو يوسف لا يجوز إلا بالتراب والرمل والطين
لا يجوز إلا بالتراب المنيب لأن النص شرط الطيب وأنه المنيب كما قال الله تعالى والبلد
الطيب يخرج بانه باذن ربه ولا يبي حنيفة وحملهما الله أن الصعيد ما يصعد على الأرض
فعيل بمعنى مفعول والطيب هو الطاهر لأنه لا يبق بالطهارة والنية فرض في التيمم لأنه
ليس بطهارة حقيقة فلا يجعل طهارة إلا بالنية بخلاف الوضوء وينقض التيمم كل شيء
ينقض الوضوء لأنه خلف عن الوضوء وينقضه أيضا رويته الماء إذا قدر على استعماله لقوله
عليه السلام التيمم طهور المسلم ولو إلى عشر حج ما لم يجد الماء جعله طهورا إلى غاية وجود الماء ولا
يجوز التيمم إلا بصعيد طاهر لقوله تعالى فتيتموا صعيدا طيبا ويستحب لمن لا يجد الماء وهو
يؤخر أن يجد في آخر الوقت أن يؤخر الصلوة إلى آخر الوقت ليؤديها بكل الطهارة من
فان وجد الماء أو التيمم ويصل بيمينه ما شاء من التراب والطين أو لغيره من الدلع ولو
إلى عشر حج ويجوز التيمم للصحيح في المص إذا حضرته الحاجة والركن غير مطلقا فتعطل
بالطهارة بخلاف موت الصلوة لأنه غير واجب للماء في حق الصلوة عما هو في الحاجة وكان الدرع

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

وان ابتدأت مع البلوغ مستحاضة فحيضها عشرة ايام فخرج كل شهر والباقي استحاضة
 وعند الشافعي حيضها يوم وليلة لان اقل الحيض يومين ولنا انه قد متصل الحيض
 فان طهرت منه دم الرحم الا اذا قام الدليل على خلافه وهو ما زاد على العشر بخلاف العادة
 حيث ترد الى عادتها لان ما قام الدليل على انه ليست بدع الحيض لمخالفة العادة المستحاضة
 وفيه سلس لبول والدعاء بالدم والخرج الذي لا يرقا يتوضون لوقت كل صلوة فيصلون
 بذلك الوضوء الوقت ما شاءوا من الغرض والنوافل فاذا خرج الوقت بطل وضوئهم
 وكان عليهم استيناف الوضوء لصلوة اخرى وقال الشافعي به المستحاضة تتوضا
 لكل فرض لقوله عليه السلام المستحاضة تتوضا لكل صلوة الا ان النافلة تبع الفرض فلا
 تفرد بحكم على حدة ولنا قوله عليه السلام المستحاضة تتوضا لوقت كل صلوة وما رواه محمد
 بن عيسى ان الصلوة يذكر ويراد بها وقتها كما نقول اتيك صلوة الظهرى وقتها فمحل
 على ما قلنا توفيقا بين الحديثين وانما تبطل طهارتها بخروج الوقت عند علمنا بالثبوت ولا
 تبطل بالدخول عند بلوغ حنفى وعبد بن حنبل الله وعند بلوغ يوسف وزفر بن بطل بالدخول
 لعدم الضرورة قبل الوقت وانما تبطل بالخروج لان الطهارة فانها ما يرتفعها وقت
 التوضوء ضرورة الا انها قد رت طهارة ضرورية فكلما كان المكلف من التوضوء عن عضة
 التكليف وامامة خروج الوقت **صل** النفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة
 وما تراه الحامل من الدم قبل خروج الولد هو استحاضة لان الحمل منع من خروج دم الرحم
 لا يسدا دم الرحم بالحبل لان الثقب من اسفل الرحم خلا في الكلبة فلهذا دم عرق

واقل النفاس احدى ايامه واكثره اربعون يوما وعند الشافعي ستون يوما لانه اكثر من اكثر
 الحيض باربعة اضعاف لاجتماع الدم في الرحم اربعة اشهر ثم بعد ذلك يصير عذرا للولد
 كما قال عليه السلام عكث خلق احدى ايامه اربعين يوما نطفهم اربعين يوما علفه
 اربعين مضغة ثم يامر الله تعالى ملكا ينفخ فيه الروح وما زاد على الاربعين فهو استحاضة
 فان كان لها عادة معروفة في النفاس ردت الى ايام عادتها والزيادة استحاضة اذا
 زاد على الاربعين وان ابتدأت نفاسها اربعون كما ذكرنا في الحيض وان ولدت لولد
 في بطن واحد نفاسها من الولد الاول لوجوده دليل لفتاح في الرحم فهو خروج الولد

باب النفاس

نظير النجاسة واجبت خبثه من المصلي وتوابعه المكان الذي يصل عليه لقوله تعالى وثيابك
 بطنه والنفس الوارد في الثياب واردة في البدن والمكان بطريق الاولى لان الاتصال بها
 أقوى ويجوز تطهير النجاسة بالماء وبكل ما يبع طهره في إزالة النجاسة كالحل وماء الورد
 محمد والشافعي لا يجوز الا بالماء المطلق والدليل على الجواز انه فريقل طبعها كالماء واذا اضاف
 الحنفى نجاسة لها حرم فحقت فذلك بالارض جاز لقوله عليه السلام فارد منك دخول المسجد
 فليقل عليه فان كان عليها فذرف عليه سمها على الارض فان الارض لها طهور الذي نجس
 عندنا خلافا للشافعي لانا قوله عليه السلام اما يغسل الثوب فخرس من بول وغايط ودم
 وتقي ومني ويغسل رطبه ولو جف على الثوب جف فيه الفرك لقوله عيشة بنت الله كانت
 افرك المني عن ثوب رسول الله عليه السلام وهو نصيب النجاسة اذا اصابته المرأة

والعقد تنقض

الحضرة في قباله
والشيخ في القبال
والمختار في القبال
والخيار في القبال

الصَّلَاةُ

وَقْتُ الظُّرِّ عَلَى الْقَوْلَيْنِ وَآخِرُ قِيَمَتِهَا مَالِمْ غَرْبِ الشَّمْسِ وَأَوَّلُ وَقْتِ الْغَرْبِ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ لِحَدِيثِ إِمَامَةِ حَبْرَائِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَآخِرُ قِيَمَتِهَا وَمُؤَوَّلُ وَقْتُ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ إِذَا

غالب الشفق وما والياض لذي في الافق بعد المجر عند لي حشفه في الله وما لاهو الجرح لما
ان الشفق يذكر ويراد به المجر في اغلب الاستعمال ولا لي حشفه في الله انه اسم مشترك بين
الجرح والياض فوقع الشك في دخوله وقت العشاء وخروج وقت المغرب فثبت بالشك اول
وقت الوتر بعد العشاء واخر طلوع الفجر لقوله عليه السلام ان الله تعالى زادكم صلوته الا وبي
الوتر فصلوها ما بين العشاء الى طلوع الفجر جعل وقتها ما بين العشاء الى طلوع الفجر واخر
وقت العشاء طلوع الفجر لقوله عليه السلام ليس الفريضة في النوم وانما الفريضة ان يؤخر صلوته
حتى تدخل وقت صلوته اخرى ويستحب الاستغفار بالفجر لقوله عليه السلام استغروا بالفجر فانه اعظم
بلا جبر ولا ايراد بالنظر في الصيغ لقوله عليه السلام ابرؤا بالنظر فان شدة الحر من حرج
وتقدم في النساء لان الصلوة في اول الوقت مسارعة الى مخفرة من ريتا عز وجل
وتأخير العصر افضل ليكون موديا بفراخ البالك لم تغير الشمس لورودها والنهي عن الصلوة
عند الغروب ويستحب تعجيل المغرب عليه السلام لا يزال امتي بخير ما لم يؤخر المغرب
الى اشتباك النجوم وتأخير العشاء الى ما قبل ثلث الليل لقوله عليه السلام لو ان اسحق على امتي لاخر
العشاء الى ثلث الليل ويستحب في الوتر لمن يالف صلوته الليل ان يؤتره في وقت
لقوله عليه السلام لغرب الله عنه حين قال اني اوتر في آخر الليل انك لانت القوي الامين فان لم
يقن على نفسه بالابتداء او تر قبل النوم محرز عن الفوات

باب الاذان سنة للصلوات الخمس
المجتمعة دون ما سواها للتواتر وصيغة الاذان ان يقول الله اكبر الى اخره ولا تفتح
في صلاة العشاء والاعتناء بالاعتناء

للتواتر والترويات المشهورة ويزيد في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة خير النوم
من البعاف وما راة المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن وفيه نظر لبعضهم والاقامة
الاذان الا انه يزيد فيها بعد الفلاح وقامت الصلوة من كذا الرواية ومن جعل
الاذان ويجز في الاقامة لقوله عليه السلام ليلال اذا ذنت فترسل واذا اذنت فاحذر
سقبيلها القبلة فاذا بلغ الى الصلوة والفلاح حول وجهه يسا وتسا لا كذا التواتر
لان النار من سمها بعد الاذان
ان للفايدة ويقم كما فعل رسول الله عليه السلام غداة ليلة التمرين فان قام صلي
ان لا ولي واقام وكان فخيرا في الباقية لئلا يشاء اذن واقام ولشئ اقتصر على الاقامة
ان يعلم الحاضر في تكليف الاقامة وكذا الذكر المشرف وينبغي ان يؤذن ويقم على
برانه ذكر مشرف فان اذن على غير وضوء اجزاه لقراءة القرآن وتكره ان يقوم على
ير وضوء الا ان لا يمكن الشروع في الصلوة متصلا بالاقامة وتكره ان يؤذن ويكسب
انه ذكر معظم لقراءة القرآن ولا يؤذن لصلوة قبل دخوله وقتها لانه لا يحصل العلم
المقصود من الاذان وعن لي يوسف انه يجوز في صلوته الفجر خاصة

شروط الصلوة التي
تقبل مصاحبة على الصلي ان يقدم الطهارة عن الاحداث والنجاس كما مر وسر
قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد واذا في الزينة فاستبرأ العورة والعورة
ان الرجل ما تحت الشرة الى الركبة اجماع الامد على اتخاذ الازر والركبة من العورة عند استبرأ العورة وهو
شجره رضي الله عنه قال له النبي عليه السلام غط ربك عنك فانها عورة وبدن المرأة استبرأ العورة

في صلاة العشاء والاعتناء بالاعتناء
في صلاة العشاء والاعتناء بالاعتناء
في صلاة العشاء والاعتناء بالاعتناء

في صلاة العشاء والاعتناء بالاعتناء
في صلاة العشاء والاعتناء بالاعتناء
في صلاة العشاء والاعتناء بالاعتناء

في صلاة العشاء والاعتناء بالاعتناء
في صلاة العشاء والاعتناء بالاعتناء
في صلاة العشاء والاعتناء بالاعتناء

وصية الصلوة فافعل الصلوة سنة التوبة لقوله تعالى ورتك فكم

سجود لقوله تعالى واركعوا واسجد وانهم من هذه الاوامر يتعلق جواز الصلوة بها والنفذ

عمر الصلوة مقدار الشجر اقوله عليه السلام ابن مسعود لما سمع الله عنه اذا رفعت رأسك

آخر السجدة ونعدت فلما الشهد فقد كنت صلوته واذا دخل الوصل في صلواته كبر ونعد

١٥٨
 به مع النكحة حتى كادني بابها مئة شجرة اذ نبيه وقال الشافعي رحمه الله عليه لا ادرك

الف. عليه السلام رَفَعُوا يَدَهُمَا إِلَى مَنْكِبَيْهِ وَقَالَ هَذَا لَكُمْ الْإِسْلَامُ وَمَا قُلْتُ إِلَّا الْإِسْلَامَ

فَعَالَا لَئِنْ كُنْتُمْ نَاصِرِينَ أَصِلُ الْكَفَّ إِلَى الْبَنِي إِسْرَءِيلَ وَأَصِلُ الْبَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَى الْبَنِي إِسْرَءِيلَ

...اصول السبل في السبل واصول الاصابع الى الادب من دوسها الى الادب

قال بعد لا اله الا الله اعظم والرحمن الرحيم اجزاء عند الحسن بن محمد رحمه الله

ان التليين عظيم لله تعالى وقد حصل وعندي يوسف بن الجوزي الابطال الكبير وعندنا

اجوز الا قوله الله اكره ويغمد يمينه على ياسر ويضعهما تحت ستره لقوله عليه السلام ثلث

منهم المرسلين فجاءوا بالطوبى وبأخبار السجود ووضع اليدين على الشمال تحت المشرق في الصلوة

فَقَالَ سَمِعْتُكَ اللَّهُ وَمَجْدُكَ الْآخِرُ نَذَارُونَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ أَفْنَحَ الصَّلَاةَ وَابْتَعِزَّ

بسم الله الرحمن الرحيم فاستعذروا بالله الرحمن الرحيم

سما وعند السافق البحر في صلوة بحري فيها القراءة لأربعين مرة ولما خلت غير

المعقل قال صليت خلف رسول الله عليه السلام وأبى بكر وعمر رضي الله عنهما وكانوا الأئمة

ثم قرأ فاتحة الكتاب وسورة اولها في ايات مبترزة وقرأ سورة الان وانزل الله عليه السلام

اول من قرأه الفاتحة وكتبها في كتابه

وَأَمَّا الْفُلُ فَإِنَّا مُتَجِدُونَ فِيهِ وَهُوَ كَيْفَ يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَيَعْلَمُ الْغُيُوبَ

[illegible]

...

واللائكة يقولون من وافق تأمينة بأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر
الأمين حدث ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة ركعتين
ورسالة الحمد ثم يكبر ويكبر للمارون عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر عند كل
خفص ورفع ويعتد يديه على ركبتيه لقول ابن عمر رضي الله عنهما خذوا بالركبتين والتوازي
بين أصابعه ليكون أقدرا على أخذ الركبة وللنوازل وبسط يمينه ولا يرفع رأسه ولا تكلم
للمارون عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان إذا ركع سجد طهر حتى لو وضع على ظهره فدخل ما لا يحد
ويقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم قلنا حدثت عيسى بن عامر الجعفي ثم يرفع رأسه ويقول
حمده ويقول اللهم ربنا لك الحمد عند كل خفص ثم الله عنه لقوله عليه السلام إذا قال الإمام سبح
حمدا فقولوا ربنا لك الحمد ثم يرفع يدهما فافض قطع الشكر وعدي كذا تقول
الإمام ربنا لك الحمد كمالا بصيرتاركا لما صار أمرا به فاذا استوى قايما كبر ومجد واعتد
على الأرض لقوله عليه السلام إذا سجدت فادع راسك ووضع وجهه بين كفيه للمارون
عليه السلام كان يسجد بين كفيه وسجد على أنفه وجهه ولم يفتصر على أحد مما جاز عند جعفر
فالأجور لا يحد على الأرض إلا من غدير لقوله عليه السلام أمرت أن أسجد على سبعين
الوجه والكفين والركبتين والقدمين ولا يجزئ عن السجود عباد من البطاطو
فقط وإنما وجب وضع أحد يدهما بالأجور وأن يسجد على كوعا منه أو فاضل يديه جاز لا يقول
بند من صبحه ونجاني بطنه عن نزيه للمارون عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا سجد جاز
من يديه أن يوجه لوانادات أن من يديه لم يرفع يديه أصابع يديه نحو القبلة لقوله

تولى عليه السلام عليه السلام ما استطاع وسواك يسجد سبحان ربّي العظيم قلنا ودك إناه
حدثت عيسى بن مسعود رضي الله عنه قال كان إذا سجد كبر وسجد كبر وسجد كبر وسجد كبر
عليه السلام فاذا طأ طأ سجد كبر واستوى قايما على صعد ورقد میده ولا يفتقر للمارون عن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا قام من الركعتين إلى الثانية قام كانه على الرضف ومن الحجاز الحجاز
ولا يعتد يديه على الأرض ويسجد في الركعة الثانية مثل ما فعل في الأولى لأنه لا يستدفع
ولا يفتقر في الأولى فكبر في الأولى فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية
افتترس رجل الشري وجلس عليها ونصب يمينه ووضع أصابع يديه نحو القبلة ووضع يده
على فخذه كذا كان أمر رسول الله وما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن كان ذلك بعد ما كبر
وأسن والشهادة لله والصلوات والطيبات والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله
وبركاته والسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا
ورسوله ولا يزيد على هذا في الفقرة الأولى وهذا شق قد رواه ابن مسعود رضي الله عنه وكثير من
الصحابه رضي الله عنهم قال ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة كما يعتد
سورة من القرآن وتقرأ في الركعتين الأخيرين فالحق الكتاب خاصة فاذا جلس في الصلاة
كما جلس في الأولى وسجد وصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودعا بأشياء من أسماء العاقل الغرل والجمعة
الما توتر للتوازي ولقوله تعالى فاذا فرغت فاقب وألوي ركن فاقب وألوي ركن فاقب وألوي ركن
كلام الناس ثم يسلم عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله وتبين يسار مثل ذلك للمارون
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يسلم عن يمينه حتى يركب يمينه وعن يسار حتى يركب يساره

حدثت عيسى بن مسعود رضي الله عنه قال كان إذا سجد كبر وسجد كبر وسجد كبر وسجد كبر
عليه السلام فاذا طأ طأ سجد كبر واستوى قايما على صعد ورقد میده ولا يفتقر للمارون عن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا قام من الركعتين إلى الثانية قام كانه على الرضف ومن الحجاز الحجاز
ولا يعتد يديه على الأرض ويسجد في الركعة الثانية مثل ما فعل في الأولى لأنه لا يستدفع
ولا يفتقر في الأولى فكبر في الأولى فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية
افتترس رجل الشري وجلس عليها ونصب يمينه ووضع أصابع يديه نحو القبلة ووضع يده
على فخذه كذا كان أمر رسول الله وما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن كان ذلك بعد ما كبر
وأسن والشهادة لله والصلوات والطيبات والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله
وبركاته والسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا
ورسوله ولا يزيد على هذا في الفقرة الأولى وهذا شق قد رواه ابن مسعود رضي الله عنه وكثير من
الصحابه رضي الله عنهم قال ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة كما يعتد
سورة من القرآن وتقرأ في الركعتين الأخيرين فالحق الكتاب خاصة فاذا جلس في الصلاة
كما جلس في الأولى وسجد وصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودعا بأشياء من أسماء العاقل الغرل والجمعة
الما توتر للتوازي ولقوله تعالى فاذا فرغت فاقب وألوي ركن فاقب وألوي ركن فاقب وألوي ركن
كلام الناس ثم يسلم عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله وتبين يسار مثل ذلك للمارون
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يسلم عن يمينه حتى يركب يمينه وعن يسار حتى يركب يساره

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

الحاصل في هذا الكتاب هو ان

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or document, showing dense cursive writing across several lines. The text is written on aged, yellowed paper.

[Faint handwritten notes in cursive script, likely bleed-through from the reverse side.]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

صلوة او طلعت الشمس صلوة الفجر او دخل وقت العصر للجمعة او كان ما سما على الجهر
نسقت عن برباب **قضاء الفوات**

وقرأت صلوة قضاها اذا ذكرها وقد معها على صلوة الوقت لقوله عليه السلام من نام
عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها واستيقظ فان ذلك وقتها وقال الشافعي رحمه الله
الترتيب ليس بواجب لاحلاق العصر والصلوة الا ان يخاف فوت صلوة الوقت لان اخر
الوقت للوقت بالاجماع فلا يصير للثانية خلاف اذا كان في الوقت ساعة لا يمكن
العمل بالليلين ولكن الفوات يعني صيق الوقت وكذا التيسار لما روي ان النبي عليه السلام
قدم المغرب على العصر في القضاء فصلا العصر ولم يعد المغرب وان فاتته صلوات ربها في
القضاء كما قضى رسول الله عليه السلام ربيع صلوات يوم الحذوق الا ان تزيد الفوات

على صلوات فيسقط الترتيب فيها لكثرة الفوات ان كثرة ما اشرقت في استقام الترتيب
باب الاوقات التي يكره فيها

الصلوة لا تجوز الصلوة عند طلوع الشمس عند قيامها في الظهر واخذ
لقول عتبة بن عامر الجعفي ثلاث ساعات من انما رسول الله عليه السلام ان يصلي فيها
وان يقرأ فيها سورة نانا عند طلوع الشمس وعند غروبها وعند انقضاء النهار والصلوة
على جانبي دار ونينا ولا يسجد للتلاوة لان المعنى ان الشمس تطلع بين يدي الشيطان
الا عصر يومه عند غروب الشمس كذلك ورد النفي في بعض الالفاظ ولكن ان يستدل
بصلوة العصر حتى تغرب الشمس وبعد صلوة الفجر حتى تطلع الشمس لقوله عليه السلام

لا صلوة بعد الفجر حتى تطلع الشمس لا بعد العصر حتى تغرب الشمس لا بان يصلي في هذه
الوقتين الفوات وسجد التلاوة لانه لم يوجد النبي وقوله عليه السلام لا صلوة في الفضل
لا اصل الصلوة ولا يصلي ركعتي الطواف الا الاولى ان لا يصلي لما روي ان من فعل
بعد طلوع الفجر ركعتي الفجر كذا السنة المأثورة وكذلك بعد الغروب قبل صلوة المغرب
لا يهتدي اليه الا من لم يركب وانه مكر ومادة

النوافل السنة ان يصلي ركعتين بعد طلوع الفجر واربع قبل الظهر وركعتين بعدها

واربع قبل العصر وان شأركعتين وركعتين بعد المغرب واربعا قبل العشاء و
اربعا بعدها وان شأركعتين لورد واحد وعمل الامة باقله الليل ثوب
ثاني ركعات مسلمة واحدة وبكره الزيادة عليها وناقلة النهار تلك الزيادة على
الاربع قال ابو حنيفة رضي الله عنه الافضل بالليل والنهار ان يصلي ربعيا وقال الشافعي
شئ مني وقال لا بالليل كما قال الشافعي لقوله عليه السلام الصلوة بالليل شئ مني ومن
كل ركعتين مسلمة والشافعي يروي الصلوة بالليل والنهار شئ مني والابو حنيفة عن حديث
في عابسة في صلوة الليل قالت كان رسول الله عليه السلام يصلي في الليل اربعا لا تسأل عن
حسنين وطولهن لم يصلي لربعا لا تسأل عن حسنين وطولهن وفي النهار قال
ابو براء الانصاري رضي الله عنه يا رسول الله انك تبتدئ على الاربع قبل الظهر قال تلك ساعة
تفتح فيها ابواب السماء فاحب ان يصعد لي فيها عمل صالح قلت هل فيها قراءة قال
نعم قلت هل فيها سلق قال لا وما قال لي حنيفة رضي الله عنه اسد على النفس فكان اولى

ورواه ابو حنيفة في صحيحه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في الليل اربعا لا تسأل عن حسنين وطولهن لم يصلي لربعا لا تسأل عن حسنين وطولهن وفي النهار قال ابو براء الانصاري رضي الله عنه يا رسول الله انك تبتدئ على الاربع قبل الظهر قال تلك ساعة تفتح فيها ابواب السماء فاحب ان يصعد لي فيها عمل صالح قلت هل فيها قراءة قال نعم قلت هل فيها سلق قال لا وما قال لي حنيفة رضي الله عنه اسد على النفس فكان اولى

Handwritten marginal notes at the top of the right page, written in a cursive script.

ان افضل الاعمال عند الله احمرها والقرء واجبة في جميع ركعات النفل لان كل شفع
اصل بخلاف الفرض لان الصلوة كانت في الاصل ركعتين زيدت في الحضر واقرت في
السفر فوجب المرأة في الاصل كيلا يوفق الى التسوية بين الاصل والتابع وفرض كل في
صلوة النفل ثم افسدها فضاها لان تحت عليه صيانة ما مضى عن البطالين والاكثري
ذلك لا بالانام وكذا الصوم وفيه خلاف الشافعي فان صلى اربع ركعات وقرأ في الاولى
وقعد ثم افسد الاخرين فضى ركعتين لان الشفع الاول قد تم وبصلى النافلة فاجدا
مع القدر على القيام كرسا وان ركب يجوز ترك وضوء اولي فان امتحها فبانم قعد
بغير عذر يجوز عند أبي حنيفة في الله تعالى وقال لا يجوز لان الشروع ملزم كالنذر والاحق
انه امكن صيانة ما مضى باصل الباقي فلا حاجة الى وضوء وفرض كان خارج المصنفين
على دأبه الى ان جبهة توجهت يومئذ لما احدث ابن عمر رضي الله عنهما انه قال نزل قوله تعالى والواحدة
فانما تولوا فثم وجه الله في صلوة النافلة على الراجح

باب سجود السهو

في الزمان والنفصال بعد السلام لحديث ابن مسعود رضي الله عنه وسجد السهو
بعد السلام ثم تشهد ويسلم لانه التحق بحركة الصلوة وقوله عليه السلام وليسجد سجدتي
السهو قبل السلام يعني قبل السلام الثاني في قباين الحديثين الاصل انه اذا ترك الواجب وهو السجدة
ناسيا فعليه سجود السهو ليقوم مقامه جازا فاذا زاد سجد او نحوها يحكي انه ترك الواجب لا بالاعتبار
وسو الا بان بالاعتبار الذي لم يجز ان السجدة في الاولى او في الثانية

Handwritten marginal notes at the bottom of the right page.

Handwritten marginal notes at the top of the left page.

احد بما لا يجاوز واجبة لقوله عليه السلام لا صلوة الا بتمامه الكتاب وكذلك لغروب و
الشهد وتكديرات العبد لا تجوز واجبة لمواظبة النبي عليه السلام ولذا الوجه الامام فيها تحافت
او خافت فما تجز لان تلك الحجة واجبة لمواظبة النبي عليه السلام وسهل الامام نوجب على الموم
السجود بعبادة فان لم يسجد الامام لم يسجد الموم وسهولة الموم لا يلزم الامام والموم كيلا
يوفق الى الخالفه ومن سجد عن الفعدة الاولى ونوى الفعدة اقرب عاد فجلس وشهد
وان كان الى القيام اقرب لم يعد ويسجد للسجود لان القيام فرض فلا يترك للعلل الواجب
هو الفعدة الاولى وكذا اذا قرب الى القيام وان سجد عن الفعدة الاخرى فقام الى الثانية
رجع الى الفعدة مالم يسجد والى الخامسة وسجد للسجود لان الفعدة فرض والقيام الى الخامسة
ليس بفرض ولا واجب وان قيد الخامسة بسجدة بطل فرضه لانه انتقل الى النافلة قبل
اكمال الفرض لان الفعدة الاخرى فرض وتحولت صلوة فلا عا فباس قول ابي حنيفة
واي يوسف رحمهما الله وكان عليه ان يصنع اليها ركعة سادسة ولو لم يصنع لاشي عليه عند
خلا فالزفر لانه شوع في الشفع الاخر على ظن انه عليه ثم يبين انه ليس عليه وان قعد
الرابعة ثم قام الى الخامسة ولم يسلم بتمامها الفعدة الاولى عاد الى الفعدة مالم يسجد الى
وسلم فان قيد الخامسة بسجدة ضم اليها ركعة اخرى ليتم شفعها وقد ثبت صلوة ركعتين
له نافلة وشك في صلوة فلم يبد الله تعالى صلى ام اربعاً وذكر اقل اعرض له سنا في الصلوة
وقد جازت الحديث ان يتألف الصلوة وهو محمول على ما اذا وقع ذلك او اوان كان الشك
يعرض له كثيرا اني على غالب ظنه ان كان له ظن وان لم يكن ظن في على اليقين لقوله عليه السلام

Handwritten marginal notes at the bottom of the left page.

لو استقبل فقع الكل نافيضا وان صلى بعض صلوة بآية ثم قدر على الركوع استأنف
 صلوة لان قدر على الاصل قبل تمام الحكم بالخلف ولو كان يصلي قاعدا برقع وسجد
 در على القيام في ذلك الصلوة بنى على صلوة لان صلوة القاعد بر كوع وسجود اجمع
 وكان وهكذا زامامة القاعد للقيام الا في قول محمد بخلاف الموضع ومراعى عليه

الحق الامام فلا تتعلق على كثره العبد المحمور عليه خلاف فراق الحب والمايض
انه يحب على السامع منها وعلى الحب لها في الحب لا على الحب لان منتهى الحق الشرع على الحق العبد
فلا يمنع وجوبه كالبس الفاسد وقيل لا سجد فلم يسجد هاتح دخل في الصلوة فبلاها وبكدها
اجزائه السجدة عن التلاوتين لان المجلس واحد وان تلاها في غير الصلوة فسجد ثم دخل في الصلوة
فبلاها سجدها لان غير الصلوة لا يسجد عن الصلوة وفي سلسله الامام في الصلوة

سنة عشر يومًا بل يقول عز الأخرج أو بعد غد اخرج فبقى على ذلك سنين صلى الله عليه

كولا بجوزة القرى ولا بجوزة اقامتها الا للسلطان او من امر السلطان لان كل واحد يتقدم في

ولا يجوز في القرى ولا يجوز اقامتها الا للمسلطان او من امره السلطان لان كل واحد يتبع

في وقت الظهيرة
او تقدم رجلا فيؤخر الى المارعة المبطله للجمعة ومن شرطها الوقت لان الظهيرة واجبة
لما انه جاز ركعتان بالحديث في الوقت فيقتصر على ما خرج وقت الظهيرة يجوز بعد وقت
شرائطها الخطبة قبل الصلوة لان العصر في الحضر خلاف الدليل فيقتصر على مورد النص كيف وقد
قالت عائشة رضي الله عنها لما قصرت الصلوة لمكان الخطبة وخطب الامام خطبتين تفصل بينهما بقليل
ويخطب قائما لان السنة هكذا قال الله تعالى وتركون قايما ويكون على الطهارة لانه في المسجد
فان اقتصر على ذكر الله تعالى جاز وما لا يلتزم ذكر طويل كسجدة لمواظبة النبي عليه السلام و
لقول عائشة رضي الله عنها لما قصرت الصلوة لمكان الخطبة ولا يجزئ حشفة يعني ان الخطبة فعلية
من الخطاب وموافقا له وقد وجد الاثر ان النبي عليه السلام قال لذلك الاعراب ليس خطبة
في خطبة القوم انت ولم يوجد منه الا قوله فرط الله ورسوله فقد رُشد وعرض ما فقد
وان خطبة غير طهارة جاز ويكره ومن شرطها الجماعة لان المقصود من الاجتماع خطبة
بفردك من جمعة واقام عند ليح حشفة رضي الله عنه سنة سوي الامام لانها اقل الجمع وعند ليح
وعند ربهما الله انان سوي الامام لان الكل جماعة وبحضر الامام بقراءة الركعتين للتوارة
وايس فيها قراءة سورة بقره لا طلاق النص ولا يجزئ الجمعة على مناسف لانه اسقط عنه او قال
سقط الصلوة فسقط هذا الوصف ولا على عبد استعالم بخدمة المولى ولا على من حضر
ليله بن قتي الى الجرح والاعلى له ليلته نودي الى الكسوف فان حضر او صلوا جاز عن فرض الجمعة
الوقت لان السقوط عنهم لا يرفع ولو لم يجز عاده على من صومعه بالنقص ويجوز للمسافر ركعتين
والعبد والمرضى ان يؤم في الجمعة لكان الاهلية فيصلي الظهر عند الحاجة ولا عند الحاجة
في اهله ليقول بان عليه بقدر العبد

فبذلك يصلي الامام الجمعة يكره لانه خالف الجماعة ويجوز لانه اني بالفرض وقال زفر بن الجوزي
لان فرضه الجمعة لثان الفرض احدهما لوجود الدليل على كل واحد منهما قال الله تعالى
فاستعوا الى ذكر الله تعالى وقال تعالى قم الصلوة لذكور الشمس افضل من الجمعة فان
توجهه الى الجمعة بطلت صلوة الظهر عند ليح حشفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف
لا يطل حتى يدخل مع الامام لانه لم يقدرا على الخلاف بعد ولا يجزئ حشفة رضي الله عنه ان الاوامر بالجمعة
ابطال الظهر صحيح من حيث انه ابطال ولا يقدرا على الجمعة مع حيث اقدم والامام
في الجمعة بعد ويكره ان يصلي المعذورون يوم الجمعة صلوة الظهر بجماعة وكذا اهل
السنن لا يجاع الاية على ترك الجماعة مع ان المصرا لا يخلو عن معذرين ولا يملكه اياهم
الجامع ومن ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادركه وبني عليه لقوله عليه السلام ما ادركتم
فصلوا وما فاتكم فاقضوا فان ادركتم في التشهد او في سجود السهو صلى عليها الجمعة وقال
ان ادرك معه اكثر الركعة الثانية صلى عليها الجمعة وان ادرك اقلها صلى عليها الظهر لانه ادرك الجمعة
حرفة الاركان فيجمع بينهما احتياطا ويحذف الركعة الثانية لانه لا يقرأ في الركعة الثانية
فاذا خرج الامام يوم الجمعة فلا صلوة ولا كلام فاذا اذن المؤذن يوم الجمعة الاذان الاول ترك
المس السبع وتوجهوا الى الجمعة لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودوا للصلاة فخرجوا من كل باب
الجمعة فاستعوا الى ذكر الله وذكر رسوله فاذا صعد الامام المنبر جلس فاذا نال المؤذن
لان ذلك المنبر فاذا فرغ من الخطبة اقاموا السنة المتواترة

في وقت الظهيرة
او تقدم رجلا فيؤخر الى المارعة المبطله للجمعة ومن شرطها الوقت لان الظهيرة واجبة
لما انه جاز ركعتان بالحديث في الوقت فيقتصر على ما خرج وقت الظهيرة يجوز بعد وقت
شرائطها الخطبة قبل الصلوة لان العصر في الحضر خلاف الدليل فيقتصر على مورد النص كيف وقد
قالت عائشة رضي الله عنها لما قصرت الصلوة لمكان الخطبة وخطب الامام خطبتين تفصل بينهما بقليل
ويخطب قائما لان السنة هكذا قال الله تعالى وتركون قايما ويكون على الطهارة لانه في المسجد
فان اقتصر على ذكر الله تعالى جاز وما لا يلتزم ذكر طويل كسجدة لمواظبة النبي عليه السلام و
لقول عائشة رضي الله عنها لما قصرت الصلوة لمكان الخطبة ولا يجزئ حشفة يعني ان الخطبة فعلية
من الخطاب وموافقا له وقد وجد الاثر ان النبي عليه السلام قال لذلك الاعراب ليس خطبة
في خطبة القوم انت ولم يوجد منه الا قوله فرط الله ورسوله فقد رُشد وعرض ما فقد
وان خطبة غير طهارة جاز ويكره ومن شرطها الجماعة لان المقصود من الاجتماع خطبة
بفردك من جمعة واقام عند ليح حشفة رضي الله عنه سنة سوي الامام لانها اقل الجمع وعند ليح
وعند ربهما الله انان سوي الامام لان الكل جماعة وبحضر الامام بقراءة الركعتين للتوارة
وايس فيها قراءة سورة بقره لا طلاق النص ولا يجزئ الجمعة على مناسف لانه اسقط عنه او قال
سقط الصلوة فسقط هذا الوصف ولا على عبد استعالم بخدمة المولى ولا على من حضر
ليله بن قتي الى الجرح والاعلى له ليلته نودي الى الكسوف فان حضر او صلوا جاز عن فرض الجمعة
الوقت لان السقوط عنهم لا يرفع ولو لم يجز عاده على من صومعه بالنقص ويجوز للمسافر ركعتين
والعبد والمرضى ان يؤم في الجمعة لكان الاهلية فيصلي الظهر عند الحاجة ولا عند الحاجة
في اهله ليقول بان عليه بقدر العبد

في وقت الظهيرة
او تقدم رجلا فيؤخر الى المارعة المبطله للجمعة ومن شرطها الوقت لان الظهيرة واجبة
لما انه جاز ركعتان بالحديث في الوقت فيقتصر على ما خرج وقت الظهيرة يجوز بعد وقت
شرائطها الخطبة قبل الصلوة لان العصر في الحضر خلاف الدليل فيقتصر على مورد النص كيف وقد
قالت عائشة رضي الله عنها لما قصرت الصلوة لمكان الخطبة وخطب الامام خطبتين تفصل بينهما بقليل
ويخطب قائما لان السنة هكذا قال الله تعالى وتركون قايما ويكون على الطهارة لانه في المسجد
فان اقتصر على ذكر الله تعالى جاز وما لا يلتزم ذكر طويل كسجدة لمواظبة النبي عليه السلام و
لقول عائشة رضي الله عنها لما قصرت الصلوة لمكان الخطبة ولا يجزئ حشفة يعني ان الخطبة فعلية
من الخطاب وموافقا له وقد وجد الاثر ان النبي عليه السلام قال لذلك الاعراب ليس خطبة
في خطبة القوم انت ولم يوجد منه الا قوله فرط الله ورسوله فقد رُشد وعرض ما فقد
وان خطبة غير طهارة جاز ويكره ومن شرطها الجماعة لان المقصود من الاجتماع خطبة
بفردك من جمعة واقام عند ليح حشفة رضي الله عنه سنة سوي الامام لانها اقل الجمع وعند ليح
وعند ربهما الله انان سوي الامام لان الكل جماعة وبحضر الامام بقراءة الركعتين للتوارة
وايس فيها قراءة سورة بقره لا طلاق النص ولا يجزئ الجمعة على مناسف لانه اسقط عنه او قال
سقط الصلوة فسقط هذا الوصف ولا على عبد استعالم بخدمة المولى ولا على من حضر
ليله بن قتي الى الجرح والاعلى له ليلته نودي الى الكسوف فان حضر او صلوا جاز عن فرض الجمعة
الوقت لان السقوط عنهم لا يرفع ولو لم يجز عاده على من صومعه بالنقص ويجوز للمسافر ركعتين
والعبد والمرضى ان يؤم في الجمعة لكان الاهلية فيصلي الظهر عند الحاجة ولا عند الحاجة
في اهله ليقول بان عليه بقدر العبد

في وقت الظهيرة
او تقدم رجلا فيؤخر الى المارعة المبطله للجمعة ومن شرطها الوقت لان الظهيرة واجبة
لما انه جاز ركعتان بالحديث في الوقت فيقتصر على ما خرج وقت الظهيرة يجوز بعد وقت
شرائطها الخطبة قبل الصلوة لان العصر في الحضر خلاف الدليل فيقتصر على مورد النص كيف وقد
قالت عائشة رضي الله عنها لما قصرت الصلوة لمكان الخطبة وخطب الامام خطبتين تفصل بينهما بقليل
ويخطب قائما لان السنة هكذا قال الله تعالى وتركون قايما ويكون على الطهارة لانه في المسجد
فان اقتصر على ذكر الله تعالى جاز وما لا يلتزم ذكر طويل كسجدة لمواظبة النبي عليه السلام و
لقول عائشة رضي الله عنها لما قصرت الصلوة لمكان الخطبة ولا يجزئ حشفة يعني ان الخطبة فعلية
من الخطاب وموافقا له وقد وجد الاثر ان النبي عليه السلام قال لذلك الاعراب ليس خطبة
في خطبة القوم انت ولم يوجد منه الا قوله فرط الله ورسوله فقد رُشد وعرض ما فقد
وان خطبة غير طهارة جاز ويكره ومن شرطها الجماعة لان المقصود من الاجتماع خطبة
بفردك من جمعة واقام عند ليح حشفة رضي الله عنه سنة سوي الامام لانها اقل الجمع وعند ليح
وعند ربهما الله انان سوي الامام لان الكل جماعة وبحضر الامام بقراءة الركعتين للتوارة
وايس فيها قراءة سورة بقره لا طلاق النص ولا يجزئ الجمعة على مناسف لانه اسقط عنه او قال
سقط الصلوة فسقط هذا الوصف ولا على عبد استعالم بخدمة المولى ولا على من حضر
ليله بن قتي الى الجرح والاعلى له ليلته نودي الى الكسوف فان حضر او صلوا جاز عن فرض الجمعة
الوقت لان السقوط عنهم لا يرفع ولو لم يجز عاده على من صومعه بالنقص ويجوز للمسافر ركعتين
والعبد والمرضى ان يؤم في الجمعة لكان الاهلية فيصلي الظهر عند الحاجة ولا عند الحاجة
في اهله ليقول بان عليه بقدر العبد

ان يطعم الانسان قبل الخروج الى الصلوة فوافاه الله وبين الصوم ويغتسل ويغتطئ كذا

وعن علي بن ابي طالب عليه السلام في الفطر احدى عشر سنة الاولى وخمسة الاخيرة وبقيت بالقرآن

يدعي في تكديرات العبد بالاجماع وخطب الامام بعد الصلوة خطبتين نعلم الناس فيها صفة
اللفظ والركعة والركعة في الركعتين الذي ليس هو

فان عم الحلال على الناس وشهد عند الامام بروية الحلال بعد الزوال صلى العبد الغد
لقول عليه السلام ووط كونه تنبأ وانما هذا

في اليوم الثاني يصلي بعد ان الصلوات في اخير عن اليوم الاول مع ان وقتها اليوم الاول فقط الاتحاد يوم الفطر ونسج في يوم الاضحية والتاريخ

الله في أيام معلوبات وقول تعالى في الميعاد ونزلناكم بها

لأن أيام النحر ليلة أو ليلتها أفضلها كذا روي في آثار الصلاة في نحرهم وأصلها في الرواية وتلك القصة

فَنَحَى اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ لَا إِلَى الْكَلْبَةِ الْعَصْرُ مِنْ أَخْبَارِ الشَّرِّ وَمَوْقُولُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا رَجَا قَوْلَ اللَّهِ

خلاف التكبیر فی الاحیاء فی الاخذ بالآفل والتکبیر بقول عبد الصلوات الموضات

صلوة الكسوف اذا تكسفت الشمس صلى الامام بالناس كعتيق كهيئة الناقلة في كل

مجلس

وَيُطَوَّلُ الْقِرَاءَةُ فِيهَا وَيُخَفَّفُ وَقَالَ ابْنُ أَبِي عَرَبٍ رَأَى الْجَمْعَ وَلَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّوْهُ النَّهَارَ

أما دعاء ونصليهم الإمام الذي يصلي بهم الجمعة فان لم يحضر الإمام صلّاها الناس فرادى كان الأمان

لا إله إلا الله محمد رسول الله

٨١

الدعاء واما يصلي الامام بالانبياء رعيين يحضرهما بالقراءة ثم خطب وقبل

محمد بن عبد الله بن عباس بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه

فلما تركه مرة وفعله آخره دل انه ليس واجب عليه ان يعيد الرداء ولا يحضر اهل

قيام رمضان يحج

تسلياً له وخلصه من غيابة ووحدة مفارقة ووحدة ترويضه واصل الوتر جماعة

في القضاة في القضاة

دولت علی

صَلَاةُ الْخَرْفِ إِذَا شَدَّ الْخَرْفَ جَعَلَ أَمَامَهُ

هذه الطائفة الى وجه العذرة وجاءت تلك الطائفة فيصطلم

فراة لانها حقة. ونشيدوا وسلبوا ومضوا الى قوس

صَلِّ عَلَى الْمُرْتَدِّ

وَبِالْآيَاتِ رَاجِعُهُ وَهَذَا الْوَجْهُ فِي عِلَالَةِ الْأَوْفَى لَهَا

استدحوف صلواتنا و صلوات اباي و ميول بالارواح

إذا احتضر الرضف فقل إلى القبلة على سطر الأيمن راية الألف

فَاذْأَرَادُواغَسَلَهُ وَضَعُوهُ عَلَى سِرِّهِ وَجَعَلُوا عَلَيْهِ

وَبَرِّقْظَاهُ وَيُغْلِي اللَّابَسُ دُرُوبًا لِحُضْرَانٍ لَمْ يَكُنْ قَالَا

بسم الله الرحمن الرحيم

18

وطائفة خلق فيصا هذه الطائفة ركعة وحدهم فاذا فرغوا راسه في الساعة الثانية مضت

وله نسبه او ذمته الى قوم العدة و طاعة الطائفة الاولى فضله اهنا اركونه و مكانة نفعه

والله اعلم بالصواب

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

ثم عمل ليروا ووجدوا لما اورد رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع صلوات بهم الحذف وت

عَلَى التَّوَجُّهِ إِلَى الْعِبَادَةِ لِلضَّرُورَةِ بِأَبَدٍ

عليه السلام لقنوا موتاكم شهادة ان لا اله الا الله فاذا مات احدكم فادعوا له وادعوا له

ولا يضمن ولا يتنشق ان اخراج الآء منه معتبر ثم يفتنون لآ اعلية بحرين

تليون

[illegible]

بالخطيئة ونقمة وتطهير ثم يصبغ على شفة الأيسر فيغسل بالمالء والسدر حتى يرى لؤلؤا قد وصل
إلى مايل تحت منه ثم يصبغ على شفة اليمين فيغسل حتى يرى لؤلؤا قد وصل إلى مايل تحت منه
ثم يجلسه ويستدله إليه ويصيح بطنه مخاريفاً فان خرج منه شيء غسله ولا يعيد غسله
روى عن أبي بكر عن إبراهيم وعطاء بن رباح عن أبيه بياضة بالماء حتى تنقى ليلت وتحقيق
للفعل وتحويل الخنوط على راسه ولحيته والكافور على مساجده لأن النطيب سنة وأولى
المواضع بالنطيب المساجد والسنة أن يكفن الرجل في ثلثة أثواب لأنه يؤكل النبي عليه السلام
كفن في ثلثة أثواب بيض سحيات فان اقتصر وأعلى ثوبين جاز لأن المقصود من الثوب
والأكرام وقد حصل تلف اللقافة بالجانب الأيسر ثم بالجانب اليمين فاذا أداها وان لا ينشر
الكفن عنه عقده وتكفن المرأة في خمسة أثواب روت ثم عطيت أن النبي عليه السلام
كفن بثلثة رقيقة في خمسة أثواب وذلك أثاره فيقبض وخارجة تربط بها فوق
يديها ولقافة فان اقتصر وأعلى ثلثة أثواب جاز ويكون الجار فوق القيص تحت اللقافة
وتجعل شعرها على صدرها ولا تشرع شعر اليت والحيمة الرجل قالت عائشة رضي الله عنها
على من يتنصون منك ولا تقص ظفرك ولا تسعري لأنه يدفن معك وتجر الأكلان قبل أن يدفن
فما وثر أعظم له فاذا فرغوا منه صلوا عليه وأولى الناس بالصلوة عليه الإمام إن حضر
لأن له الولاية فان لم يحضر فمختب قدّم إمام الحج لأنه رضي بأمنته حال حيوة ثم الويت
فان صلى عليه غير الويت والسلطان أعاد الويت لأنه لم يحضر دون الويت لجمعة فان صلى الويت
لا يعاد لأنه لو جاز إعادة صلوة الجنان لصلينا على رسول الله عليه السلام فان دفن البيت

هذا هو الصحيح
والثوبين جاز
لأن المقصود
من الثوب
والأكرام
وقد حصل
تلف اللقافة
بالجانب
الأيسر
ثم بالجانب
اليمين
فاذا أداها
وان لا ينشر
الكفن عنه
عقده
وتكفن
المرأة
في خمسة
أثواب
روت
ثم عطيت
أن النبي
عليه السلام
كفن
بثلثة
رقيقة
في خمسة
أثواب
ذلك أثاره
فيقبض
وخارجة
تربط بها
فوق
يديها
ولقافة
فان اقتصر
وأعلى
ثلثة
أثواب
جاز
ويكون
الجار
فوق
القيص
تحت
اللقافة
وتجعل
شعرها
على
صدرها
ولا تشرع
شعر اليت
والحيمة
الرجل
قالت
عائشة
رضي الله
عنها
على من
يتنصون
منك
ولا تقص
ظفرك
ولا تسعري
لأنه
يدفن
معك
وتجر
الأكلان
قبل
أن
يدفن
فما وثر
أعظم
له
فاذا
فرغوا
منه
صلوا
عليه
وأولى
الناس
بالصلوة
عليه
الإمام
إن
حضر
لأن
له
الولاية
فان
لم
يحضر
فمختب
قدّم
إمام
الحج
لأنه
رضي
بأمنته
حال
حيوة
ثم
الويت
فان
صلى
عليه
غير
الويت
والسلطان
أعاد
الويت
لأنه
لم
يحضر
دون
الويت
لجمعة
فان
صلى
الويت
لا
يعاد
لأنه
لو
جاز
إعادة
صلوة
الجنان
لصلينا
على
رسول
الله
عليه
السلام
فان
دفن
البيت

ولم يصل عليه صلى على قبره إلى الله أيام أن الصلوة على الميت المسلم واجبة والصلوة أن يكون
تكبيراً يمد الله تعالى عقبها ثم يكبر الثانية ويصلي على النبي عليه السلام ثم يكبر الثالثة ويدعو فيها
لنفسه وللميت وللمسلمين ثم يكبر الرابعة ويسلم وقد اجتمعت الصحة بصلاته على قبره تكبيرة
حتى قال عمر رضي الله عنه أربع كاربعة الطهور والصلوة على ميت في مسجد جماعة لا يؤمن
من ثلوث المسجد وإذا جملوه على قبره أضوفه بقاياه الأربع فغطاه لأكما يحل الاحمال بمشون
به مسرعين دون الجنب لأن السنة من التجمل فاذا بلغوا إلى قبره كمن الناس أن يجلسوا قبل
إبوابهم فاستأقوا الرجال موافق للذين يحملون الجنازة واستعدوا لأعانتهم ويجفروا القبر
ويكبر للحديث الرفوع التحدث والتسوق لغيره ويدخل الميت القبر ما يلي القبلة فاذا
وضع في الحفرة الذي يضعه لهم الله وعلى رأسه رسول الله ويوجهه إلى القبلة ويحل العقد
الأيضا لا بد من الكفن ويسوي اللبن عليه ويكبر الأخر والخشب لأنها للبقا والقبر المطا
والغناء والاباس بالقصب ثم يمال الذاب عليه ويسم القبر ولا يستعمل إلا أخضر من راي قبري
عليه السلام أنه كان منما ومرا يستعمل بعد الوادة شتى وغسل وصلى عليه لأنه حتى كساير
الاحياء وان لم يستعمل أذبح في خرقته ولم يصل عليه لأنه اقرب إلى غير المكلفين

باب الشصيد الشهيد فقبل المكون

أو وضعت المعركة وبه انز الجملصة أو قبل المثلون ظلم ولم يجب قتله دية لأنه في محض شهادة
أضد وقال فيه النبي عليه السلام لا يؤمن بكلمتهم ودماهم ما يجرى مجرى كسبيل الله لا
ويجى يوم القيامة وأودأهم شخ دمًا التون لون الدم والريح ريح المسك ويصلى عليه

هذا هو الصحيح
والثوبين جاز
لأن المقصود
من الثوب
والأكرام
وقد حصل
تلف اللقافة
بالجانب
الأيسر
ثم بالجانب
اليمين
فاذا أداها
وان لا ينشر
الكفن عنه
عقده
وتكفن
المرأة
في خمسة
أثواب
روت
ثم عطيت
أن النبي
عليه السلام
كفن
بثلثة
رقيقة
في خمسة
أثواب
ذلك أثاره
فيقبض
وخارجة
تربط بها
فوق
يديها
ولقافة
فان اقتصر
وأعلى
ثلثة
أثواب
جاز
ويكون
الجار
فوق
القيص
تحت
اللقافة
وتجعل
شعرها
على
صدرها
ولا تشرع
شعر اليت
والحيمة
الرجل
قالت
عائشة
رضي الله
عنها
على من
يتنصون
منك
ولا تقص
ظفرك
ولا تسعري
لأنه
يدفن
معك
وتجر
الأكلان
قبل
أن
يدفن
فما وثر
أعظم
له
فاذا
فرغوا
منه
صلوا
عليه
وأولى
الناس
بالصلوة
عليه
الإمام
إن
حضر
لأن
له
الولاية
فان
لم
يحضر
فمختب
قدّم
إمام
الحج
لأنه
رضي
بأمنته
حال
حيوة
ثم
الويت
فان
صلى
عليه
غير
الويت
والسلطان
أعاد
الويت
لأنه
لم
يحضر
دون
الويت
لجمعة
فان
صلى
الويت
لا
يعاد
لأنه
لو
جاز
إعادة
صلوة
الجنان
لصلينا
على
رسول
الله
عليه
السلام
فان
دفن
البيت

عندنا ولا يغسل واذا استنجد الخبيث غسل عذلي حنيفة في الله وكذا الصبي والمجنون
وقال لا يغسل من الاطلاق الحديث في شهدا اخذ ولا في حنيفة في الله في غسل الملبدة
المختلة وان شهد احد كقر القتل عنهم الذنوب وليس يصح في مقام ولا يغسل عن
الشهيد دمه ولا ينزع عنه يابه وينزع عنه الفرو والحشو والخفق والسلاخ وعرارث
غسل الحديث السعدين والحلفان فان سعد بن الربيع وعثمان بن عفان رضي الله عنهما لم يركبا
فلم يغسلا وعمر وسعد بن معاوية وشمال والارثان ان ياكل ويشرب ويداول او يمسح
حيثما حتى يفض عليه وقت صلاة وهو يعقل او تنقل في العكة وهو محرم وقيل في حد
اوقاص غسل وضلي عليه لانه ليس في حد شهد احد في قتل في البغاة او قطاع
الطريق لم يغسل عليه ان عليا رضي الله عنه لم يغسل على البغاة وقال الشافعي يغسل

عليهم انهم قتلوا بحق كالمجذومين وخبرهم باب
الصلاة في الكعبة الصلاة في الكعبة جائزة فرضها ونفل الان والى
وجمعة سطر المسجد الحرام فان صلى في الامام جماعة فجعل بعضهم ظهرا الى طرفة الامام جاز
لانه مستقبل سطر المسجد الحرام وجعل منهم ظهرا الى وجه الامام لا يجوز لوجود تقدمه
على الامام واذا صلى الامام في المسجد الحرام وتعلق الناس حول الكعبة وصلوا بصلاة الامام
كان منهم اقرب الى الكعبة من الامام جازت صلواته لانه لم يكن في حجاب الامام لانه لم يظهر القدم
اخلا والمتموجة اليها اذا تقدم بكون النسبة الواحدة وفصل على ظهر الكعبة يجوز
لانه توجه نحو هذه البقعة والتوجه اليها تلك البقعة المحصورة الى السماء لا يبرأ الله اوصل
الى حجة 9

كتاب الزكاة

على جبال على حيطان الكعبة بجوز
الزكاة واحدة على الحق المسائل العاقل اذ املك نصيبا ملكا تاما وجال عليه الجوز
ولا تحت على صبي ولا مجنون عندنا خلافا للشافعي في قوله عليه السلام من ولي شيئا
فليترك ماله ولنا انه عبادة ولا يجب على الصبي والمجنون ولا يجب على المكاتب لقوله عليه السلام
لا صدقة الا عن ظهر غنى ولا غنى الا بالملك ولا ملك للمكاتب في رتبة المال وفرق بين
يخط بآله لارزوة عليه وقال الشافعي تحت لاطلاق النصوص ولنا انه مشغول بالحاجة الاصلية
وموعد مع الملك فلا يجب كنيان البذل والمهنة وليس دور السلطنة ونياب البدن وانا اننا
ودواب الركوب وعبيد الخلفه وسلاح الاستعانة ذكوة لانها غرض فاضلة عن الحاجة الاصلية
وقال عليه السلام عتوت لكم صدقة الخيل والريق ولا يجوز اداء الزكاة الابنية مفارقة للمال
او مفارقة العزل مقدار الواجب لان العباد لا يجوز الا بالاخلاق قال الله وما امر الا بالعدل
الله مخلصين لما الدين وفرض صدقة جميع ماله لا ينوي الزكاة سقط فرضها عنه لان الواجب
خبر من النصاب وقيل ان ياد

زكاة الابل
ليس في اقل من خمس والابل السائمة صدقة فاذا بلغت خمسا وحال عليها الجوز فيها شاة الى
تسع فاذا كانت عشر فيها شاة الى اربع عشر فاذا كانت خمس عشر فيها ثلث شياه
الى تسع عشر فاذا كانت عشرين فيها اربع شياه الى اربع وعشرين فاذا بلغت خمسا
وعشرين ففيها بنت مخاض الى خمس وثلاثين فاذا بلغت سنا وثلاثين ففيها بنت لبون
الى خمس ولربيعين فاذا كانت سنا ولربيعين ففيها حقة الى سنين فاذا بلغت اربعا وثلاثين

التيمة يجوز عندنا وعند الشافعي بها يجوز وليس في الحوامل والعوامل والعلوف صدقة
لأنها ليست في السائمة ولا يابض المصدق خيار المال ولا ذلته نظر المجازين ويأخذ الوسط
لأن الوسط عدل والمستفاد من جنس النصاب في آثار الحول يضم إليه عندنا وعند الشافعي
لا يضم والاولاد والأرباح تضم إليه بالاجماع والمستفاد بخلاف حقه لا يضم بالانفاق فان اعطى
السائمة نصف الحول او أكثر فلا زكاة فيها لان حصته كونها سائمة لم تخرج ولا تجز الزكاة عندنا
كبي حنفية ولي يوشف في النصاب دون العفولان وجوده وعدمه سواء عند محمد بن علي بن موسى بن جعفر
في الكل لان الكل نعمة ولو هلك المال بعد وجوب الزكاة سقطت وعند الشافعي بع اذا هلك

في الكل لان الكل نعمة ولو هلك المال بعد وجوب الزكاة سقطت وعند الشافعي بع اذا هلك
في الكل لان الكل نعمة ولو هلك المال بعد وجوب الزكاة سقطت وعند الشافعي بع اذا هلك
في الكل لان الكل نعمة ولو هلك المال بعد وجوب الزكاة سقطت وعند الشافعي بع اذا هلك

زكاة الفضة

سبب ان الزكاة ايضا فاليه **باب**
ليس فمادون ماني درهم صدقة فاذا كانت ماني درهم وحال عليها الحول فيها خمسة دراهم
للحديث المعروف ولا شيء في الزيات حتى يبلغ اربعين درهما فيجب درهم وقال لا يجب في الزيات
فخرج لقوله عليه السلام في الرقة ربع العشر مطلقا ولا يوجب في الله عنه ان في الجاب
الكسور تصيبها وما دون هذا الضيق مدفوع في باب الزكاة واذا كان الغالب
على الورق الفضة فهو في حكم الفضة لان العبرة للغالب وان كان الغالب عليها العشر

زكاة الذهب

ففي كل السلعة يعني ان يبلغ قيمتها نصابا
ففي كل السلعة يعني ان يبلغ قيمتها نصابا
ففي كل السلعة يعني ان يبلغ قيمتها نصابا

فيها نصف مثقال ثم في كل ليرة ربع مثقال في العشر وليس في ادونه صدقة عند حنفية
في الله عنه وفي تبر الذهب والفضة وحليها وادائها الزكاة وقال الشافعي لا زكاة في
الحلج لانه اعد للابتنالك فصار كالنصاب وفي قوله عليه السلام لعلي يا علي ليس عليك
في الذهب شيء حتى يبلغ عشرين مثقالا فاذا بلغ عشرين مثقالا ففيها نصف مثقال

باب زكاة العروض والزكاة

واجبة في عروض النجاة أي شيء كان بعد ان يبلغ قيمتها نصابا من ليرة او درهم او نصف
بما هو انتفع للفقراء ونظر لهم فاذا كان النصاب كاملا في طرف الحول فنقص منه في خلال
الحول لا يضرب اصل المال باق والكمال شرط لانعدامه سبب وفيه في ابد الحول
اول ثبوت الحكم وذلك في آخر الحول ويضم قيمة العروض الى الذهب والفضة حتى يتم
النصاب لان الكل للنجاة الا ان الحجرين للتجارة وضعا وغيرهما جعلوا ويضم الذهب
الى الفضة بالقيمة عند حنفية وفي الله عنه وقال لا بالآخر ان الشرع اعتبر الاخر في كل
فرد منها ولنا ان العبرة بالقيمة لقوله عليه السلام لا صدقة الا عن ظهر غنى والغنى بالمالية

باب زكاة الزروع

والثمان قال ابو حنيفة رضي الله عنه في قليلها واخرجها ارض وكثير العشر واجب سواء
سعى بها او سقته السماء الا الحطب والقصب والخش لقوله عليه السلام ما سقته السماء
فيه العشر وما سقى غروب وادنية او ساقته فمئة نصف العشر وقال لا يحل العشر الا
فياله ثمرة باقية للحديث ليس الخضر وابتى وان بلغ خمسة او سق

فياله ثمرة باقية للحديث ليس الخضر وابتى وان بلغ خمسة او سق
فياله ثمرة باقية للحديث ليس الخضر وابتى وان بلغ خمسة او سق

هذا هو الأصل في الصوم
والصيام هو الإمساك عن الأكل والشرب
من الفجر إلى المغرب
في شهر رمضان
بإحدى عشرة يوماً
وإذا كان في شهر غير رمضان
فإنه يصوم يوماً واحداً
أو أكثر من ذلك
فإنه يصوم يوماً واحداً
أو أكثر من ذلك

ولما ان النية للتعين أو لصحة عبادة فإنه سنعين وقد صار عياناً لوجود النية في كل
النهار والصرح الثاني ما يجب الذمة كقضاء رمضان والنذر الذي هو غير تعين فلا يجوز
الابتنية والليل لحصل التعين والتفعل كمن يجوز نيته قبل الزوال لما روي عن النبي عليه السلام
كان يدخل على بعض نسائه فيقول هل بات عندك طعام فان قلن نعم اكل وان قلن لا قال
اني اذ الصائم ويتبع الناس ليلتهما الحلال في اليوم التاسع والعشرين في شعبان لا يعلم
وجوب الصوم فان راوه صاموا وان غم عليهم اكلوا عنه شعبان ثلثين يوماً صاموا
لقوله عليه السلام صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليهم الحلال فاكلوا عنه شعبان
ثلثين يوماً وعمران حلال رمضان وحده صام وان لم يقبل الامام شهادة عملاً بالرؤية
واذا كان في الساعات قبل الامام شهادة الواحد العدل كان النبي عليه السلام قبل شهادة
الا على رواية الحلال بطلان كان او امرأة خرا كان او عبداً لانه شهادة على نفسه
وان لم يكن بالساعات لم يقبل الشهادة حتى يراه جمع كثير نعم العلم بحرمه لان فردونه لو خبر
لكان كذباً بالطاهر ووقت الصوم من حين طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس لقوله تعالى فالآن
يا بشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط
الاسود فالفجر ثم انما الصيام الى الليل والخط الابيض يابض النهار والخط الاسود
سواد الليل كما قال ابنه من لي صلت التقط الخط الابيض لو ان الصبح تنفق
والخط الاسود لون الصبح ليل مظلوم والصوم متوال مساك عن الاكل والشرب
والجامع بخاتم النية لقوله تعالى فالآن يا بشروهن الى قوله ثم انما الصيام الى الليل

هذا ان الزكاة في رمضان
عاملاً او بغيره الكفارة
وان جامعاً او بغيره الكفارة
انما هو الصوم والصوم
انما هو الإمساك عن الأكل والشرب
من الفجر إلى المغرب
في شهر رمضان
بإحدى عشرة يوماً

عنه بالالف والله ينصرف الى الصيام عن الاشياء المذكورة في الآلة فان اكل الصائم
او شرب او جامع باسالم تقطع له عليه السلام ذلك الرجل ثم على صومك فانما اهلك
الله وسفاك فان احلم او احيتم او افا فلا شيء عليه الحديث المرفوع ثلث لا يقترن الصائم
القي والجماعة ولا اخلاص فان سقيا فعليه الفضا الحديث لبي هرة رضي الله عنه برفعة فاق
فلا شيء عليه وغرسقيا فعليه الفضا وكذلك لو نظر الى فرج امرأة فامتنى ايستد
لان المباشرة لم توجد وكذا اذا دهن او اكل او قبل لان احسن التقدير ان للثم
فان قبل او لم يمس فانه فعليه الفضا انما المباشرة معي لا صوم ولا يمس بالقبلة اذا امن
على نفسه ونكر ان لم يمس لم يمس عيشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يمسك بيده عن النساء وكان اهل بيته يمسك بيده عن النساء وكان اهل بيته يمسك بيده
عن النساء وكان اهل بيته يمسك بيده عن النساء وكان اهل بيته يمسك بيده عن النساء
لو جازي الاكل فلا كفارة عليه لانه ليس في معنى ما ورد به النص بان الجاهل به وقبح ما
في احد السبلين او اكل وشرب ما يتعدى او يتجاوز به فعليه الفضا والكفارة اما
الفضا فلقوله تعالى فمن كان منك وما علي سفر فعدة من ايام اخر فلما وجب
على المعذور اذا افطر فعلى غير المعذور ولو في ايام الكفارة فلهذا لا عذر في الواقع
لانه مفسد للصوم لانه وقاع وقد وجد الاطوار الكامل في الاكل لوجود صورته
وليس في افساد الصوم غير رمضان كفارة لان لم يترك حرمة الشهر فلا يكون في معنى حد
الاعتراف وقبح ما في دون الفرج فانظر فعليه الفضا انما المباشرة والكفارة عليه
لان دون الجامع الذي تعلقت عليه الكفارة في حد الاعتراف وقبح ما في

هذا ان الزكاة في رمضان
عاملاً او بغيره الكفارة
وان جامعاً او بغيره الكفارة
انما هو الصوم والصوم
انما هو الإمساك عن الأكل والشرب
من الفجر إلى المغرب
في شهر رمضان
بإحدى عشرة يوماً

هذا هو الأصل في الصوم
والصيام هو الإمساك عن الأكل والشرب
من الفجر إلى المغرب
في شهر رمضان
بإحدى عشرة يوماً
وإذا كان في شهر غير رمضان
فإنه يصوم يوماً واحداً
أو أكثر من ذلك
فإنه يصوم يوماً واحداً
أو أكثر من ذلك

هذا هو الأصل في الصوم
والصيام هو الإمساك عن الأكل والشرب
من الفجر إلى المغرب
في شهر رمضان
بإحدى عشرة يوماً
وإذا كان في شهر غير رمضان
فإنه يصوم يوماً واحداً
أو أكثر من ذلك
فإنه يصوم يوماً واحداً
أو أكثر من ذلك

هذا ان الزكاة في رمضان
عاملاً او بغيره الكفارة
وان جامعاً او بغيره الكفارة
انما هو الصوم والصوم
انما هو الإمساك عن الأكل والشرب
من الفجر إلى المغرب
في شهر رمضان
بإحدى عشرة يوماً

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page.

بطبقونه فدية ان يطيق قوته ولا يطيقونه وحرمانه وعليه فضاة رمضان ما وصي الله
عنه ولية لكل يوم مسكينا لانه تعذر عليه القضاء وقد دخل في صوم النطق ثم اضل
قضاة وقال الشافعي في الاشئ عليه لقوله عليه السلام لتلك المرأة التي قالت كنت صائمة الا
اني كرهت ان ارد سورك قال عليه السلام ان شئت اقبضه وان شئت لا ولنا قوله عليه
السلام عني رضي الله عنهما كانتا صائمتين منطوقتين اقطرنا اقبضا يوما مكان
وهذا الحديث اولى بالاحتياط لانه محرم ترك القضاء وذلك مبني على ترك القضاء واذا ابلح
الصبي او اسلم الكافر في رمضان امسكا ببقية يومها وصاما ما بعده لان النبي عليه السلام
امرنا ان نأكل من كل فلاة ياكلن بقية يوميه فعلمنا باكل فليصم ولم يقضيا
فماضي لان صوم اليوم لم يكن واجبا عليها وعلمنا بانها لم تقض في رمضان لانها لم تقض في
حدث في الاغيا لانه فاه في الليل وقضى ما بعده لعدم السنة واذا افاق المحرم في بعض
رمضان فمضى ما مضى منه لانه قد بطور وقد قصر وان قصر فهو كالغاي وان طال واستوفيت
الشهر لا يقضى كالصبي واذا احضرت المرأة افطرت في قصت جديسة رضي الله عنها واذا قدم
المسافر او ظهر الحاضر في بعض النهار امسكا عن الطعام والشراب بقية يومها فمستحبر
وهو رخص ان الفجر لم تطلع او افطر وهو يترك الشرب حتى يرب ثم يبين انهما لم يقربا
قد طلع الفجر فمضى لك اليوم لوجود الافطار والذان عليه لقصور الحناية ففرضي هلال
الفطر وقد لم يطر لقوله عليه السلام فطر كم يوم تقرون واذا كان بالسبا علة لم تقبل
لا شهادة رجلين او رجل واحد لان شهادة اثنى العباد لانهم يثبتون بالفطر في امر

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page.

بطبقونه فدية ان يطيق قوته ولا يطيقونه وحرمانه وعليه فضاة رمضان ما وصي الله
عنه ولية لكل يوم مسكينا لانه تعذر عليه القضاء وقد دخل في صوم النطق ثم اضل
قضاة وقال الشافعي في الاشئ عليه لقوله عليه السلام لتلك المرأة التي قالت كنت صائمة الا
اني كرهت ان ارد سورك قال عليه السلام ان شئت اقبضه وان شئت لا ولنا قوله عليه
السلام عني رضي الله عنهما كانتا صائمتين منطوقتين اقطرنا اقبضا يوما مكان
وهذا الحديث اولى بالاحتياط لانه محرم ترك القضاء وذلك مبني على ترك القضاء واذا ابلح
الصبي او اسلم الكافر في رمضان امسكا ببقية يومها وصاما ما بعده لان النبي عليه السلام
امرنا ان نأكل من كل فلاة ياكلن بقية يوميه فعلمنا باكل فليصم ولم يقضيا
فماضي لان صوم اليوم لم يكن واجبا عليها وعلمنا بانها لم تقض في رمضان لانها لم تقض في
حدث في الاغيا لانه فاه في الليل وقضى ما بعده لعدم السنة واذا افاق المحرم في بعض
رمضان فمضى ما مضى منه لانه قد بطور وقد قصر وان قصر فهو كالغاي وان طال واستوفيت
الشهر لا يقضى كالصبي واذا احضرت المرأة افطرت في قصت جديسة رضي الله عنها واذا قدم
المسافر او ظهر الحاضر في بعض النهار امسكا عن الطعام والشراب بقية يومها فمستحبر
وهو رخص ان الفجر لم تطلع او افطر وهو يترك الشرب حتى يرب ثم يبين انهما لم يقربا
قد طلع الفجر فمضى لك اليوم لوجود الافطار والذان عليه لقصور الحناية ففرضي هلال
الفطر وقد لم يطر لقوله عليه السلام فطر كم يوم تقرون واذا كان بالسبا علة لم تقبل
لا شهادة رجلين او رجل واحد لان شهادة اثنى العباد لانهم يثبتون بالفطر في امر

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the left page.

الدنيا وان لم يكن بالاسماء علة لم يقبل الا شهادته جماعة فتعقل اعلم مخبرهم لان خبر القليل كثر
مخالفا للجماعة باب الاعتكاف

الاعتكاف مستحب استكف رسول الله صلى الله عليه وسلم وموالى البيت في المسجد للصوم
على نوايه عنه لا اعتكاف الا بالصوم ويشترط فيه نية الاعتكاف ايضا لان الاعمال للنيات
ويحرم على المعتكف الوطني والنس والقبلة لقوله تعالى ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد
ولا تخرج من المسجد لما جاءه الانسان او الجمعة لان الخروج ينافي للبيت والباس ان يسهل
في المسجد من غير ان يحضر الصلاة للضرورة ولا يتكلم الا بخبر لقوله تعالى قل عبادي يقولوا
لا طلاق لقوله تعالى ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد وفي وجب على نفسها اعتكاف
ايام معدودة لرمة اعتكافها ليلاتها لان اسم الايام منتظم ما بارها من الليالي عرفا يقولوا انك
منذ عشر ايام دخلت الليالي المتخللة ويكون متتابعات الشهر وان لم يتراط الشايع لان اسم
الشهر للايام والليالي ايضا المتواليات المتتالية كتاب الحج
الحج واجب على الاحرار البالغين العقل والاحتيا اذا قدروا على الزاد والراية فاضل
عن المسكن وما لا بد منه من نفقة عياله او من عوفه وكان الطريق آمنا لقوله تعالى وفيه
على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا والمستطاع هو الوضوف بجزء الاوصاف و
لا يخرج للمراة ان تكون محرم بحج بها او زوج لقوله عليه السلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم
الآخر ان تسافر فوق سنة ايام الا وتعارض زوجها واخوها وابوها او ذوحهم محرم بها

وحدثنا
الحج واجب على الاحرار البالغين العقل والاحتيا اذا قدروا على الزاد والراية فاضل
عن المسكن وما لا بد منه من نفقة عياله او من عوفه وكان الطريق آمنا لقوله تعالى وفيه
على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا والمستطاع هو الوضوف بجزء الاوصاف و
لا يخرج للمراة ان تكون محرم بحج بها او زوج لقوله عليه السلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم
الآخر ان تسافر فوق سنة ايام الا وتعارض زوجها واخوها وابوها او ذوحهم محرم بها

الا اذا كان بينها وبين مكة اقل من مسيرة ليلة ايام لانها لا تكون مسافرة والمواقيت التي لا يجوز
ان تجاوزها الانسان الا محرمات عن النبي عليه السلام انه وقت لاهل في الحليفة ولاه اهل فاستعملوا كما استعملوا لان

الشام الحليفة ولاه اهل الجوفين ولاه اهل اليمن يمسكون في رواية لاهل العراف ذات
عريف ثم قال هنن لهن وان مر بهن فمرغوا لهن من اراد الحج والعمرة فان قدم
الاحرام على هذه المواقيت جاز قيل في قوله تعالى وانوا الحج والعمرة لله ان اقام الحج
ان يحرم من ذوي رواه له ومكان مكة فبانه في الحج الحرم يحرم من ذوي رواه له
وفي العمرة الحلال لان عابسة رضي الله عنها امرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحل العمرة
من التمتع واذا اراد الاحرام اغتسل او توشأ والغسل افضل لان النبي عليه السلام اغتسل
واحرم وليس ثوبين جديدين او غسلا ازا او رواه كذا السنة ومن طهرا لمكان له
قالت عابسة رضي الله عنها كنت اظن اني رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حرمه
اهل الله وصلى ركعتين لقوله تعالى واستعينوا بالصبر والصلاة وقال اللهم اني اريد
الحج فيسرع لي وتقبله مني وانا يدعوا استعانة ما لله تعالى ويسأله القبول كما قال
ابراهيم عليه السلام لا تبي البيت ربنا نقبل منا ثم تلي عقيب صلوة كذا المرفوع فان كان
مفردا بالحج فولي بليته الحج والسليمة ان يقول ليكن اللهم ليكن لا شريك لك ليكن
ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ولا ينبغي ان يخرج شي من هذه الكلمات للسنة
الموتارة وان زاد جاز روى عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال اني لما مل من طالع علمي
العهد ليكن بعد الزاب ليكن فاذا لبي ناولا لاجرام صار محرم كما لو كبر للصلاة

وحدثنا
الحج واجب على الاحرار البالغين العقل والاحتيا اذا قدروا على الزاد والراية فاضل
عن المسكن وما لا بد منه من نفقة عياله او من عوفه وكان الطريق آمنا لقوله تعالى وفيه
على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا والمستطاع هو الوضوف بجزء الاوصاف و
لا يخرج للمراة ان تكون محرم بحج بها او زوج لقوله عليه السلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم
الآخر ان تسافر فوق سنة ايام الا وتعارض زوجها واخوها وابوها او ذوحهم محرم بها

فَتَقَى عَنْهُ نَبِيَّ اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُ الرِّفْقُ وَالْفَتْوَى وَالْجِدَالُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فَلَا رَفْقَ وَلَا فَتْوَى
وَالْجِدَالُ فِي الْحَجِّ وَالْقَبْلَةِ تَعَالَى وَلَا يَقْبَلُ الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَلَا تُشِيرُ إِلَيْهِ وَلَا تَدْنُو
عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثٍ قَدَاةً رَضِيَ اللَّهُ عَنْدَهُ قَالَ سَأَلَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَتْلِ صَيْدٍ
هَذَا الْحَرَامِ أَنْ تَأْكُلُوا فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَلْ أَغْنَى عَنْكُمْ هَلْ شَرَفَكُمْ قَالُوا لَا قَالَ فَكُلُوا أَوْ لَا
يَكُنْ قَيْصًا وَلَا سِرًا وَلَا عَامَةً وَلَا قَبَاءً وَلَا خَفِينَ إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ تَغْلِينَ فَيَقْطَعُهَا
مَنْ سَفَلَ الْكَعْبَيْنِ لِأَنَّ النَّهْيَ وَرَدَّ عَنْ لُبِّ الْحِجَةِ وَالْمَخْطُ وَالْإِغْطَالُ رَأْسُهُ وَلَا وَجْهَهُ
لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَرَامُ الْمَرَاةِ فِي وَجْهٍ وَأَحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ وَلَا يَسَّ طَبِيبًا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ الْحَجْرُ مِنَ الشَّعْتِ التَّغْلُ لِحَالِقِ رَأْسِهِ وَلَا شَعْرَتِهِ وَلَا يَنْقُصُ مِنَ الْحِجَةِ أَنْ تَنْزِيلُ
وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا بِوَرَسٍ وَلَا زَعْفَرَانٍ وَلَا عَصْفَرَانٍ نَظِيفًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَسِيلًا
لَا يَفْضُ وَلَا يَأْسُ أَنْ يَغْتَسَلَ وَيَدْخُلَ الْحَامَ وَيَسْتَلَّ لَأَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَنْهَوْنَ عَنْ ذَلِكَ وَلَا
يَأْسُ أَنْ يَشُدَّ فِي وَسْطِ الْعِمَامِ لَأَنَّهُ لَا يَكُونُ لِسًا وَلَا يَغْسَلُ رَأْسَهُ وَلَا حِجَّتَهُ بِالْحَطِيِّ
لَأَنَّهُ يَكُونُ مِنَ التَّلْبِيَةِ عَقِبَ الصَّلَاةِ وَكَلَامًا عَلَا شَرَفًا أَوْ هَيْبَةً أَوْ دِيًّا أَوْ لَفِيًّا كَلَامًا
كَدَارٍ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَذَا دَخَلَ مَكَّةَ ابْتَدَأَ بِالسَّجْدِ فَذَا عَايَنَ الْبَيْتَ كَبَّرَ وَهَلَّلَ
ثُمَّ ابْتَدَأَ بِالْحَجِّ الْأَسْوَدِ فَاسْتَلَمَهُ أَوْ اسْتَقْبَلَهُ أَنْ لَمْ يَكُنْ وَلَكِنْ وَرَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَهُ الرَّسْطَاعِ
مَنْ غَيْرَ أَنْ يُؤْذِيَ مَسْجِدًا لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبْلَهُ وَاسْتَلَمَهُ وَقَالَ لِعَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ أَنْتَ بَغْلٌ قَوِيٌّ وَأَنْتَ لَتُؤْذِي الضَّعِيفَ فَذَا وَجَدْتَ مَسْجِدًا فَاسْتَلَمَ وَأَفْدَعَ
وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ ثُمَّ أَخَذَ عَنْ يَمِينِهِ مَا بِلَى الْبَابِ وَقَدْ اضْطَبَعَ قَبْلَ ذَلِكَ كَذَلِكَ الْأَسْنَى وَيَطُوفُ

هذا الحديث يدل على أن الحرام في الحج لا يقتضي الإكراه بل يقتضي التحريم
والحج واجب على كل مسلم بالغ عاقل قادر على الحج ولو كان في بلد لا يحل فيه الحج
فلا بد من الخروج إليه ولو كان في بلد لا يحل فيه الحج فلا بد من الخروج إليه

بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ مِنْ وَرَاءِ الْحِطِيِّ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْحِطِيُّ مِنَ الْبَيْتِ وَيُرِيدُ فِي الْأَشْوَاطِ
الْمَلَّةَ الْأُولَى وَيَشِي فِيهَا بَنِي عِمَّا هَيْبَتُهُ كَذَلِكَ فَعَلَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَيَسْتَلِمُ الْحَجْرَ كُلَّ مَرَّةٍ بِأَنْ يَسْتَطَاعَ
وَيُحْتَمُّ بِالْأَسْنَى طَوَافُ ثَمَّ بَنِي الْعَامِ يَصْلِي عِنْدَهُ رُكْعَتَيْنِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ
أَبْرَهِيمَ مَسَاجِدَ أَوْحَتْ يَسْمُرُ مِنَ الْمَسْجِدِ أَنْ يَكُونَ أَمَّا رُكْعَتَا الطَّوَافِ فَصَلَّيْهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
إِلَى حَائِطٍ وَهَذَا الطَّوَافُ طَوَافُ الْحِجَةِ وَالْقَدَمُ مَوْسُئَةٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنْ يُوَاجِبَ
مَنْ طَوَفَ الزَّيَارَةَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ثُمَّ لِيَقْضُوا لِقَعْتِهِمْ وَلِيُؤْتُوا نَذْرَهُمْ وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ
الْعَتِيقِ ذَكَرَ هَذَا بِالْجَمْعِ بِكَلِمَةٍ ثُمَّ بَعْدَ ذِكْرِ الْبَيْتِ وَالْأَصَاحِي وَالطَّوَافُ لَنَا خَرَجَ الْأَصَاحِي
مَنْ وَاجِبٌ وَمَنْ الْمُرَادُ بِالْبَيْتِ وَلَيْسَ عَلَى هَلْ مَكَّةَ طَوَافُ الْحِجَةِ لَأَنَّهُ لَا يَكُونُ تَجْدِيدُ الْعَصَدِ
بِالْبَيْتِ ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الْأَصْفَا وَيُسَلِّمُ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْدٍ وَأَبْأَدًا اللَّهُ تَعَالَى ثُمَّ يَصْعَدُ
عَلَيْهِ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ الْبَيْتَ وَيَكْبِّرُ وَيُحَلِّلُ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَيَدْعُو اللَّهَ
وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ لِحَدِيثٍ يَقْتَضِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا تَرْفَعُ الْأَيْدِيَ إِلَّا فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ
مِنْهَا عِنْدَ الْأَصْفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ يَخْطُ خُطْوَةَ الْمَرْوَةِ وَيَشِي عَلَى هَيْبَتِهِ فَذَا بَلَغَ بَطْنَ الْأَسْنَى
بَيْنَ الْمَيْلَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ سَعْيًا كَذَلِكَ السَّعْيُ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَرْوَةَ يَصْعَدُ عَلَيْهَا وَيَعْمَلُ كَمَا
يَفْعَلُ عَلَى الْأَصْفَا وَهَذَا سَوِيٌّ فَيَطُوفُ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ بَيْنَهُ بِالْأَصْفَا وَيُحْتَمُّ بِالْمَرْوَةِ
لِقَوْلِهِ تَعَالَى فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهَا ثُمَّ يَقَعُ بِمَكَّةَ حَرَامًا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ مَا بَدَأَ لِقَوْلِهِ
تَعَالَى لَنْ يَطُوفَ بِنَبِيِّ الطَّائِفِينَ فَذَا كَانَ قَبْلَ يَوْمِ الزَّوْمِ يَوْمَ الْفَلَا مَامَ مَخْطُ خَطْبَةِ نَعْلِهِ
فِيهَا الْخُرُوجُ إِلَى مَنَى وَالصَّلَاةُ بِعَرَفَاتٍ وَالْوُقُوفُ وَالْإِفَاقَةُ كَذَلِكَ السَّعْيُ فَذَا صَلَّى الْفَجْرَ يَوْمَ

هذا الحديث يدل على أن الحرام في الحج لا يقتضي الإكراه بل يقتضي التحريم

هذا الحديث يدل على أن الحرام في الحج لا يقتضي الإكراه بل يقتضي التحريم

هذا الحديث يدل على أن الحرام في الحج لا يقتضي الإكراه بل يقتضي التحريم

هذا الحديث يدل على أن الحرام في الحج لا يقتضي الإكراه بل يقتضي التحريم

هذا الحديث يدل على أن الحرام في الحج لا يقتضي الإكراه بل يقتضي التحريم

هذا الحديث يدل على أن الحرام في الحج لا يقتضي الإكراه بل يقتضي التحريم

هذا الحديث يدل على أن الحرام في الحج لا يقتضي الإكراه بل يقتضي التحريم

هذا الحديث يدل على أن الحرام في الحج لا يقتضي الإكراه بل يقتضي التحريم

الزوجة بركة خرج الى منى فقام بها حتى صلى الفجر يوم عرفه ثم توجه الى عرفات فقيم بها
كذلك فعله النبي عليه السلام فاذا زالت الشمس يوم عرفه صلى الامام بالناس الظهر والعصر قال
ابن مسعود رضي الله عنه ما صلى النبي عليه السلام صلاة الا لمات بها فاعرفه وجمعتم لذلك
فيخطب خطبة يعلم الناس فيها الوقوف بعرفة والمزدلفة وحرمي الجار والنحر وطواف الزياره
ويصلي بهم الظهر والعصر وقت الظهر اذان واقامته كذا روى عن النبي عليه السلام وقف
صلى في رطل وحده صلى كل واحد منهما وقفا عند علي بن حنفية رضي الله عنه وقال لا يجمع بينهما المفرد
كسائر الصلوات لان وقت العصر في الحج كالحاج بعيد الظهر والي حنفية رضي الله عنه ان وقت العصر
بعد ما صار رطل كل شيء مثليه الا فيما ورد به النص والنص وروى صلاة النبي عليه السلام بعرفات
يوم عرفه جماعة بمعبر جميع الاوصاف ثم توجه الى الموقف فيقف بعرف الجبل عزفات
كلها موقف الا بطن عرفته لقوله تعالى ثم انفضوا الآية وينبغي للامام ان يقف بعرفة على راحته
يدعو ويعلم الناس لما سئل كذا روى عن النبي عليه السلام ويستحب ان يغسل قبل الوقوف
ويحمد في الدعاء وروى ان النبي عليه السلام كان يدعو يوم عرفه ما ذا ايديه كما تستقيم المسلمين
فاذا غربت الشمس فاض الامام والناس معه على حينهم كذلك السنة حتى ياتوا المزدلفة فيبيتون
بها والمختار ان يزل بعرف الجبل الذي عليه الميقات يقال فخرج صلى الامام بالناس الغروب
والغيا اباذان واعامة وقف صلى المغرب الطريق لم يخرج عند علي بن حنفية في حديث سامة
ابن زيد قال كنت رديف رسول الله عليه السلام وهو يسير بعرفات الى المزدلفة فقلت
الصلاة يا رسول الله فقال الصلوة انا لك فاذا طلع الفجر صلى الامام بالناس الفجر يغسل ثم وقف

في خطبة خطبة يعلم الناس فيها الوقوف بعرفة والمزدلفة وحرمي الجار والنحر وطواف الزياره
ويصلي بهم الظهر والعصر وقت الظهر اذان واقامته كذا روى عن النبي عليه السلام وقف
صلى في رطل وحده صلى كل واحد منهما وقفا عند علي بن حنفية رضي الله عنه وقال لا يجمع بينهما المفرد
كسائر الصلوات لان وقت العصر في الحج كالحاج بعيد الظهر والي حنفية رضي الله عنه ان وقت العصر
بعد ما صار رطل كل شيء مثليه الا فيما ورد به النص والنص وروى صلاة النبي عليه السلام بعرفات
يوم عرفه جماعة بمعبر جميع الاوصاف ثم توجه الى الموقف فيقف بعرف الجبل عزفات
كلها موقف الا بطن عرفته لقوله تعالى ثم انفضوا الآية وينبغي للامام ان يقف بعرفة على راحته
يدعو ويعلم الناس لما سئل كذا روى عن النبي عليه السلام ويستحب ان يغسل قبل الوقوف
ويحمد في الدعاء وروى ان النبي عليه السلام كان يدعو يوم عرفه ما ذا ايديه كما تستقيم المسلمين
فاذا غربت الشمس فاض الامام والناس معه على حينهم كذلك السنة حتى ياتوا المزدلفة فيبيتون
بها والمختار ان يزل بعرف الجبل الذي عليه الميقات يقال فخرج صلى الامام بالناس الغروب
والغيا اباذان واعامة وقف صلى المغرب الطريق لم يخرج عند علي بن حنفية في حديث سامة
ابن زيد قال كنت رديف رسول الله عليه السلام وهو يسير بعرفات الى المزدلفة فقلت
الصلاة يا رسول الله فقال الصلوة انا لك فاذا طلع الفجر صلى الامام بالناس الفجر يغسل ثم وقف

ووقف الناس معه فذكر كذلك السنة قال الله تعالى فاذا ذكر الله عند المشعر الحرام وقف خلة
كلها موقف الا بطن حشر فاذا طلعت الشمس فاض الامام والناس معه حتى ياتوا منى لان يوم
النحر يوم قضاء التقت ووفاء النذر ونحر البدن بسندك بحرم العقبه فيمخاض بطن الواحد
بسبع حصيات مثل الحذف ويكرر مع كل حصاة ولا يقف عندها ويقطع التلبسه من اول حصاة
ثم يدحرج ان احب ثم يتكلم ويقصر لقوله تعالى ثم ليقضوا نهمهم والحلق افضل لقوله عليه السلام
رحم الله المحلقين فيقول والمقصرين فقال رحم الله المحلقين وفي المنة الثالثة والرابعة قال
والمقصرين وقد حل له كل شيء الا النساء كذا روى عن عمر رضي الله عنه ثم ياتي مكة للطواف قال
الله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق ووقت الطواف ايام النحر ومن ثلثة ايام فان كان سعي
بين الصفا والمروة عتيق طواف المقدم لم يرمل في هذا الطواف ولا سعى عليه لان اجاب
الشيء لا يقتضي التكرار وان لم يكن قدم السعي رمل في هذا الطواف وسعى بعد لان الرمل في طواف
بعده سعي لانه مخالف لتسليمه والوقار فيقتصر شرعه على مورد النص فاذا طاف حل له النساء
وان لم يسع في طواف النجاة فاذا طاف ورمل وسعى حل له النساء ولما لم يجمع وهذا الطواف
هو الواجب المراد بقوله تعالى ثم ليقضوا نهمهم وليطوفوا بالبيت العتيق ويكر
ناخير عن هذه الايام فان اخرها عنهما لزمه دم لانه حتى يفكف بالدم كالحلق ثم يعود الى منى فيبيت
فيقيم بها فاذا زالت الشمس صلى اليوم الثاني فريق النحر رمل الجار والبيت بسندك بالنبي صلى
المسجد فريقها بسبع حصيات ويكرر مع كل حصاة ويقف عندها فيدعو ثم يرمي التي تليها
مثل ذلك ويقف عندها ثم يرمي حرم العقبه كذلك ولا يقف في الوقوف عقيب كل رمي

في خطبة خطبة يعلم الناس فيها الوقوف بعرفة والمزدلفة وحرمي الجار والنحر وطواف الزياره
ويصلي بهم الظهر والعصر وقت الظهر اذان واقامته كذا روى عن النبي عليه السلام وقف
صلى في رطل وحده صلى كل واحد منهما وقفا عند علي بن حنفية رضي الله عنه وقال لا يجمع بينهما المفرد
كسائر الصلوات لان وقت العصر في الحج كالحاج بعيد الظهر والي حنفية رضي الله عنه ان وقت العصر
بعد ما صار رطل كل شيء مثليه الا فيما ورد به النص والنص وروى صلاة النبي عليه السلام بعرفات
يوم عرفه جماعة بمعبر جميع الاوصاف ثم توجه الى الموقف فيقف بعرف الجبل عزفات
كلها موقف الا بطن عرفته لقوله تعالى ثم انفضوا الآية وينبغي للامام ان يقف بعرفة على راحته
يدعو ويعلم الناس لما سئل كذا روى عن النبي عليه السلام ويستحب ان يغسل قبل الوقوف
ويحمد في الدعاء وروى ان النبي عليه السلام كان يدعو يوم عرفه ما ذا ايديه كما تستقيم المسلمين
فاذا غربت الشمس فاض الامام والناس معه على حينهم كذلك السنة حتى ياتوا المزدلفة فيبيتون
بها والمختار ان يزل بعرف الجبل الذي عليه الميقات يقال فخرج صلى الامام بالناس الغروب
والغيا اباذان واعامة وقف صلى المغرب الطريق لم يخرج عند علي بن حنفية في حديث سامة
ابن زيد قال كنت رديف رسول الله عليه السلام وهو يسير بعرفات الى المزدلفة فقلت
الصلاة يا رسول الله فقال الصلوة انا لك فاذا طلع الفجر صلى الامام بالناس الفجر يغسل ثم وقف

بعد رمي ويرفع يده عقب كل رمي روى نافع عن ابن عمر رضي الله عنه ان رفع اليد كالا في
سبع مواضع منها عند المعامير وعند الحجرين فاذا كان من الغد رمي الحجار للثلاث في الزوال
كذلك فاذا اراد ان يسجل السفر فركب فقول تعالى فزجج في يومين فلام عليه ولا اراد ان يسجل
رمي الحجار للثلاث في اليوم الرابع بعد زوال الشمس لقوله تعالى وقربا فلام عليه من ثقل فان
قدم في اليوم الرابع رمي بعد طلوع الفجر يجوز عند من خصه به الله عنه لانه لو تركه يجوز
ويكره ان يقدم الانسان ثقله الى مكة ويفهم حتى يرمى روى انه كانوا يهتفون عن ذلك واذا
نفرا الى مكة نزلوا بالمحصب وقالوا انحصت ليس بشك ثم يطوف طواف الصدر وهو طواف
الوداع سبعة اشواط لا رمل فيه ولا سعي وهو واجب الاعلى اهل مكة لانهم لا يصدون عن
مكة قال عليه السلام من حج هذا البيت فليكن آخر عمره بالبيت الطواف ثم عودت
اهله فلو لم يدخل الحرم مكة حتى وقف عرفات يفعل ما ذكرنا ولا شيء عليه لانه طواف النجاة
لانهم لم يتركوا واحدا فمما ذكر الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من عرفة الى طلوع الفجر
من يوم النحر فذا ذكر الحج لان النبي عليه السلام وقف عرفات بعد الزوال وهذا بيان اول
الوقت وقال فمما ذكر عرفة ببليل فذا ذكر الحج بين ان الليل وقت الادراك وقال فمما ذكر
عرفة ببليل فمما ذكر الحج بين اخر وقتا اخر الليل وفما اجاز عرفة معي عليه واني ما
اولم يعلم انما عرفه اجزاء ذلك عن الوقوف لعل الله عليه السلام من وقف بعرفة فقدم بحجة والمرأة
في جميع كالرطل لان الادلة لا تفصل الا انها لا تكشف راسها وتكشف وجهها لقوله عليه السلام
احرام المرأة في وجهها ولا ترفع صوتها بالليسة لانها فينة ولا ترمي في الطواف من راسها

هذا الحديث يدل على ان رفع اليد كالا في سبع مواضع منها عند المعامير وعند الحجرين فاذا كان من الغد رمي الحجار للثلاث في الزوال

ولا تسعي بين الميادين الا خضرين ولا تلحقن ان الحلق لها شملة ولكن تقعين
باب القلن
القلن افضل من التثبع والافراد عند نافع عن النبي عليه السلام انه افرد الحج وروى ان
عليه السلام قال ليتك بحجة وعمرتك لئلا تجن البقران لان الفارن يحل له ان يقول ليتك بحجة
وعمرتك اما المفرد بالحج لا يحل له ان يقول ليتك بحجة وعمرتك والفارن ان يحرم بالحج والعمر
معاً في التقات ويقول عقب الصلوة اللهم اني اريد الحج والعمر فيسري الي وقيل في ما اذا
دخل مكة ابتداء فطاف بالبيت سبعة اشواط يرمل في الثلث الاول منها وسعى بعدها
بين الصفا والمروة وهذه افعال العمرة يبدأ بها لقوله تعالى فمن تشق بالغرفة الى الحج ثم
بدأ بافعال الحج فيطوف طواف القدوم سبعة اشواط يرمل في الثلث الاول ويسعى كما ذكرنا مقدمته حتى يكون الاستحباب بالحج
في المفرد بالحج فاذا رمي الجمرات عقب يوم النحر ذبح شاة او بقرة او بئنة او سبع بذية لقوله
تعالى فمن تشق بالغرفة الى الحج فاستسفر من الحرم فان لم يكن له ما بذبح صام ثلاثة ايام في
الحج اخرها يوم عرفة لان ايام الحج التي يجوز فيها الصوم هذه الايام ثم سبعة ايام اذا رجع القاربت
الى هذه لقوله تعالى وسبعة اذ رجعت تلك عشرة كاملة وان صامها مكة بعد فاعرف
من الحج يجوز ان قوله تعالى اذ رجعت للتزوية فلا يقتضي التضيق فان فاته صوم ثلثة ايام في الحج
حتى اني يوم النحر لم يجز الصوم ان الصوم ما قام مقام البدنة بالنص والفقهاء اقام صوما
موصوفان بان يكون ثلثة ايام منها في الحج المعرف المعهود ولم يوجب ان لم يدخل القارن مكة وقوله
الى عرفات صار رافضا للعمرة بالوقوف لا تعد السبق للعمرة وسقط عنه دم القران لان قاله في بعض
الاحكام

هذا الحديث يدل على ان رفع اليد كالا في سبع مواضع منها عند المعامير وعند الحجرين فاذا كان من الغد رمي الحجار للثلاث في الزوال

هذا الحديث يدل على ان رفع اليد كالا في سبع مواضع منها عند المعامير وعند الحجرين فاذا كان من الغد رمي الحجار للثلاث في الزوال

التمتع
واعتني

التمتع
واعتني

الحج فتمتصا واحداً بالحج كان متمتعاً لأن الكثر طواف الغمرة وجدة أشهر الحج فقد وجد الكثر
أحد التسيكين والتسكين الآخر أشهر الحج حتى لو طاف الغمرة قبل أشهر الحج لرجع أشواط أربعة
أشواط فصاعداً ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً لاختلاف الوقت وأشهر الحج سؤال
وذا الفقهاء وعشر من في الحجة كذا قالوا في قوله تعالى الحج أشهر معلومات فإن قدم
الأحرام بالحج عليها يجوز إجماعه وانعقد جها أن الأحرام شرط فيحوز بقدره على الوقت
كالطهارة وإذا حاضت المرأة عند الإجماع اغتسلت للأحرام وصنعت كما يصنع الحج ^{واحرم}
غير أنها لا تطوف أبداً حتى تطهر لأن المأبض مجموعة عن دخول المسجد والحاض بعد
الوقوف بعرفة وطواف الزيارة انصرف فركبة ولا شيء عليها لذلك طواف الصدر لأن
النبي عليه السلام أخبر أن صفية رضي الله عنها حاضت فقال عفرى صلى الله عليه وسلم

فَقِيلَ لَهَا افَاضَتْ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلْتَنْفِرَا
 اِي طَائِفَتَيْنِ مِنْ الرِّبَاةِ يَسْمَعُونَ اِنْ افَاضَتْ

باب الجنايات

اذا تطيب المحم فعليه الكفارة لان باشر بخطوة الاحرام فعليه الدم كالحلق فان طيب
 عضوًا كاملاً فإزاد فعليه دم تمام التطيب عادة فلان كان فرغض فعليه صدقة لانه
 دون ما يوجب الدم وان لبس ثوباً مخيطاً او عطي رأسه يوماً كاملاً فعليه دم تمام الحنطة
 عادة فلان كان فرغض فعليه صدقة وان حلق ربع رأسه فصاعداً فعليه دم ان فرغض
 لسان من الحلق اكثر من الربع فقد صد الحلق عادة قال الله تعالى فمن كان منكم مريضا
 او به اذى من رأسه ففدية من صيام او صدقة او نسك فلان كان اقل من الربع فعليه الصدقة

[illegible]

وان كان خلق مواضع الحاجم فعليه دم عند الحج حنفي رضي الله عنه لانه مقصود بالخلق
وعندهما عليه صدقة لانه يخلق بتعالل راس وان قص الظافر يديه او بطله فعليه دم لانه
يزيل الشفت ويؤثر فضاء الفم وان قص يدا او رجلا فعليه دم وان قص اقل فرغمة
الظافر فعليه صدقة وان قص خمسة اظافر متفرقة فريده وبطله فعليه صدقة وقال محمد
عليه السلام كما لو قص في يد واحدة ولما انه يزيد شعرا فريده لان في غير المقصود يظهر جانب
المقصود وبضد هاتين الاشياء وان تطيب او لبس او طلق عن ريشه من غير ان يشاء اذ يحج
شاة فليشاة تصدق على سنة مساكين بثلاثة اصنوع طعام وارشاء صام ثلثة ايام لقوله
تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى فليصم فدية غصيا م او صدقة او نسك نزل
في عمر بن حفص قال كنت اوقفا النار تحت برصة لي والنمل تنهات في وجهي فقال عليه السلام
ايؤذيك هو ام راسك يا كعب فقلت نعم فانزل الله تعالى هذه الآية فقال النبي عليه السلام اذ حج
شاة بسكة او صم ثلثة ايام او اطعم ستة مساكين فان قبل او لبس شهوة فعليه دم لقوله
تعالى ولا رقت ولا نسوف ولا جدل في الحج ذل لئلا يقبله والملازمة محظورة الاحرام ومن
جامع في احد السبل قبل الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه شاة ويمضي في الحج كما يمضي في عمر
فسد حجه وعليه الفضا كذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما وليب عليه ان يبارك في امره اذا
حج في سنة اخرى لانه تعرض بها على الزنا وفجاء مع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد حجه
وعليه بدنة كذا روي عن ابن عباس رضي الله عنهما وان جامع بعد خلق فعليه شاة لانه محرم
بعد وقطع مع في الغرة قبل ان يطوف لربعد اشواط افسد مهرها ومضى فيها وقضاها

وعليه شاة لانه لم يأت بالكثير الغرة وكفارة دون كذا الحج وان وطئ بعد طواف لربعد
اشواط فعليه شاة ولا يفسد عمرته ولا يلزمه فضاؤها لانه لو انصرف على لربعد اشواط لم يفسد
عمرته وعليه تركه ثلثة اشواط دم فكذا هذا وعرجا مع ناسيا كان كمر جامع عاقلا لا طواف
التقصير في الفارق بين الناسي والعاجل في الصوم فقط وطواف طواف القدوم محدثا فعليه
صدقة لان تركه ان يترك شاة فالحدث دون وان طواف في الزمان محدثا فعليه شاة
لانه فرض الحج ولو طاف حنبا فعليه بدنة والا فضل ان يعيد الطواف ما دام يمكنه ليصير
آتيا بالطواف الكامل لان الطواف صلوة بالحديث فرحيت انه صلوة لا يحجز عنها
وقطاف طواف الصدقة محدثا فعليه صدقة لان تركه بدنة والبيان به محدثا دون النزل
وان كان حنبا فعليه دم وقصر ترك من طواف الزمان ثلثة اشواط فعليه شاة لانه لو تركه لكان
ومولم يرك اشواط فصاعدا بقي محرما ابدا لان الطواف فرض الحج وهو طواف الزمان قال
الله تعالى ولا يطقن قوايا بيت العتيق ولو ترك ثلثة اشواط من طواف الصدقة فعليه صدقة
لانه دون تركه وتركه وترك الاكثر يوجب الدم وقصر ترك السعي بين الصفا والمروة
ثم حجه لانه ليس بفرض لان دليل الفرضية الكتاب والسنة المتواترة ولم يوجد وعليه دم لانه واجب
ذل على انه ليس بفرض قوله تعالى فلا جناح عليه ان يطوف بهما واجاز يدل على الاجاز
الا ان النبي عليه السلام سعي وقال خذوا عني مناسككم امر والامر حقيق للوجوب فخرافض
من عرفات قبل الامام فعليه دم ان النبي عليه السلام وقف الى اخر النهار وقال من ترك
عرفته يليل فقد ادرك الحج وفر ترك الوقوف لم يدر فعليه دم لانه ترك الواجب

الاذخ عليه
لان الحنبا بدنة من طواف الزمان
وهو طواف الحج
وهو طواف الصدقة
وهو طواف القدوم
وهو طواف النسيء
وهو طواف الفريضة
وهو طواف النحر
وهو طواف الزيارة
وهو طواف التمتع
وهو طواف النحر
وهو طواف الزيارة
وهو طواف التمتع
وهو طواف النحر
وهو طواف الزيارة
وهو طواف التمتع

فان النبي قال من وقف معناه هذه الموقوف وصلى معناه هذه الصلوة وكان وقف قبل ذلك
 يعرفه فقدم حجة على به نام الحج ومن ترك في الجمار في الايام كلها او في يوم واحد فعليه
 دم وكذلك لو ترك في حجة العترة يوم النحر لانه وظيف يوم النحر ولو ترك في حجة من الجمار
 الثلاث يوما من الايام الثلاثة فعليه صدقة لانه ترك وظيف اليوم بوجب الدم فاذا ورنه بوجوب
 الصدقة فعليه صدقة من الجمار حتى مضت ايام النحر فعليه دم عند أبي حنيفة رضي الله عنه لقوله تعالى ثم ليقضوا
 نكحهم وليوفوا نذورهم معطوفا على نحر البدن فاخص بامام النحر فالماضي عنه محظور وعنده
 له يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجب لما حيل النكاح دم لما روي ان النبي عليه السلام سئل عن
 تعلق قبل ان يذبح فقال افعل ولا حرج فما قيل يوفى عن شيء الا قال افعل ولا حرج
 وكذلك اذا اخطوا والزمان عن ايام النحر فعليه دم عند أبي حنيفة رضي الله عنه **فصل**
 اذا قتل المحرم صيدا او ذل عليه فعليه الجزاء لقوله تعالى ومن قتل منكم متعمدا فجزاء مثله اقل
 من النعم وقال ابن عباس رضي الله عنهما على الدال الجزار والعائد والناسي والمستدكي والعايد فيه
 سواء العموم قوله تعالى ومن قتل منكم متعمدا والناسي في معناه لانه متلف المحل والجزاء
 عند أبي حنيفة وربي يوسف هو قيمة الصيد في المكان الذي قتل فيه او في اقرب الواضع اليه
 يقومه ذوا عدل ثم من مخير في القيمة ان شاء ابتاع بها هديا فذبحه ان بلغ هديا او
 شتر في قيمته طعاما فنصفه في بيع على كل مسكين نصف صاع من بزا او صاعا من تمر
 او صاعا من شعير او يصوم بقدر طعام كل مسكين يوما لقوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم
 هديا بالغ الكعبة فلهذا لا يجوز الحد الا بالغ الكعبة او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك

في الجمار في الايام كلها او في يوم واحد فعليه دم
 وكذلك لو ترك في حجة العترة يوم النحر لانه وظيف يوم النحر ولو ترك في حجة من الجمار الثلاث يوما من الايام الثلاثة فعليه صدقة لانه ترك وظيف اليوم بوجب الدم فاذا ورنه بوجوب الصدقة فعليه صدقة من الجمار حتى مضت ايام النحر فعليه دم عند أبي حنيفة رضي الله عنه لقوله تعالى ثم ليقضوا نكحهم وليوفوا نذورهم معطوفا على نحر البدن فاخص بامام النحر فالماضي عنه محظور وعنده له يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجب لما حيل النكاح دم لما روي ان النبي عليه السلام سئل عن تعلق قبل ان يذبح فقال افعل ولا حرج فما قيل يوفى عن شيء الا قال افعل ولا حرج وكذلك اذا اخطوا والزمان عن ايام النحر فعليه دم عند أبي حنيفة رضي الله عنه

صائما يعني عدل الطعام صائما فان فضل من الطعام اقل من نصف صاع فهو مخير لشرائه
 اطعم وان شاء اطام عنه يوما ان الصوم لا يجزى وقال محمد بن نجيب الصيد النظر فيما له نظير
 في الطهي شاة وفي الضبيع شاة وفي الارنب عناق وفي النعامة بدنة وفي البربوع جحر
 لان الله تعالى احس بالمئل ولها ان مثل الحيوان قيمته قال الله تعالى فجزاء مثل ما قتل
 من النعم وقال تعالى فاعبدوا عليه بمثل ما عندكم عليكم ثم في اطلاق الحيوان القيمة منه
 من اسم المئل كذا هذا ومن جرح صيدا او نكف شقرا او قطع عضو منه ضمن ما نقصه ان
 اطلاق الكل يوجب ضمان الكل فان اطلق البعض يوجب ضمان البعض وان شق ريش
 طائر او قطع قوائم صيد فخرج من حريم الاستماع فعليه قيمته كاملة لانه اطلق عليه معنى الصيدية
 ومن كسر من صيد فعليه قيمته لقوله تعالى ليلسوا لكم الله بشي من الصيد فانه ايدى كسر وطعم
 قيل فانه لايدي هو البيض فان خرج من البيضه فخرج صيد ميت فعليه قيمته لاحتمال انه
 المتلف وليس في قتل الغراب والجداء والذئب والحيتة والعقرب والذئب والذئب والذئب والذئب
 عليه اللهم خمس من الفواشق يقتل في الحبل والحرم بلا جزاء الحداة والحيتة والذئب والذئب
 العقور والذئب في معانها وليس في قتل البعوض والبراغيث والقراد شي لانها مؤذية
 ومن قتل قملة تصدق باشا لان قملها جزاء ذلة الشعب لانها تشاء في الدرك
 على البدن ومن قتل جرادة تصدق باشا قال عمر رضي الله عنه يا اهل حمص نكح قوم
 كثير ذراكم ثمرة خير من جرادة ومن قتل مالا يؤكل لحمه من السباع والصيد ونحوها
 فعليه الجزاء لان قوله تعالى ولا تسولوا الصيد فتناول كل ممنوع بقوايه او جناحيه

في الطهي شاة وفي الضبيع شاة وفي الارنب عناق وفي النعامة بدنة وفي البربوع جحر

كقول الشاعر صيد الملوك ارباب وشعالب واذا ركبت فصيدك الا بطلان ولا تجاوز نعمتها
 شاة لانه لا يريد عليها طائرا وان حال السبع على محرم فقتله المحرم فلا شيء عليه لانه يجب عليه الدفع
 وان اضطر المحرم الى اكل الصيد فقتله فعليه الجزاء لانه يبيع صيده السما وعرفا ولا بأس بان يذبح الشاة
 والبقر والبعير والدجاجة والبط الكسرى لان هذه الاشياء لا تعذر الصيد انما هي غير مشع
 بالحاج والقوام ولو ذبح الحمام المسرول او الطير لمسايس فعليه الجزاء لانهما في الصيد بالنظر
 لا الاصل واذا ذبح المحرم صيدا فذبحه ميتة لا ياكل اكلها القول عليه اللهم لا في قيادة في السنة
 هل اغنم هل شرم يعني الى الصيد فالوا لا فال فكلوا اذا ولهذا قلنا لا بأس للمحرم ان يأكل
 صيدا اصطاده صلال وذبحه اذا لم يزل المحرم عليه ولا امر بصيده وفي صيد المحرم اذا ذبحه
 الحلال الجزاء القول عليه اللهم الا ان ملكة حرام من حرام الله تعالى منذ خلقها الله تعالى لم يكل
 لا جد فلي ولا يكل لا جد بعدى وانما اجلت في ساعة من نهار ثم عاد حراما الى يوم القيامة
 الا لا ياكل خلاها ولا يعرض شوكتها ولا يفر صيدها وان قطع خيش المحرم والشجرة التي
 ليست بملوكة ولا ما يفتتها الناس فعليه القمعة لقوله عليه السلام الا لا ياكل خلاها من
 اختلا الى المسوب المحرم وانما ينسب الى المحرم اذا لم تكن ملوكا لاحد ولا منسوب باليد
 بالاثبات وفي كل موضع يجب على المفرد دم فعلى القارن دمان لانه جنى على احرامين احرام
 لغريمه واحرام لجنته الا ان تجاوز المقات غريم محرم ثم محرم بالحج والغرة فيلزمه دم واحد
 لانه لم يحن الاجابة واجن واذا اشترك محرمان في قتل صيد فعلى كل واحد منهما جزاء كامل
 لانه جنى على احرامه الا يركل الشراكة في التلاف فوفى لدلالة والدلالة على الصيد توجب الجزاء

في صيد الملوك
 في صيد الملوك
 في صيد الملوك
 في صيد الملوك

واذا اشترك جلالان في قتل صيد المحرم فعليهما جزاء واحد لان الواجب ضمان المحل واذا
 باع المحرم صيدا واباعه فابيع باطل لانه فوق الدلالة والله اعلم بالصواب

باب الاحصاء

اذا احصى المحرم بعد ذبا واصابه مرض منعه من المضى جاز له التملك وقيل له ابعت شاة
 تذبح في الحرم وواعد في كل حال اليوم بعينه يدحها فيه ثم تملك وان كان فادنا بعت بدمين
 لقوله تعالى فان احصرت فاستيسر الهدى والهدى هو البعوث في الحرم ولهذا قلنا لا
 يجوز ذبحه الا في الحرم ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند بل حنيفة بغير الله الاطلاق النص عندنا
 لا يجوز الا في يوم النحر استدلالا بانها باقيا ولا خلاف في ذلك فلا يجوز مع القدرة على الاصل
 وانما يجوز مطلقا عن الحج بعد فوات وقت الحج ونوعه صبيحة يوم النحر حتى لو كان محصرا
 بالعمرة يجوز ذبحه متى شاء ان فوات وقتها لا ينصو والمحصر بالحج اذا تملك فعليه حجة
 وعمره اما الحجة ففرضا واما العمرة فلان فاستيسر الحج يتخلل افعال العمرة وعلى المحصر العمرة
 القضاء وعلى القارن حجة وعمران حجة وعمره قضاء وعمره لغوات الحج واذا بعت
 المحصر هديا وواعد ثم ان يذبحه في يوم بعينه ثم زال الاحصار فاذا قدر على ادراك الهدى
 والحج لم يجز له التملك ولزمه المضى لانه قدر على الاصل وان قدر على ادراك الحج دون الهدى
 جاز له التملك استحسانا لان ذبح الهدى فذلك القياس لانه لا يكون له التملك لغيره على الاصل
 وقدر احصر مكة وهو ممنوع عن الوقوف والطواف كان محصرا ولم يدر على احرامه فليس له محصر
 اذا كان المحصر هو الممنوع والممنوع عن الحج هو الممنوع عن الركنين جميعا ولم يوجد حتى لو صار ممنوعا

في احصاء الملوك من الملوك
 في احصاء الملوك من الملوك
 في احصاء الملوك من الملوك
 في احصاء الملوك من الملوك

في احصاء الملوك من الملوك

الفوات رجل أكرم بالحق وقاته الوفوف عرفت حتى طلع الفجر يوم النحر فقد قاته الحج لقوله عليه السلام فاته عرفة بلبيل فقد قاته الحج وعليه أن يتحلل بأفعال العرة يطوف

لَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَرَأَيْتُمْ بَيْتَ لَيْلَى قَدْ قَامَ بَحْرٌ وَعَلَيْهِ نَارٌ مِثْلُ نَارِ
وَيْسَى لَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ فَاتَهُ الْحَجَّ بِلَيْلٍ غَيْرَ وَفَضَى الْحَجَّ فَرَأَى بَابَ
الْكَافِ لَا يَكُونُ فَعْلَاهُ فِي سَائِرِ السَّنَةِ إِلَّا حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ عَرَفَةَ وَيَوْمَ
وَأَيَّامِ الشَّرْقِ لَأَنَّهُمَا مَشْغُولَةٌ بِأَفْعَالِ الْحَجِّ وَالْغَنَةِ وَفِي الْأَحْرَامِ وَالطُّوَافِ وَالسَّعْيِ

الحديث اذا ما شاة وهو في سنة انواع الابل والبقر والغنم لان الحديث ما يحدك به الكعبة
يحدك في ذلك الشيء فضاء القول عليه السلام صحوا بالثبيان ولا تضخوا بالجدعان ويجوز
الضمان الجذع فقط الحديث لم يحدك فيه الله عنه رفعه نعم الاضحية الجذع الضمان
اذا كان ضمما عظيما وما يجوز في الحديث مقطوع الاذن لقوله عليه السلام استشهدوا العيين
والاذن وكذلك مقطوع الذنب او اليد او الرجل او ذاهب العين او العجز او العرج او البنت
لا تنس الى المنسك الحديث جابر رضي الله عنه رفعه لا تضخوا بالعرجاء البين عرجها ولا
بالعوراء البين عورها ولا بالعجفاء البين ظلعها ولا بالكسير التي لا تنقي البدنة والبقر
يجوز كل واحد منها عن سبعة لقوله عليه السلام البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة فان
اراد احد الشركاء ان يصيبه اللهم لم يجوز الباقين انه لا يصير كلها لله تعالى وقد قال النبي
يقول الله تعالى انا اغني عن الشركاء عن الشرك فمن عمل لي عملا واشرك فيه غيري فويله وانا منه

بركي وجوز الأكل من هذين النطوع والمنعة والقرآن كما في الأضاحي ولا يجوز الأكل من
 بقية الهدايا لأن في الجنايات بحسب التكفير وذلك بالتصدق وإراقه الدم جميعاً ولا يجوز
 ذبح هذين النطوع والمنعة والقرآن إلا يوم النحر لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام الحج
 فذلك الأصل وهو دم المنعة وجوز ذبح بقية الهدايا آن وقت شأ الاطلاق النصوص
 إلا أن الهدى لا يجوز ذبحه إلا في الحرم لقوله تعالى هدياً بالغ الكعبة وإن الهدى ما يهدى
 ولا يتصور إلا بالنقل إلى مكان الهى ولا مكان ورد الشرع بالنقل إليه إلا الكعبة وجوز التصديق
 بها على مساكين الحرم وغيرهم الاطلاق النص والاجب التعريف بالهدايا كان النص بما هو الهدى
 وأنه لا يثبت عن التعريف والافضل في البدن النحر لقوله تعالى فصل لربك وأخراى النحر الحرام
 وفي البقرة الذبح قال الله تعالى ان تذبحوا فزرة وكذلك في الغنم لقوله تعالى وفي نساء الذبح
 عظيم وهو ما أعد للذبح وهو الكبش في النفس والاولى ان يتولى ذبحها بنفسه إذا كان يحسن
 ذلك لقوله عليه السلام يا فاطمة قومي الى أضحتك ولا تفرقه وفي القربان الاول ان يعلك
 بنفسه اظهار الخضوع والضراعة ويتصدق بجلها وخطابها ولا يعطى لغير الجزاء منها
 كذلك امر النبي عليه السلام وفرساف بدنة فان اضطر الى ذكوبها ركبتها وان استغنى عن ذلك
 يركبها لانه يحب تعظيم شعائر الله تعالى وان كان لهالين لم يجلتها ونضح صرعها الماء البارد
 حتى ينقطع اللبن لانه من اجزاءه وفرساف هدياً يعطى فان كان نطوعاً فليس عليه غير لاشه
 فاش المحل وان كان واجباً فغير مقامه ليسقط عنه الواجب وكذلك لو اصابه عيب كبير
 اقام غير مقامه وصنع بالمعيبات لان الواجب قد سقط عنه الكمال واذا عطيته

ألمر من هذه وحسن التوبة وروى
عن أبي النضر ما جحد الراجح سابق
ما يروى في غير بعضه يدور
الباقي لتمامه وان جحد من غيره
واحدة في فطيرة منها سرقه
منها وألمر من تلك الحجة وهو عليه
كان قارئا وأما جحد الأكل من هذه
الفتنة أذ بلغ العدين محله أما
ما يبلغ فلا لأن التطوع بعد
ما يشاءون بأن من التوبة
بعض شرط لوجوبها فلو قال
نادا أوجبت جنوبها فكلوا منها
تأخر توبته

أما في سنة ١٠٠٠ هـ

كتاب النكاح

المكافئ نعتد بالاحباب والقبول بلطفن نعتد بها عن الماضي او نعتد باحد ما عن الماضي

والآخر عن المستقبل مثل ان يقول رقيبني يقول قد رخصتلك لان المنس وكمل المأمور

نظام المأمون بها جميعا والواحد يقوم بغير العقد في باب النكاح ولا يعقد نكاح المسلمين

الأبجصور شاهدين حريين مسلمين بالغين عاقلين لقوله عليه السلام لا نكاح إلا بولي وشاهد

عبدی او حضور رجل و امر بنی لقوله تعالى فان لم يكونا رجلین فربما لم یغفر لنا ربنا و انما انما غفر لنا ربنا

تعالى شاهد واشهيد من غير انك فان لم يكونا يعني فان لم يكن الشاهدان حليين
والعيان

فوطلوا حرا بان غدوا لكانوا او غير عذوان في النكاح شفعوا شهاده القساق والمحدود

في القذف لقوله عليه السلام لا يباح الا بشهود والشهود من المحضورين لم يزوج ذميمة

[illegible]

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

1875

[illegible]

شهادة زمين جاز عند لي حنفه ولي يوسف رحمة الله لانها شهادة بالملة عليها والزمان

يصلحان شاهدين عليها وقال محمد لا يجوز لأن العقد كرمها فكان هداية الكافر

على المسلم ولا يجوز للرجل أن يتزوج بأمه وأجدانه فقل الرضال والرضاع لقوله تعالى حرم

عليكم أمهاتكم ولا يثبت ولد ولا يثبت لفلان تعالى وبناتكم ولا يثبت

اخته دلائلنا خیمه ولا یجتمه ولا یخالته بالنقض ولا یامه امرته دخلها ولم یجد النول ^{ادبته ملاحظه} ^{والتقاء}

وَرَبِّكَ يَسْمَعُ الْإِنِّ فِي حُجُورِكُمْ سَاءَ إِلَهُ الْمَظْلُومِينَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ دُخْلًا لَمْ يَكُنْ سَكَنًا

بسم الله تعالى فان لم تلونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم ولذا لم يكن في حجره ان يخرج

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَلَا يَأْمُرُ بِإِيَّاهِ وَاجْتِدَادِ قَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنسَاهُمْ أَنْ يَتَذَكَّرُوا

وَبَنِي إِسْرَءِيلَ إِذْ قَالُوا لَنُفَصِّلَنَّكَ أَقْصَىٰ مَقَامٍ وَلَا نُجِزَنَّكَ يَوْمَ الْقِيَامِ فِي مَقَامِكَ إِلَّا نَضَعُكَ أَبْجَدَ الْعَمَلِ وَكَانَ عَمَلُكَ شَرًّا

فان الله تعالى قد افاض على ربي من طير الابل والابقع والرضاعة والاباخته والرضاعة

عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: الرضا ع لعله يحرم من الرضا

الحرم الشريف ولا تجمع بين اصبين شفاع لعلك عالى وان مجموع بين الاحسين الامام

مصحفون على ذلك الكتاب ولا يستعجلوا به

الحسين رضي الله عنه وولده الحسين ابنت ابيها ابنت جدها لعول عليه السلام

من ماضيها ولا على آياتها ولا على آيات آياتها ولا على آيات آياتها

ان القاتل الحية - للزكاة عنه - القاتل والحي ينفذ الزكاة

أن مجموع الزاوية θ في $\triangle ABC$ هو π راديان.

[Faint handwritten Arabic script visible through the paper from the reverse side.]

ساروا وادعوا الى الله

[Faint handwritten Arabic script at the bottom of the page]

1875

في بامرة حنت عليه انما وابنتها لان في الوطى الحلال انما حرم لوجود سبب
الجزئية والبعضية وقد وجد هنا وفي خلاف الشافعي واذا اطلق الرجل امرته طلاقا باثنا
ان يزوج المولى امرته ولا يكون جعاً بينهما كما قال الله جمع بينهما كما حرمه فيجوز احباطا ولا يجوز
ان يزوج المولى امرته ولا المرأة عبداً لان المولى ما يكن نكاحاً فلا يصح اثبات الثابت والمرأة
ما لكة فلا تحقق كونها مملوكة للناسي ويجوز تزوج الكليات لقوله تعالى والمحصنات
الذين اوتوا الكتاب ولا يجوز تزوج المجنيات والوثنيات لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركين
حتى يؤمنوا قال عليه السلام في مجوس خمس سنواهم سنة اهل الكتاب غير ما كفى نسايم ولا اكل
ذبايحهم ويجوز تزوج الصبايات عند ابن حنيفة رضي الله عنه وعندهما لا يجوز وقيل قول ابن حنيفة
فيما اذا كانوا يوفون ببلعي ويفرون بكتاب وقولهما فيما اذا كانوا يعبدون الكواكب
ولا كتاب ثم واخلاف فيه ويجوز للمحرمة والمحرمة ان يزوجا في حالة الاجرام لعنهم قوله تعالى
واحل لكم ما وراء ذلكم فصل وينعقد نكاح الحرة العاقلة البالغة برضاها وان
لم يعقد عليها ولي عند ابن حنيفة رضي الله عنه بركات كانت او ثيباً ومن قول ابن يوسف
الاول عز ابن يوسف رضي الله عنه لا يعقد الابوي وعنده محمد بن يعقوب موقوف على اجازة الولي
وعند الشافعي بن لا يعقد اصلاً لقوله عليه السلام لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل
ولها قوله عليه السلام لا يم احق بنفسها من وليها ولا يجوز للمولى اجبار البكر البالغة
على النكاح ولما اجاز الصغير والصغير بركات كانت او ثيباً عندنا وعند الشافعي راحة
علة الولاية بكانت البنت بالغة كانت او صغيراً لانها لم تارس الرجل ولم تقف

في مصالح النكاح ومفاسدها وان الصغير والصغير لا يعرفان مصالح النكاح لقصور
عقلهما فوجب ان يقوم مقامهما اقربا الماسر لهما بخلاف الكبير لانهما بالعدل ففقت على مصالح
النكاح فلا يجوز ابطال ولايتها على نفسها واذا اسنادتها الولي فسكنت او فسكنت من غير
ذلك اذن لقوله عليه السلام تستأمر النساء في ابضاعهن فقالت عاتكة رضي الله عنها ان
البكر تستأمر يا رسول الله فقال عليه السلام اذنها ما تها وكذا ذكر الفم كل دليل الرضا
وان ابنت لم يزوجها واذا اسنادت البنت فلا بد من رضاها بالقول لقوله عليه السلام تستأمر
النساء في ابضاعهن وكذا ذكر ما يدل عليه من الفعل واذا زالت بكارتها بوثبة او جراحة
او دود حبض او تغيبس فهي بكر لان البكر من يكون مضيقها اول مضيق لها ومنه
سُمي اول النصار بكرة واول ما بدوا من الثمار بأكورة وهذا الواو صلي بكارتها فلهذا قطعت
هذه في الوصية وان زالت بزنا فذلك عند ابن حنيفة رضي الله عنه وعندهما تستنطق
لانها ثبتت حقيقة وقال عليه السلام المنيث فشاو ولاي حنيفة رضي الله عنه انها مستحبة
كالبكر **فصل** واذا قال الزوج بلعن النكاح فسكنت وقالت ردود القول

قوله لا انها منكرو ولا يمين عليها لان عند ابن حنيفة رضي الله عنه كاي حلف في الاشياء الستة
النكاح والرجعة والرق والولاء والفي في الائمة والاستيلاء والنسب وعندهما يستحلف في كل ما
ان فائدة الحلف ظهور الحق بالنكول والنكول بدل عند ابن حنيفة رضي الله عنه صيانة المسلم ان
يظن به الكذب البدل لا يخرج في هذه الاشياء وعندهما النكول اقرار بان الحلف لما
وجب عليه فتركه لعل وجب منه وسوا الاجترار عن اليمين الكاذبة المهلكة ولا فرق

في بامرة حنت عليه انما وابنتها لان في الوطى الحلال انما حرم لوجود سبب
الجزئية والبعضية وقد وجد هنا وفي خلاف الشافعي واذا اطلق الرجل امرته طلاقا باثنا
ان يزوج المولى امرته ولا يكون جعاً بينهما كما قال الله جمع بينهما كما حرمه فيجوز احباطا ولا يجوز
ان يزوج المولى امرته ولا المرأة عبداً لان المولى ما يكن نكاحاً فلا يصح اثبات الثابت والمرأة
ما لكة فلا تحقق كونها مملوكة للناسي ويجوز تزوج الكليات لقوله تعالى والمحصنات
الذين اوتوا الكتاب ولا يجوز تزوج المجنيات والوثنيات لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركين
حتى يؤمنوا قال عليه السلام في مجوس خمس سنواهم سنة اهل الكتاب غير ما كفى نسايم ولا اكل
ذبايحهم ويجوز تزوج الصبايات عند ابن حنيفة رضي الله عنه وعندهما لا يجوز وقيل قول ابن حنيفة
فيما اذا كانوا يوفون ببلعي ويفرون بكتاب وقولهما فيما اذا كانوا يعبدون الكواكب
ولا كتاب ثم واخلاف فيه ويجوز للمحرمة والمحرمة ان يزوجا في حالة الاجرام لعنهم قوله تعالى
واحل لكم ما وراء ذلكم فصل وينعقد نكاح الحرة العاقلة البالغة برضاها وان
لم يعقد عليها ولي عند ابن حنيفة رضي الله عنه بركات كانت او ثيباً ومن قول ابن يوسف
الاول عز ابن يوسف رضي الله عنه لا يعقد الابوي وعنده محمد بن يعقوب موقوف على اجازة الولي
وعند الشافعي بن لا يعقد اصلاً لقوله عليه السلام لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل
ولها قوله عليه السلام لا يم احق بنفسها من وليها ولا يجوز للمولى اجبار البكر البالغة
على النكاح ولما اجاز الصغير والصغير بركات كانت او ثيباً عندنا وعند الشافعي راحة
علة الولاية بكانت البنت بالغة كانت او صغيراً لانها لم تارس الرجل ولم تقف

فرضه فنصف ما فرضتم والخلوه مكحلة للمهر اذا كانت صحيحة لقوله تعالى وكيف تأخذونه
وقد افصح بعضكم الى بعض من دخل بها في الفضا ومن المكان الحالى وفيه خلافا لشافعي
وان تزوجها ولم يسم لها مهرا او تزوجها على ان لا مهر لها فلها مهر مثلها ان دخل بها او مات
حنفا لحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه انه قال فيمن تزوج امرأة ولم يسم لها مهرا
ان لها مهر مثل نسائها الا وكس فيه ولا شطط وان طلقها قبل الدخول ولم يسم لها مهرا فلها المنة
لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتموهن من النساء ما لم تمشوهن او تفرضوهن فريضة ومنعوهن
على الموضع قد روي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه قال فيمن تزوج امرأة ولم يسم لها مهرا
فانها اقل ما تلبسه المرأة عند الزوج واذا تزوج المسلم على خير او خيرا فالكافي
والكاهن مثلها لان الحنيفة والحنري ليس بياك في حق المسلم وان تزوجها ولم يسم لها مهرا لم يسم
على تسمية في بها ان دخل بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول فلها المنة وان رادها في
المهر بعد العقد لزمته الزيادة وتسقط بالطلاق قبل الدخول وقال ابو يوسف لا تسقط
الزيادة بالطلاق قبل الدخول بل تنصف ولا تجب المنة فيما اذا طلقها قبل الدخول
وقد فرض لها بعد العقد ولم يسم لها في العقد شيئا بل يجب نصف المهر في الاطلاق قوله
تعالى فنصف ما فرضتم ولا يجزيه محمد بن عبد الله انه ينصرف الى الفرض المعناه ومنعوهن
العقد وان حطت عنه من مهرها صح الخط لانها حنفا **فصل** واذا طلق الزوج
بامرته وليس هناك مانع من الوطى ثم طلقها فلها كمال مهرها فان كان اخذها فريضا او صائما
في رمضان او محرما حج او غيره او كانت حائضا فليست بخلوه صحيحة لوجود المانع حقيقة

او شرعا واذا طلقها المجنون بغير امره ثم طلقها فلها كمال المهر عند أبي حنيفة رضي الله عنه وعندنا
لا يجزى المانع من جود حقيقة ولا يجزيه رضي الله عنه ان الواجب من النكاح ففصلها وكما وقد
وجد وهذا الغدر لا يتصور زواله بخلاف المرض والنقص والاحرام ان التيسير باقضي في كل
مكن بان تسم نفسها بلا عذر ويستحب المنة لكل مطلق لقوله تعالى متاعا بالعرف حنفا
على المتقرب ودفع الوحدة الفراق الا التي طلقها قبل الدخول وقد روي لها مهرا لان نصف المهر
لها دفع وحسنه الفراق لانه لم يستوف منها شيئا **فصل** واذا تزوج الرجل بلسنة
على ان يزوجه ارجل امته او بنته ليكون احد العقدين عوضا عن الاخر فلعقدان جائزان
لان عدم المهر لا يحل العقد وكل واحد واحد من مثلها لانه لم يقع التسمية للمرأة بان عند العقد
وهو نكاح الشغار حين تزوج امرأة على خدمته سنة او على تعليم القرآن فلها مهر مثلها لا يسلخ
خدمته مهر لها لان العقد ينقض بان تكون المرأة خادمة كخدمته وان تزوج عبد خري
باذن مولاه على خدمته سنة يجوز له في الحقيقة بخدم المولى مع ما اخذها باذنه واذا
اجتمع في المجنونة ابوها وابنتها فالولى في انكاحها ابنتها لا ابوها والعصبات كما في الارز قال
محمد بن ابراهيم لانه اقدمها والاوان يقدم الابن الابن خيرا لانه **فصل** ولا يجوز
نكاح العبد والامة الا باذن مولاهما لا مالهما واذا تزوج العبد باذن مولاه فالمرء في
رقبته يباع فيه لانه دين ظاهر في حق المولى واجبت على العبد في تعلق برقبته كما في سائر
ديون التجار واذا تزوج امته فليس عليه ان يزوجها بغير الزوج ولكنها تخدم المولى قال
الزوج متى ظفرت بها وطينتها لان حق المولى اقول بل ليل انه يدخل فيه ملك المنة تبعا

واذا تزوجها على الف على ان لا يخرجها من البلد او على ان لا يزوج غيرها فان وقع الشرط
فلها المسمى وان لم يقع الشرط فلها مهر المثل لانها لم ترض بغيره فان لم يرض بغيره لم يفسد
المهر في حقها واذا تزوجها على حيوان غير موصوف فان تزوج على فرس وعلى حمار وحت
التسمية وبجمل الوسط مفعلة والزواج محيز لانها اعطاهما القيمة ولنفس اعطاهما ذلك لان
الوسط اعدل ولا تؤدى هذه الجملة الى المارة المانعة من التسليم والتسليم في النكاح لانه
يسامح فيه عادة خلاف البيع حيث لا يجوز على هذه الوجه لانه يضيق في عاوة ولو تزوجها
على ثوب ولم يزد على ذلك بحت مهر المثل لان الثوب جنس شئ فصار كأنه تزوجها على
حيوان ولم يزد على ذلك بحت عليه مهر المثل كذا هذا ونكاح المنعة وشرط التوقيت
يبطل النكاح لحديث عمر رضي الله عنه منعان كانا على عهد رسول الله عليه السلام فانا اثني عنهما
واعاد عليهما ولو قد تمت فيها لم يمت منع النساء ومنع الحج وزوج العبد والامتناع
اذن الولي موقوف لقصور رايتهما فان اجازة المولى جاز وان رده بطل وكذلك لو زوج
رجل رجلا بغير رضا او امرأة بغير رضاه لان الاهلية والخلية وكن النصف والفايدة
قد وجدت الا ان الرضا غير موجود فيعقد ولا ينفذ ويجوز لابن العم ان يزوج بنت
عمته من نفسه لانه وليها والواحد يقوم بطرفي النكاح لان المانع في الحقوق وفي النكاح حقوق
العقد يرجع الى المعاقدة اذ انت المرأة لرجل ان يزوجها من نفسه فعقد محض شاهد
جاز وان ضمن الولي المهر صح صحته لانه سفير ومعتبر وللمرأة الخيار في مطالبة زوجها
او وليها لانه كنفه واصيل واذا افرق الفاضل من الزوجين في النكاح الفاسد قبل الدخول

هذا هو المسمى
فان لم يرض بغيره
لم يفسد المهر
في حقها

هذا هو المسمى
فان لم يرض بغيره
لم يفسد المهر
في حقها

للامر عليه لانه لم يستوف شيئا والنكاح الفاسد غير فاضل في قوله تعالى وان طلقتموهن
من قبل ان تنسوهن الآية لان التطبيق يقع النكاح من كل وجه ولم يوجب النكاح من كل وجه
وكذلك بعد الخلوة لان فساد النكاح من جهة الخلوة فان دخل بها من قبلها لا يراى على المسمى
لان الوطى في المحل المعصوم ثبت للضمان الجابر والمحل الزاجر ونعذر الجاني المحرم في المحرم
ولا يحجب المسمى لفساد التسمية ولكن لا تزاد على المسمى لان ما زاد على قبل المهر شرعا لم يحجب
وقد رخصت بقدر المسمى وعليها العدة وثبتت نسب ولدها لوجود النكاح من وجهه ونسب
ما ثبت باذني شبهة لانيه فاحيا والولد ويحب العدة حياثة للنسب عن الاستبراء
ومهر مثلها يعتبر باخواتها وعمايتها ونسبها ولا يعتبر باخواتها وعمايتها لقول رسول الله
نظر الله عنه بها مهر مثل نفسها وانما يضاف الى قارب البر لان النسب اليهم ولا ينسب
الى قارب الام ويعتبر مهر المثل ان تساوى المراتب في السرة والجمال والمال والعقل والدين
والبلد والعصر لان المهر يتفاوت بتفاوت هذه الاشياء والحديث اوجب لها مهر مثل نفسها
فصل ويجوز تزوج الاممة مسلمة كانت او كفاية لقوله تعالى ومن لم يستطع
منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فمنك ما نكح ايمانكم وقال تعالى فان خفتن ان لا تعدلوا
فواحدة او ما ملكت ايمانكم ولا يجوز تزوج الاممة على الحرة ويجوز تزوج الحرة عليها لقوله
لا تنكح الاممة على الحرة وتنكح الحرة على الاممة وللحرة ان يزوج لربها من الحر او الام لقوله
تعالى شئ وثلاث ذبائح وليت له ان يزوجها بكثر من الاربع من الحر او الام لقوله تعالى
وذرابع ولو زاد لصار خماس ولم يدخل تحت الخليل ولا يجوز للعدوان يزوج اكثر من اثنتين لان

هذا هو المسمى

لان ملكة على النصف من ملك الحر فان طلق الحر احدى الاربع طلاقا باي اسم لم يجز له ان
ينزق رابعة حتى تنقض عدتها كما في نكاح الاخت في عدة الاخت اذ الجمع بين الخمس حرام
كما بين الاختين واذا تزوج الامة مولاها ثم اعنت فلها الخيار حر كان زوجها او عبدا
وكذلك المكاتب لقوله عليه السلام لم ينزق لما اعنت ملك بضعة فاختار بين ان تزوجت
امته بغير ذن مولاها ثم اعنت فالتكاح جائز لان المانع حتى المولى وقد زال فاما النكاح
صحيح لصداقته من الادل في المحل خيارها لان النكاح نفذ على المحل بعد العتق
فصل في تزوج امرأتين في عقد واحدة واحدة لا يجزى له نكاحها جاز نكاح
التي حل نكاحها وبطل نكاح الاخرى لان المانع في احدهما **فصل** واذا كان
بالزوجة عيب فلا خيار للزوج عندنا وقال الشافعي بوله الخيار في العيوب الخفية
الجنون والجدام والبرص والرتق والقرن لانها مانعة من الوطء حنفية وطبعا فصار
كالجنب والعنة في الزوج ولا صحابنا رحمهم الله ان في الفسخ اضرار بها فلا يجوز وحق
الزوج بصير مقضية بامارة اخرى وبها عند زوال المرض واكد ذلك المرأة لانها لا يملكها
الزوج باخر واذا كان بالزوج جنون او جذام او برص فلا خيار بها وعند محمد رحمه
لها الخيار كالعنة ولها ان هذه الاشياء لا تمنع التحسين بالوطء وان كان عينا اجله
الحاكم حوا فان وصل اليها والافرق القاضي بينهما حديث عمر رضي الله عنه العتق ينزل
سنة وانما يفرق بينهما اذا طلبت المرأة ذلك والفرقة تطليق يائسة لا ياتعذر عليه
الامساك بالعزوف فعليه التبرع باحسان واذا لم يفعل قام القاضي مقامه وكما حال

المصرا اذا خلا بها لان خلوة العتق مباحة اذ اوفوف على حفيضة العنة وان كان مجنونا
فرق بينهما في الحال ان طلبت لانه لا فائدة في انظاره والخص لا يجل كما يجل الاثنان لان
الخص لا يمنع الجماع فهو عتق لانه لم يدر ينوط **فصل** واذا اسلمت المرأة وزوجها
كافر عرض عليه الاسلام فان اسلم فملازمة وان ابى فرق بينهما لان الاسلام طاعة وعنة
فلا يصح سبب الدعة واما الفرق ابناؤه فان فرق بالاباء فهو طلاق عند حنفية
وفجد رحمهما الله وعند لي بن يوسف يفسخ وان اردت الزوج بطل نكاح المرأة وهو فسخ عندك
حنفية ولي بن يوسف رحمهما الله وعند محمد بن طلاق فعند محمد كلاً ما طلاق لانه رفع النكاح
من جهة الزوج وعند لي بن يوسف له كلاً ما فسخ لنقض رها من المرأة وعند لي بن حنفية بطلان الرقة
فسخ والاباء طلاق عملاً بها واذا اسلم الزوج ونحوه حتى يمتنع عرض عليها الاسلام فان اسلمت
فملازمة وان ابى فرق القاضي بينهما ولم يكن الفرق طلاقا لصداقها من المرأة فان كان طلاق
بها فلها المهر لانه استوفى منها احد العوضين فوجب عليه العوض الاخر وان ابى قبل الدخول
سقط المهر ولا يجزى لانها استحلكت البسج في النكاح قبل التسليم واذا اسلمت المرأة
في دار الحرب لم يقع الفرقه عليها حتى تحيض ثلاث حيض فاذا حاضت ثلاث حيضات
من زوجها لان انقضاء العدة شرط الفرقه والطلاق سببها فوجب الفرق وتعد تحصيل
السبب فاقم الشرط مقامه كما في الحافر مع الواقع واذا اسلم زوج الكفاية فما على نكاحهما
لان النكاح بينهما ابتداء يجوز فبقاؤه اولى واذا خرج احد الزوجين لينا من دار الحرب
مسلماً وقعت البيئته بينهما لقوله تعالى ولا تنكوا ابايعكم الكوافر فهو من ذلك اللاتي يعين

المصرا اذا خلا بها لان خلوة العتق مباحة اذ اوفوف على حفيضة العنة وان كان مجنونا
فرق بينهما في الحال ان طلبت لانه لا فائدة في انظاره والخص لا يجل كما يجل الاثنان لان
الخص لا يمنع الجماع فهو عتق لانه لم يدر ينوط
فصل واذا اسلمت المرأة وزوجها
كافر عرض عليه الاسلام فان اسلم فملازمة وان ابى فرق بينهما لان الاسلام طاعة وعنة
فلا يصح سبب الدعة واما الفرق ابناؤه فان فرق بالاباء فهو طلاق عند حنفية
وفجد رحمهما الله وعند لي بن يوسف يفسخ وان اردت الزوج بطل نكاح المرأة وهو فسخ عندك
حنفية ولي بن يوسف رحمهما الله وعند محمد بن طلاق فعند محمد كلاً ما طلاق لانه رفع النكاح
من جهة الزوج وعند لي بن يوسف له كلاً ما فسخ لنقض رها من المرأة وعند لي بن حنفية بطلان الرقة
فسخ والاباء طلاق عملاً بها واذا اسلم الزوج ونحوه حتى يمتنع عرض عليها الاسلام فان اسلمت
فملازمة وان ابى فرق القاضي بينهما ولم يكن الفرق طلاقا لصداقها من المرأة فان كان طلاق
بها فلها المهر لانه استوفى منها احد العوضين فوجب عليه العوض الاخر وان ابى قبل الدخول
سقط المهر ولا يجزى لانها استحلكت البسج في النكاح قبل التسليم واذا اسلمت المرأة
في دار الحرب لم يقع الفرقه عليها حتى تحيض ثلاث حيض فاذا حاضت ثلاث حيضات
من زوجها لان انقضاء العدة شرط الفرقه والطلاق سببها فوجب الفرق وتعد تحصيل
السبب فاقم الشرط مقامه كما في الحافر مع الواقع واذا اسلم زوج الكفاية فما على نكاحهما
لان النكاح بينهما ابتداء يجوز فبقاؤه اولى واذا خرج احد الزوجين لينا من دار الحرب
مسلماً وقعت البيئته بينهما لقوله تعالى ولا تنكوا ابايعكم الكوافر فهو من ذلك اللاتي يعين

في دار الحرب بكلمة وان شئ اصدما وقع البيئونة بينا بين الدارين وان سببا معا واخرجنا
 معا لم نفع البيئونة لان الرق لا يمنع النكاح فلا يرفع وانما بطل النكاح بين الدارين واذا
 خرجت المهاجرة المرأة اليها مهاجرة بجوران نزوج ولا عدة عليها عند حبسها في حنفية رضي
 لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات الى قوله تعالى ولا جناح عليكم
 ان تنكحن من فرغ شرط العدة وعند ما عليها العدة لان ولدها من الكافر فيايب النسب
 وان كانت حبلى فلا تنزوج حتى تضع حملها لقوله عليه السلام في سبائا او طائس لا توطأ الخصال
 حتى يضع حملهن والحيالي حتى تسببن بحبسية واذا ارتد الزوجين عن الاسلام
 وقعت البيئونة لانهما دين له فان كان الزوج هو المرتد وقد دخل بها قبلها المهر وان لم
 يدخل بها قبلها نصف كالطلاق لان الفرقة منه وان كانت الردة من المرأة قبل الدخول
 بابت والاعتزال وان كانت الردة منها بعد الدخول فلها كمال المهر وان ارتد معا وسلا
 معا فما على نكاحهما كما في زمن النبي بكري رضي الله عنه ارتدت العرب واسلمت ولم يامر بتجديد
 النكحة ولا بجوران ينزوج المرتد مسلمة ولا كافرة ولا مرتدة لان المرتد لا دين له لان
 الدين الذي انقلب اليه لا يقر عليه شرعا وكذلك المرتدة لا ينزوجها مسلم ولا كافر وان كان
 احدا الزوجين مسلما فالولد على دينه وكذلك ان كان احدا ما كتابيا والآخر مجوسيا فالولد
 كتابي يجعل الولد تابعا لافضلها ديننا نظر المفاذا تزوج الكافر بغير شهود او في عن كافر
 وذلك في دينهم جائز ثم اسلمنا اقر اعليه لانا عند كفرهم اقرنا ان نتركهم ما يدينون فان تزوج
 المجوسي امه او ابنته ثم اسلما فرق بينهما لعدم المحلية **فصل** واذا كان للرجل

امران حران فعليه ان يعدل بينهما في القسم بكرين كانا او اثنتين واحديهما بكر والاخرى
 ثيبا جديده كانت او قديمة لقوله تعالى لئن لم ينزل الله بقدر العدل والاجسان وكان النبي عليه السلام
 يعدل بين نسائه ثم يقول اللهم هذه قسمي فيما املك ولا توافيني فيما املك ولا املك فان كانت
 احديهما حرة والاخرى امه فللمحرة الثلثان من القسم وللأمه ليلة كذلك ورد الحديث ولا
 لهن في القسم حالة السفر يسافر الزوج بن ساء منهن كذلك كان النبي عليه السلام يفعل والان حالة
 السفر ليست حالة الاستمتاع وان اخرج بالفرقة فهو اول تطيبا لقلبين وان رضى
 احد الزوجات بترك قسمها الصاحبها جاز لانه صحتها ولها ان ترجع ان ذلك في المستقبل
 وعند في شبهه نزل قوله تعالى فان امرأة خافت من بعلها شيئا او اعراضا فلا جناح عليهما
 ان يقصدا لهما بينهما صلحا زوي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان ذلك في المهر يترك عند الزوج
 فتجب بعض قسمها لصاحبها كما

الرضاع

الاصل فيه قوله تعالى واما تكلمن الا اني ارضعنكم واخوانكم من الرضاعة قال
 عليه السلام يحرم من الرضاعي ما يحرم من النسب قليل الرضاعي وكثير سواء الاطلاق والنقض وقال
 الشافعي في ابنة من غير رضعات لقوله عليه السلام لا يحرم المصصة ولا اللصان ولا الاطلاق ولا الاجتناب
 وعن ابن عباس رضي الله عنهما انما نسأخه ويتبعه لغيره مدة الرضاع لقوله عليه السلام الرضاعي بعد
 الفطام ومدة الرضاع عند حبس حنفية رضي الله عنه ثلاثون شهرا وعند ما سنان لقوله تعالى في
 الولادات يرضعن اولادهن حولين كاملين فاذا مضت المدة استعان به التحريم لا يجزئ
 اطلاق قوله تعالى واما تكلمن الا اني ارضعنكم وقوله عليه السلام الرضاعي ما ابنت اللحم والشر العظم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
دروسا لمن يتفكر في آياته
وعلامات كبره على عباده
وآياته على خلقه
وآياته على خلقه

في الوقت في السنة في العدد في السنة في العدد يستوي فيها الدخول بها غير الدخول بها
لما مر في السنة في الوقت ثبت في الدخول بها خاصة ونون يظنها في طهر لم يجمعها فيه
ليكون الاقدام عند تجد زمان الرغبة ونون تجد الطهر ليل على الحاجة وغير الدخول
بها يظنها في حال الطهر والحيف لان عدم الدخول بها الرغبة لان الطلاق في الحيض
انما يكره للدخول بها لان هذه الحيضة لا تعتبر من العدة فيؤدى الى نظير العدة عليها
ولا كذلك قبل الدخول بها اذا كانت المرأة لا تحيض من صغير او كبير فادان يظنها ثلثا
للسنة طلقها واحدة وبعد شهر اخر وبعد شهر اخر لان الشهر في حق الايسة والصغيرة
قام مقام حيض وطهر ويجوز ان يظنها ولا يفصل بين وطهرها وطلاقها زمان لانه تعذر
اعتبار تجد زمان الرغبة تجد والطهر في حقها وطلاق الحامل يجوز عقيب الجماع لهذا وان
الجل منه سبب الرغبة فيها ويظنها للسنة ثلثا يفصل بين كل طلاقين شهر عند
الحنف والشافعية والى يوسف رحمهما الله وعند محمد ورفعهما الله الحامل لا تطلق للسنة الواحدة
كالمدة طهرها والى حنيفة والى يوسف رحمهما الله ان هذه معتدة بالاشهر فمجرد اشهر الثلث
عليها كما في الايسة والصغيرة وهذا لان سبب الرغبة قد وجد لان الحمل منه سبب الرغبة
فيها ولو طلق الرجل امرأته في حالة الحيض وقع الطلاق ويصح له ان يراجعها الا بعد
بن عمر رضي الله عنها طلق امرأته في حال الحيض فقال عليه السلام لعمر رضي الله عنه فرائدك فلما
فاذا طهرت ووضعت ثم طهرت لرسا طلقها وان شا امسكها وتنع طلاق كل زوج اذا كان
عاقلا بالغا ولا يقع طلاق الصبي والمجنون لان لفظها لا يدل على ارادة صحيحة وطلاق السكران

الان العدة في السنة الطلاق في السنة

المرء في الطلاق على نكاح العدة
وان طهرها واحد في النكاح
والمرء في الطلاق على نكاح العدة
وان طهرها واحد في النكاح

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
دروسا لمن يتفكر في آياته
وعلامات كبره على عباده
وآياته على خلقه
وآياته على خلقه

رافع زجره عن السبب الى السكر بخلاف الصبي والمجنون انه غير مشبب الى ذلك واذا تزوج
العبد ثم طلق وقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه كما امرته لقوله عليه السلام لا يملك العبد والمكاتب
شيئا الا اطلاق والطلاق على ضربين صريح وكناية فالصريح قوله انت طالق ومطلقه
طائفك فضايق به اطلاق الرجعي لقوله تعالى والطلاقان ينقضان بالنسبة الى قول
تعالى ونعولنن احق برقهن ولا يقع به الا واحدة ومن قول النبي صلى الله عليه وسلم ان اللفظ
لا يدل على العدة والنية الحالية عن اللفظ الذي عليها لا يبرئ كذلك قوله انت طلاق
او انت طالق طلاقا وان طالق الطلاق فان لم يكن له نية في واحدة رجعية وان نوى
لثلاث لان المصدر يذكر ويؤا به الجنس وان لم ينو شيئا ينصرف الى الواحدة لان ضم
يقينا

فصل في الكتاب

الحال لانها غير موضوعة للطلاق وفي ثلاث متبايع الطلاق رجعي ولا يقع بها الا واحدة
ومن قوله اعتدى ان النبي عليه السلام قال لسودة بنت زمعة اعتدي ثم راجعها
والثانية قوله استبرأ مني عكر لانه في معنى اعتدى والثالثة انت واحدة معناها انت
طالق تطليق واحدة وبقيت الكفائات اذا نوى بها الطلاق كانت واحدة باينة عند
لان اللفظ يدل على البينونة وان نوى ثلثا فثلث وان نوى ثنتين كانت واحدة
لان اللفظ لا يدل على العدة وانما يدل على البينونة الكاملة والناقصة وهذا مثل قوله
انت باين وثينة وبنلة وحكم وصيكتك على عاربك والحفي يهلك وظينة ورسنه ورو
لاهلك ورسنك وفارقتك وانت حرة ونعتي سنرك اغري لا تغري الا زواج فان لم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
دروسا لمن يتفكر في آياته
وعلامات كبره على عباده
وآياته على خلقه
وآياته على خلقه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
دروسا لمن يتفكر في آياته
وعلامات كبره على عباده
وآياته على خلقه
وآياته على خلقه

يكن له نيته لم يقع بهذه الالفاظ طلاق لانها يحتمل الطلاق وغيره فاما جبريها غير موضوع
للطلاق الا ان يكونا في مذكرات الطلاق فيقع بها الطلاق في القضاء والانع فيما بينه وبين
الله تعالى الا ان ينويه ان ذكر الطلاق يغلب على ظنونه انه اراد به الطلاق وان لم يكونا في ذكر
الطلاق وكانا في غضب وخصومة وقع الطلاق بكل لفظ لا يقصد به السبب والشتيمة
ولم يقع بان قصد به السبب والشتيمة الا ان ينويه لا عند الغضب ان يستبعا واما ان
ينطلقا فان كان الاصلح للسبب تعين الطلاق وان كان فصلح للسبب بني تحذرا فلا يقع
الطلاق الا بالنية

فصل في وصف الطلاق

اذا وصف الطلاق بضرب من الزيادة او النقصان كان باينا انه اشتد الرجوع كما مثل ان يقول
انت طالق باني او طالق شد الطلاق او انحسل طلاق او طلاق الشيطان او البدعة او

كالجمل او ملا البيت **فصل** واذا اضاف الطلاق الى جملها او الى ما يعبر به عن
الجملة وقع الطلاق مثل ان يقول انت طالق او رقتك او غنقتك او روكك او بدك او حسدك
او فرجك او وجهك وكذلك ان طلق جزءا شيئا منها مثل ان يقول نصفك او ثلثك لانه
وجب التحريم عن ذلك الجزء او لا يمكن ذلك الا بالتحريم عن الكل واذا وجب التحريم عن
الكل او يقع النكاح ضرورة ولو قال يذك طالق او رقتك لم يقع وقال الشافعي لم يقع فيه
ثم في الكل ضرورة لان المرأة لا تجوز في وقوع الطلاق ولنا انه اخرج الكلام مخرج الفساد
والبدليس بل لو وقع الطلاق فبطل كلامه وان طلقها نصف تطلقه او ثلث تطلقه
كانت تطلقه واحدا لانه لا يتجزئ فيستكمل لان الواقع واقع بدليل وغير الواقع غير دليل

بشرط ان يكون
الواقع واقع

فصل في وصف الطلاق
اذا وصف الطلاق بضرب من الزيادة او النقصان كان باينا انه اشتد الرجوع كما مثل ان يقول
انت طالق باني او طالق شد الطلاق او انحسل طلاق او طلاق الشيطان او البدعة او
كالجمل او ملا البيت

فكان التام او في النسيان طلاق الملك والنكران واقع عند ما قال الشافعي لم يقع
له قوله عليه السلام رفع عن ائمة الثلاثة الخطاء والنسيان وما استكرهوا عليه والتمس
ولنا قوله عليه السلام كل طلاق جائز الا الطلاق البصني والمعنوي ونفع طلاق الاخر بالشارة

لان الاشارة العهود منه بحج اقامتها مقام العبدان ضرورة **فصل**
اذا اضاف الطلاق الى النكاح وقع عقيب النكاح مثل ان يقول ان تزوجتك فانت طالق
او كل امرأة تزوجها فانت طالق وقال الشافعي لم يقع لانه يقع بالانكاح وانه قبل النكاح لانه
او وقع بعد النكاح فاذا اضافه الى شرط وقع عقيب الشرط مثل ان يقول لامرأة ان دخلت
الدار فانت طالق لانه وقع هكذا ولا يصح اضافة الطلاق الا ان يكون الحالف مكالفا ويضيف الى
ملك لانه ينبغي ان يكون الجزاء غالب الوجود عند وجود الشرط او ميقن الوجود وذكر ان
يكون في الملك او مضافا الى الملك فان قال لا بصنية ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها
فدخلت الدار لم تطلق لانه ليس في الملك ولا مضافا الى الملك والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل
وكلمة ومتى ومهما ففي هذه الالفاظ اذا وجد الشرط انحلت البنية لان المعلق غير مكره الا في
كلمة لانه لا يوجب التكرار حتى يقع ثلاث تطلقات اذا تكرر الشرط فان تزوجها بعد ذلك زوج آخر
وتكرر الشرط لم يقع شيء عندنا خلافا لما افرجه الله الا اذا علق بالزوج بان قال كلما تزوجتك
فانت طالق فتزوجها ثلثا طلق ثلثا ولو تزوجها بعد زوج آخر طلق ايضا لان في سلق
التعليق بالزوج تعليق بالملك وفي غير ذلك لم يتعلق بالملك وفي الملك لم يوجد الاطلاق
الثلث فقط وزوال الملك بعد اليقين لا يسطرها فان وجد الشرط في الملك انحلت البنية وفي

فصل في وصف الطلاق
اذا وصف الطلاق بضرب من الزيادة او النقصان كان باينا انه اشتد الرجوع كما مثل ان يقول
انت طالق باني او طالق شد الطلاق او انحسل طلاق او طلاق الشيطان او البدعة او
كالجمل او ملا البيت

الطلاق ولو وجب في غير الملك انحللت البين ولم يقع شيء لعدم الحلية واذا اختلف في وجود
الشرط فالقول قول الزوج لانه مكر لشرط الا ان يتم المرأة البينة فان كان الشرط لا يعلم
الا من جهة ما فالقول قولها لان الزوج يحجر لاعتق علم مثل ان تقول ان حبيب فانت طالق
فقلت حبيب طلق وان قال لها اذا احضت فانت طالق وفلان معك فقال حبيب
طلقت ولم تطلق فلانة لان قولها لا يقبل على غيرها واذا قال لها اذا احضت فانت طالق فانت
الدم لا يقض بوقوع الطلاق في الحال الاحتمال ان لا يكون حبيضا بان ينقطع لا قبل ثلثة ايام
فاذا انت ثلثة ايام حكنا بالطلاق بين حين حاجت لا تحا حاجت من ذلك الوقت وقد
علق الطلاق بوجود حبيضا ولو قال اذا احضت حبيضة فانت طالق لم تطلق حتى تطهر
من حبيضا لان الحيضة الكاملة بالطهر ومطلق الحبيضة هي الكاملة وطلاق الامه
تطليقان حرا كان زوجها او عبدا وطلاق الحرقة لمن حرا كان زوجها او عبدا او قال
انما فعي هو الطلاق بالرجال ولنا قوله عمر بن الخطاب عنه طلاق الامه ثنتان وعدما حبيضان
فصل واذا طلق الرجل امراته ثلثة بدفعة واحدة قبل الدخول وقع عليها
لو جود الحلية فان فرق الطلاق بانث بالاول ولم يقع الثانية لان الحلية لم تنق لانها لم تنق
لا في الملك ولا في العزة ولو قال لها انت طالق واحدة وواحدة وقعت واحدة لان الثانية
وقع بعد الاولى ولو قال انت طالق واحدة قبل واحدة او بعد واحدة وقعت واحدة لان
كلمة بعد لنا خروجه قبل للسقم ومع الفران والقبيلة والبويرة صفة المذكور او لا ذلك
بحرف الكناية فصفه المذكور يقول جاني زيد قبل عمر ووافقه سبق زيد فان قال جاني
تكون مثل

هذا هو القول في الطلاق
بأنه لا يقع الا في الملك
والعزة ولو وقع في غيرهما
لم ينفذ

انما هو القول في الطلاق
بأنه لا يقع الا في الملك
والعزة ولو وقع في غيرهما
لم ينفذ

عسر وحر

قبله او فتنى سبق عمر وفاذا قال لغيري لدخول بحال طالق واحدة قبل واحدة وقع واحدة
لكون الاول مذكورا سابقا من كل وجه فبطل الحلية عند وقوع الثانية وكذلك لو قال انت
طالق واحدة بعدها واحدة انا خرا الثانية من كل وجه ولو قال انت طالق واحدة بعد
واحدة تقع ثنتان لان الناحية صفة المذكور الاول فكان سابقا كرا متاخر معنى فتعان
معاً وكذلك لو قال واحدة قبلها واحدة لو قال واحدة مع واحدة او قال معا واحدة فوقع
الفصول الاربعة تقع ثنتان ولو قال لغيري لدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة
واحدة فدخلت الدار وقعت واحدة عند ليح حبيب رضي الله عنه لان لمطلق الجمع ولا ينصور
وقوع تطليقتين الا بصفة الفران او الجمع او التعاقب فاحتمل ان يقع بصفة التعاقب فلا تقع ثنتان
حكما بالشك وعند ما تقع ثنتان لان الواو والجمع ولو قال لها انت طالق واحدة ودخلت
ان دخلت الدار فدخلت الدار طلقت ثنتان ولو قال لها انت طالق بكعة فهي طالق في الحال
لان اللفظ يدل على الوقوع فيكون طلاقا في البلاد كلها لان وقوع الطلاق لا يتخصص بمكان
وكذا لو قال انت طالق في الدار ولو قال انت طالق اذا دخلت مكة لم تطلق حتى يدخل وجود
النعيق ولو قال انت طالق غدا وقع عليها الطلاق بطلوع الفجر لان الوقوع بحوزة من
الى حجي الوقت **فصل** واذا قال لامرأته اضاكي بنوك بذلك الطلاق او قال لها
طلقي نفسك فلما ان تطلق نفسها ما دامت في مجلسها ذلك فان قامت منه واخذت
شيء عمل آخر خرج الامر من يدها لان المخترة لها مجلس العلم باجماع الصحابة رضي الله عنهم
وان اختلفت نفسها او بكر بان تسلم نفسها لها فالا يجوز له ابطال حقيها في نفسها بالرجعة

انما هو القول في الطلاق
بأنه لا يقع الا في الملك
والعزة ولو وقع في غيرهما
لم ينفذ

انما هو القول في الطلاق
بأنه لا يقع الا في الملك
والعزة ولو وقع في غيرهما
لم ينفذ

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يقع في النكاح والطلاق والرجعة والعدة والنفقة والنفقة المأجلة والنفقة المأجلة والنفقة المأجلة

وكان يكون لنا ان نذكر في النكاح ذلك لانه لا يتزوج خلاف البيوتية والحرة كما هي مشروعة
ولا بد من ذكر النكاح كلامه اولا لانه لو قال انا انا فقلت تحت اختيار
نفسها ويختار زوجها فلا يقع بالشك ولو قال لها طلق نفسك فقلت نفسي
فقلت واخترت رجعة لانه صريح فان اراد الزوج لثنا وقعت لثنا وقعت لانه لا امر بالطلاق
ذكر المطلق معنى فيجوز فيه نية ذلك ولو قال لها طلق نفسك متى شئت فلها ان يطلق
نفسها في المجلس وتعد ان كلمة متى نعم الاوقات صرحا ولو قال لرجل طلق امرأتى فله
ان يطلقها في المجلس بعده لاطلاق التوكيد وانما العكابة تعني انه غدرت في المفوض
وانه تملك ففقتصر جوابه على المجلس لا يكون واردا في التوكيد ولو قال لها طلقها ان شئت
فله ان يطلقها في المجلس خاصة لانه تفويض ليه ولو قال لها ان كنت تخينني او تبغيني فانت
طالق فقلت انا اجبتك والبغض وقع الطلاق وان كان في قلبها خلاف اظهرت ان
الحقيقة لا توقف عليها فاقم السبب الدال عليها منها وهو الاجابة عنه واذا طلق
الرجل امرته في مرض موته طلاقا بايضا فانما في العدة ورثت منه وان مات بعد انقضائها
عدتها فلما ميراثها وقال الشافعي لا يرث كمال لان الميراث بسبب الزوجية وقد رأت
لنا ان العكابة تعني انهم اجتمع على نفي ما حضر امره عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه
حين مات وقد طلقها في مرض موته وهذا اذا كانت العدة باقية فانما اذا انقضت العدة
فلانها لم يبق منها علة واذا قال لها انت طالق لئن الله
الطلاق لان من قال سجدني لئن الله صابرا ولم يضرب ولم يكن خالفا في الوعد الا لينا

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يقع في النكاح والطلاق والرجعة والعدة والنفقة والنفقة المأجلة والنفقة المأجلة والنفقة المأجلة

وهي
اجتمعت

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يقع في النكاح والطلاق والرجعة والعدة والنفقة والنفقة المأجلة والنفقة المأجلة والنفقة المأجلة

عليهم السلام غصبتوا عن الخلف الوعد ولو قال انت طالق لثنا لثنا وقعت لثنا لان هذا
استثنا الكل فانه باطل ولو قال الا واصلت طلقفت ثنتين فان قال لا ثنتين طلقفت واحد
كان المثنى يخرج من الصدور واذا ملك الزوج امراته او شقضا منها وقعت الفرة لان النكاح
عقد ضروري ولا حاجة في ثبوت النكاح في المملوكة له الى النكاح وكذلك ان ملك المرأة زوجها
او شقضا منه لوجود النكاح من مقتضى ملك النكاح وملك المهر

كتاب الرجعة

اذا طلق الرجل امراته تطليقة رجعية او تطليقتين فله ان يراجعها في عدة عارضية
بذلك ام لم ترض لفرقه تعالى في المطلقات ويعني انهن اخن بردهن من غير شرط
الرضا منهن والرجعة ان يقول راجعتك او راجعت امرأتى وهذا صريح في الرجعة او طارعا
او قبلا او يملكها بشهوة او يسترها في فراشها بشهوة لانه ينبغي ان يكون حلالا ولا يكون حلالا
الا بعد الرجعة ويستحب ان يشهد على الرجعة شاهدين لقوله تعالى فاذا بلغن اجلهن
فامسكوهن بعون من اهل بيوتكم واشهدوا ذور عدل منكم وهذا يدل
على ان الاشهاد واجب ومنه دلت ولا يدل على انه اذا لم يفعل لم يجر الرجعة واذا انقضت
العدة فقال كبرت راجعتها في العدة فصدمته فمن رجعة لظهورها بتصادفها وان
كذبته فالقول فوجها لانها تكرر في الميراث عليها عند الميراث حنفية في الله لانها امر الاشياء الستة
واذا قال الزوج قد راجعتك فقلت حجة له قد انقضت عدتي لم تنقض الرجعة عنده
حينئذ وعندهما نصح لان الرجعة تحققت بلفظ ولا يجر حنفية في الميراث بتصادفها

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يقع في النكاح والطلاق والرجعة والعدة والنفقة والنفقة المأجلة والنفقة المأجلة والنفقة المأجلة

وهي

الرضخ لا مرته والله لا افرىك او قال والله لا افرىك اربعة اشهر فهو مؤول لقوله تعالى للذين
 يقولون من نسائهم تربص اربعة اشهر فان وطئها في الاربعة الا شهر حثت في عيها ولزمت
 الكفارة لانه بين وسقط الايلاء وان لم يفر بها حتى مضت اربعة اشهر كانت منه بتطبيقه ^{بأنه}
 عندنا لقوله تعالى وان عز مؤ الطلاق فان الله سمع عليم قال عبد الله بن مسعود
 عزمة الطلاق انقضاء المدة فان حلف على اربعة اشهر فقد سقطت المهر لانقضاء
 المدة وان كان حلف على الابد فاليمين باقية لتأيد اليمين فان عاد فتر وجها عاد الايلاء
 لبقاء اليمين ووقع بضئ اربعة اشهر بتطبيقه ^{كان} اخر لم يقع بذلك
 الايلاء طلاق واليمين باقية لان التبرج بطل التعليق عندنا ونقي اليمين الطلاق اللفظ
 فان وطئها كثر عن يمينه وان حلف على اربعة اشهر لم يكن مؤليا لان الطلاق
 لا ينشئ عنه لفظ الايلاء الا انه وقع بالنقض فما اذا كان الايلاء تربص اربعة اشهر وان حلف
 مح او بصوم او بصدقة او عتيق او طلاق فهو مؤول لانه يفتي ذلك مينا والية وان الى من
 المطلقة الرجعية كان مؤليا لان الزوجية باقية وان الى من البينة والمطلقة لنا لا يصح
 لان الزوجية لم يبق وشرط ان يكون من نسائنا لقوله تعالى للذين يقولون من نسائهم
 وفدة ايلاء الامرة شهران لانها على النصف من فدة الحرة وان كان المؤول مريضا لا يقدر
 على الجماع او كانت المرأة مريضة او بينهما مسافة لا يقدر ان يعصم البهنا في فدة الايلاء ففيه
 ان يقول بلسانه فيئت اليها فان قال ذلك سقط الايلاء عن ابن مسعود وغيره الصحابة
 رضي الله عنهم النبي باللسان وان صح في المتن بطل ذلك الفئ وصار فيه الجماع لانه الاصل انفاء حقا

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه الجمهور في ان اربعة اشهر هي اربعة اشهر من ايام
 من نسائهم تربص اربعة اشهر فان وطئها في الاربعة الا شهر حثت في عيها ولزمت
 الكفارة لانه بين وسقط الايلاء وان لم يفر بها حتى مضت اربعة اشهر كانت منه بتطبيقه

فماذا قدر على الاصل بطل حكم الحلف واذا قال لامرته انت حرام سبيل عن نيتة فان قال رد
 الكذب فهو كما قال فان قال اردت الطلاق فهو بتطبيقه لانها كناية الا اذا نوى الملك وان قال
 اردت الظهار فهو ظهار وان قال اردت التحريم او لم اؤشيا فهو من يصير به مؤليا لان اقل سبع

كتاب الخلع

اذا تشا الزوجان وخافا ان لا يفيما حدود الله فلا بأس ان يفتدا نفسها منه بما
 يخلعها به منه لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افدت به فماذا فعل ذلك وقع بالملع تطبيقه
 بانه ولزمها المال كانه كناية فيكون باينا وانما اذا تشا لال لتخمس نفسها وان كان الشور
 من قبله كرهنا له ان ياخذ منها عوضا لقوله تعالى وان اردتم استبدال زوج مكان زوج
 وآتيتم اصدقين فظن ان فلانا خذوا منه شيئا وان كان الشور من قبلها كرهنا له ان ياخذ منها
 اكثر مما اعطاها وفي بعض الروايات كايكوة لطلاق قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افدت به
 فان فعل خاز في القضا بالاجماع وان طلقها عا حال فقبلت وقع الطلاق ولزمتها المال بالبر
 بمالبة الفرق كالمخلع والطلاق باين لا دار المال وتسلم المال له فليس نفسها لها تخفيفا للمال
 وان بطل العوض في المخلع مثل ان يخال المسلة على حرة وخبر برفلاش للزوج لان الطلاق
 نفسه لا يوجب الا بالنسيئة والنسيئة عاينة بخلاف النكاح لان اجاب المصالح للشرع
 فان حرمة الا مضاع حق الشرع ويكون الا في ما لان لفظ المخلع كناية حتى لو طلقها بمجر
 علم بحال كان الطلاق رجعي لان اللفظ بهي عنه وما جاز ان يكون مهر جاز ان يكون

بدلالة الخلع فان قالت له خالعي على يدي فخلعها فلم يكن في يدها شيء فلا شيء له عليها لانها
لم يسمع ما اذ ان قالت له خالعي على يدي فخلعها فلم يكن في يدها شيء زد في
عليه مهرها لا ذكر المال ولم يوجد المذكور مجهول فيضار الى العوض كاصلي ونول المهر وان
قالت على يدي من درهم فخلعها فلم يكن في يدها شيء فعليها ثلاثة دراهم لان اسم الجمع مضاف
الى الثلث ككافة الوصية والافراد وان قالت طلقت ثلثا بالف وطلعتها واحدة فعليها ثلث الالف
لان الباقى للمعاوضة وان قالت طلقت ثلثا على الف فطلعتها واحدة فلا شيء عليها عند حسن
وعنده ما هذا ولا وسوا لان حرف الباء وكلمة على يذكران للمعاوضة لا لحي حصة رضي الله عنه ان
كلمة على قد يذكر للشرط والعلق بالشرط لا للشرع على اجزاء الشرط فوقع الشك في الوجوه
فلا يجب ولو قال لها الزوج طلقت نفسك ثلثا بالف وعلى الف فطلعت نفسها واحدة لم
تقع عليها شيء لان الزوج ما رضي برؤا ملكه عنها الا بالف فلو دفع واحدة بثلث الالف
كان ضرر المرأة فاما المرأة لما رضيت ان يملك نفسها بالالف ورضيت باقل من ذلك بالمباراة
كالخلع لان اللفظ كناية والمبادلة موجودة والخلع يسقطان كل حق لكل واحد من الزوجين
على الآخر ما يتعلق بالنكاح عند حسن رضي الله عنه وعنك يوسف رحمه الله انه فرق بين المباراة
والخلع فقال الخلع لا يسقط والمباراة يسقط وعن محمد بن أن فيهما لا يوجب سقوط شيء الا ما كان
من النكاح لوجود البقيد بدلالة الحال والابن حصة رضي الله عنه ان المباراة ينشأ عن الفصل والبراءة
من الخلق بنين مطلقا وكذلك الخلع مشتق من خلع النعيل وهو الفصل بين الرجل ونسبها وقد
وجد اطلاق اللفظ والاطلاق قضية حقيقية فيجوز ما لم يوجد المعارض والعرف مشترك
وهو اللفظ الخلع والمباراة

انطلاق من الطلاق قضية حقيقية
ما عرفت ان الطلاق يجري في اطلاقه حقيقة
بأن يترادف العود عند الضرر
بأن يترادف العود عند الضرر

في كل ما يتعلق بالطلاق والبراءة

هذا هو اللفظ الخلع والمباراة
وهو اللفظ الخلع والمباراة
وهو اللفظ الخلع والمباراة

فلا يصلح نفقدا وهذا مذهب الجحفة رضي الله عنه ان اطلاق اللفظ البطل والنقد الليل
صالح والغرف المشترك كايصلح نفقدا

الظهار

اذا قال الزوج لامرأة انت علي كظهر ابني فقد حرمت عليه حتى يكفر بقوله
تعالى والذين ظاهروا من نساءهم لم يمسوا بآياتهم فلو اوفوا فمهر رقيقة من قبل ان يناسا
امرا التكفير قبل التماس من محرم قبل التكفير لوطي والمنسوبة والقبلة فان وطئها قبل ان يكفر
استغفر الله تعالى ولا يعود حتى يكفر لا بد ان رجلا ينال رسول الله عليه السلام عن هذا
فقال استغفر الله ولا يعود حتى يكفر والعود الذي يجب به الكفان ان يعزم مرة على فعلها
فقال عادله اي عزم عليه وعقد عليه كما قال فيس الرقيات عادله من كثر الطهرت عنه
بالدفع تنسك واذا قال انت علي كظهر ابني او كظهر ابني او كظهر ابني او كظهر ابني او كظهر ابني
ان شبهها بمن لا يحل له النظر اليها على النابذ من عظمته او خالته وامته
من الرضاغة كاتخاذ معن الام وكذا ان قال راسك على ظهر ابني او فرك او فرك او فرك
لان هذه الاشياء مع اسم الذات وكذلك لو قال نصفك او ملكك وان قالت انت علي مثل
اقبي بزوج علي فتنه فان قال اردت لك رامة فالقول قوله وان قال اردت الظهار فظهار
وان قال اردت الطلاق فطلاق لان التشبيه بالام اقضي المناسبة بينهما فاذا اراد الكسبة
في الحرمة فقد صح والحرمة قد يكون بسبب الظهار وقد يكون بسبب الطلاق وان لم يكن اية
خبر على البر والكرامة اذ يكون تحتها فلا تقع بالنسك ولا يكون الظهار الا من الزوجية لقوله تعالى
والذين يظاهروا من نساءهم مع ان لفظ الظهار منكر امر القبح ووزور فان طاهر فطاهر

انطلاق من الطلاق قضية حقيقية
ما عرفت ان الطلاق يجري في اطلاقه حقيقة
بأن يترادف العود عند الضرر
بأن يترادف العود عند الضرر

هذا هو اللفظ الخلع والمباراة
وهو اللفظ الخلع والمباراة
وهو اللفظ الخلع والمباراة

لم يكن مطاير وفقال لنسائه انتن على كظها رمي كان مطاير منهن وعليه لكل واحدة
 كفارة **فصل** كفارة الظهار عتق رقبة قال الله تعالى فتح حر رقبة فقبل
 ان يتامسا ثم فزلى بحد فصيام شهرين متتابعين فقبل ان يتامسا قال فزلى استط
 فاطعام ستين مسكينا وينبغي ان يكون قبل المسيس لقوله عليه السلام استغفر الله واتعد حتى
 تكفر وتجري في العتق الرقبة المسلمة والكافرة والذكر والأنثى والصغير والكبير اطلاق اسم
 الرقبة ولا تجزى العتق الا مقطوعة اليدين او الرجلين لانه فاي جنس المنفعة ويجوز
 الاضم ومقطوع احدى اليدين واحد الرجلين فخرافا لانه لم نفت جنس المنفعة فلم يكن لها
 فروجه ولا تجزى مقطوع ابهام اليدين ولا الجنون الذي لا يعقل لانه فان جنس منفعة
 البطش او العقل ولا تجزى عتق المدبر وام الولد والمكاتب الذي ادى بعض المال لانه لا يكون
 خيرا مطلقا فان عتق مكاتب لم يورثا جازا لانه رقبة كاملة لان المكاتب عتق وقال
 الشافعي لا يجوز ان سبب العتق هو القرابة فلا يكون الشرى تحريرا مطلقا كما في العتق
 عتقه بالشرى ولنا ان الشرى في القرابة لقوله عليه السلام ان تجزى ولدك لانا وان
 جده مملوكا فيشرى به فيعتق والفا للتعقيب وان عتق نصف عبد فشرى بغيره باقية
 فاعتق لم تجز عندنا نصف رضى لانه لان النصف لمضمون انقص رقه وصار خرا فوجه
 قبل اعنانه الا ان ان يبعه لا يجوز وعندنا يجوز انه لا تجزى عندنا وان عتق نصف
 عبد عن كفارة ثم اعنى باقية عتقا جازا لان نقصان نصف باعاقه عن الظهار خلا
 نقصان نصف شريك لانه قد باعاقه عاذا لا تنفذ فيه في الشريك وان عتق نصف

في رقبته من قبل
 ان يتامسا ثم فزلى
 بحد فصيام شهرين
 متتابعين فقبل ان
 يتامسا قال فزلى
 استط فاطعام ستين
 مسكينا وينبغي ان
 يكون قبل المسيس
 لقوله عليه السلام
 استغفر الله واتعد
 حتى تكفر وتجري
 في العتق الرقبة
 المسلمة والكافرة
 والذكر والأنثى
 والصغير والكبير
 اطلاق اسم الرقبة
 ولا تجزى العتق
 الا مقطوعة اليدين
 او الرجلين لانه
 فاي جنس المنفعة
 ويجوز الاضم
 ومقطوع احدى
 اليدين واحد
 الرجلين فخرافا
 لانه لم نفت جنس
 المنفعة فلم يكن
 لها فروجه ولا
 تجزى مقطوع
 ابهام اليدين
 ولا الجنون الذي
 لا يعقل لانه فان
 جنس منفعة البطش
 او العقل ولا تجزى
 عتق المدبر وام
 الولد والمكاتب
 الذي ادى بعض
 المال لانه لا
 يكون خيرا مطلقا
 فان عتق مكاتب
 لم يورثا جازا
 لانه رقبة كاملة
 لان المكاتب عتق
 وقال الشافعي لا
 يجوز ان سبب العتق
 هو القرابة فلا
 يكون الشرى
 تحريرا مطلقا
 كما في العتق
 عتقه بالشرى
 ولنا ان الشرى
 في القرابة
 لقوله عليه السلام
 ان تجزى ولدك
 لانا وان جده
 مملوكا فيشرى
 به فيعتق والفا
 للتعقيب وان
 عتق نصف عبد
 فشرى بغيره
 باقية فاعتق
 لم تجز عندنا
 نصف رضى لانه
 لان النصف لم
 مضمون انقص
 رقه وصار خرا
 فوجه قبل
 اعنانه الا ان
 ان يبعه لا
 يجوز وعندنا
 يجوز انه لا
 تجزى عندنا
 وان عتق
 نصف عبد
 عن كفارة
 ثم اعنى
 باقية عتقا
 جازا لان
 نقصان نصف
 باعاقه عن
 الظهار خلا
 نقصان نصف
 شريك لانه
 قد باعاقه
 عاذا لا تنفذ
 فيه في الشريك
 وان عتق
 نصف

عبد عن كفارة ثم جامع التي ظاهرا منها ثم اعتق باقية لم تجز لقوله تعالى فتح حر رقبة من قبل
 ان يتامسا ولم يوجد **فصل** واذا لم يجد المظاهر ما يعتق فكفارة صوم شهرين
 متتابعين بالنقص ليس فيها شهر رمضان وما يوم الفطر ولا يوم النحر ولا ايام الترتيق لانه
 صوم رمضان يقع عن صوم رمضان وهذه الايام لا يقع صومها عن الواجب للنهي فنقطع
 السابغ فان جامع التي ظاهرا منها في خلال الشهرين ليلة عاذا او ثلثا اناسا ان الصوم
 عندنا حنيفة ومحمد بن وعبد بن يوسف لانه لا استئناف الصوم في صوم شهرين متتابعين
 ولما ان الواجب صوم شهرين متتابعين من قبل ان يتامسا ولم يوجد فان افطره يوم بعدد
 او غير عدد استئناف لعدم السابغ وان ظاهرا العبد لم يجز في الكفارة الا الصوم لانه لا يملك
 الاعناق ولا الاطعام فان اطعم المولى او اعتق عنه لا يجوز لقوله عليه السلام لا يملك العبد ولا يملك
 موكاه ولا يشرى العبد ولا يشرى به موكاه واذا لم يستطع المظاهر الصيام اطعم ستين مسكينا
 لقوله تعالى فزلى استط فاطعام ستين مسكينا كل مسكين نصف صاع من ثمر او صاعا فزير
 او صاعا فزير او قيمة ذلك كما في صدقة الفطر فان غداهم وعشائهم جاز قللا اكلوا وكثيرا
 لو جرد الاطعام وهو نصيب الطعام وان اعطى مسكينا واحدا ستين يوما اجزاه لان المراد
 ستون مسكينا كل مسكين يوما فيكون اطعام مسكين واحد ستين يوما كذلك وان اعطاه
 في يوم واحد لم يجز الا عتق يومه فان قرى التي ظاهرا منها في خلال الاطعام لم يسانف ان النص
 في الاطعام مطلق ومن وجب عليه كفارة ما ظاهرا فاعتق رقبتين لا يجوز عن احدهما بغيرها
 جاز عنها لان النعنين في الجنس الواحد لغو وكذلك ان صام عنها اربعة اشهر كل شهرين

شاهدين

او اطعم عنها مائة وعشرين مسكينا وان اعنت رقبته واجل او صام شهرين كان له ان يجعل ذلك
 عن ايتهما شاء **كاد**
 اذا قذف الرجل امراته بالزنا وبها من اهل الشهادة والمرأة من يجزئ قاذفها بحل اللعان لتولم
 بها والذين يرضون ازواجهم ولم يكن لهم شهود الا انفسهم فشهادة احد منهم اربع شهادات بالله الا انه
 وشروط اهل الشهادة لان كل واحد شاهد على صاحبه وشروط ان يكون المرأة من يجزئ قاذفها
 لان اللعان حد الارواح فيشترط ان يكون محصنة وكذلك لو نفى نسب ولها وطالبته
 القذف فان امتنع منه حبسه الحاكم حتى يلاعن او يكذب نفسه فيجوز ذلك حتى لها وان
 وجبت عليها اللعان فان امتنعت حبسها الحاكم حتى يلاعن او تصدقه واذا صدقت فالنكاح
 قائم وان كان الزوج عبدا وكافرا ومجذوما قذف فقد فارقته فلعنه الله لانه نكح اللعان
 بسبب فيه فوجب الحد لعنهم قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا بربعة شهادات
 فاجلدوهم ثمانين جلدة وان كان الزوج من اهل الشهادة ومائة او كافرا او مجذوما او فارق
 لا يجزئ قاذفها فلا حد عليه ولا لعان لان المانع من جهتها واللعان موجود في حق وصفي
 اللعان ان ينادى القاضي بالزوج فشهادة اربع مرات بقوله كل مرة استشهد بالله اني لمصادق
 فيما رقيتها من الزنا ثم يقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيأمرها به
 من الزنا فيشهر اليها جميع ذلك ويقول المرأة استشهد بالله اني لمصادق فيما رقيتها من الزنا
 ويقول في الخامسة غضب الله عليهما ان كان من الصادقين فيأمرها به من الزنا كذلك مقتضى
 النص وفعل النبي عليه السلام فاذا اللعان فرق القاضي بينهما لقوله عليه السلام لا لعان لهما
 ٢ لما هو الموقوف في نصه هذا

اللعان

او اطعم عنها مائة وعشرين مسكينا وان اعنت رقبته واجل او صام شهرين كان له ان يجعل ذلك
 عن ايتهما شاء **كاد**
 اذا قذف الرجل امراته بالزنا وبها من اهل الشهادة والمرأة من يجزئ قاذفها بحل اللعان لتولم
 بها والذين يرضون ازواجهم ولم يكن لهم شهود الا انفسهم فشهادة احد منهم اربع شهادات بالله الا انه
 وشروط اهل الشهادة لان كل واحد شاهد على صاحبه وشروط ان يكون المرأة من يجزئ قاذفها
 لان اللعان حد الارواح فيشترط ان يكون محصنة وكذلك لو نفى نسب ولها وطالبته
 القذف فان امتنع منه حبسه الحاكم حتى يلاعن او يكذب نفسه فيجوز ذلك حتى لها وان
 وجبت عليها اللعان فان امتنعت حبسها الحاكم حتى يلاعن او تصدقه واذا صدقت فالنكاح
 قائم وان كان الزوج عبدا وكافرا ومجذوما قذف فقد فارقته فلعنه الله لانه نكح اللعان
 بسبب فيه فوجب الحد لعنهم قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا بربعة شهادات
 فاجلدوهم ثمانين جلدة وان كان الزوج من اهل الشهادة ومائة او كافرا او مجذوما او فارق
 لا يجزئ قاذفها فلا حد عليه ولا لعان لان المانع من جهتها واللعان موجود في حق وصفي
 اللعان ان ينادى القاضي بالزوج فشهادة اربع مرات بقوله كل مرة استشهد بالله اني لمصادق
 فيما رقيتها من الزنا ثم يقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيأمرها به
 من الزنا فيشهر اليها جميع ذلك ويقول المرأة استشهد بالله اني لمصادق فيما رقيتها من الزنا
 ويقول في الخامسة غضب الله عليهما ان كان من الصادقين فيأمرها به من الزنا كذلك مقتضى
 النص وفعل النبي عليه السلام فاذا اللعان فرق القاضي بينهما لقوله عليه السلام لا لعان لهما
 ٢ لما هو الموقوف في نصه هذا

في قوله لا لعان لهما
 لانهما لم يأتوا بربعة شهادات

ابدا وكانت الفرقة تطلق بائنة عند لي حنيفة ونجد رحم الله وعنده لي يوسف رحمه الله بخبره مؤيد
 لقوله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان ابدا ولما انه لم يبق مثله غا لا حقيقة لانه مثله عن فعل اللعان
 ولا معنى لاذ الكذب نفسه لانه لا يصح منه اللعان والداخل تحت النص المتلاعنان لا يبرحان المناق
 اذا سلم بحل الصلوة عليه وان نزل في المناق قوله تعالى ولا تصل على احد منهم مات ابدا وان كان
 القذف بولد في القاضي نفسه والحقة باقية فان عاد الزوج واكذب نفسه حده القاضي لا يقر
 انه قد فسخ محصنة وظل له التزوج بها وكذلك ان كان قد فسخها فزنا او زنت فحلت
 لانه لا يمتنع من اللعان بشهادة واحدة او اثنتين اهلا لللعان لمن حلف في حقها بعد خلعها
 لانه لا يتصور اللعان بينهما واذا قذف الرجل امراته وهي صغيرة او مجنونة فلا لعان بينهما لعدم
 احصانها وقذف الاخر من لا يتعلق به اللعان لانه لا يتيقن به واذا قال الزوج ليس عليك
 مني فلا لعان وان قال زنيته وهذه الحمار الزنا لانه غا لوجود القذف لم ينفى القاضي
 الميل وقال في المبسوط ان اللعان يجب نفي الحمل عندها لوجود القذف واذا ولد لافترس
 ستة اشهر وقت القذف لابي حنيفة رضي الله عنه لا يخلوا اما ان يجيب عند القذف وبعد
 الولادة لا جازير ان يجيب عند القذف لانه قال هذا الحمل ليس مني فلعنه الله ليس بحمل ولا ولد
 ولا جازير بعد الولادة لانه لم يبرح القذف واذا نفى الرجل ولدا امراته عقيب الولادة او في الحال التي
 قبل النضية فبنتاح آله الولادة صح نفيه ولا عن به وان نفاه بعد ذلك لا عن لوجود
 قذف امراته ويثبت النسب قال ابو سفيان رحمه الله يبع نفيه في فترة النفاي لا شيء
 اذا طالت المدة لا يبع نفيه فحلت الفاصل بين المدة الطويلة والقصيرة مائة الفارس
 لانه محقق بالولادة والى حنيفة رضي الله عنه ان سكوت عند اسباب الولادة والنضية اقرار

ابن جلدت بايمان اللعان قبل الدخول بها
 لانه لا يمتنع من اللعان بشهادة واحدة او اثنتين اهلا لللعان لمن حلف في حقها بعد خلعها

لا يمتنع من اللعان بشهادة واحدة او اثنتين اهلا لللعان لمن حلف في حقها بعد خلعها

طلاقا باينا او رجعا او وقع الفرقة بينهما بغير طلاق ومن حرج من حيض فعدتها ثلث
 حيض قال الله تعالى ينقض بثلثين بانفسهن لثه قروا والا فدا الحيض عندنا وعند الناس
 الا طهارا واما قلنا هادى لان الحيض تعرف بها طهارة الرحم وان كانت لا حيض في صغير
 او كبير فعدتها ثلثه اشهر لقوله تعالى واللاتى ين من الحيض من نسائكم ان ارنته فعدن
 لثه اشهر وان كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها لقوله تعالى وان كن اولات حمل فامتنوا
 عليهن حتى يضعن حملن وقال الله تعالى واولات الاحمال اجلن ان يضعن حملن وان
 كانت امة فعدتها حيضتان قال عمر رضي الله عنه عدة الامة حيضتان لو استطعت حملها
 حيضة ونصف وان كان ثلث لا حيض فعدتها شهر ونصف لان عدتها نصف عدة الحرة
 واذا مات الرجل عن امراته الحرة فعدتها اربعة اشهر وعشر لقوله تعالى والذين يتوفون
 منكم ويذرون ازواجا لم ينصن بانفسهن لربعة اشهر وعشر وان كانت امة فعدتها شهران
 وخمس ايام وان كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
 من ثابها شهرا ان سورة النساء القصص واولات الاحمال اجلن ان يضعن حملن لث
 بعد قوله تعالى لربعة اشهر وعشر واذا وراثت المطلقة في المرض فعدتها بعد الاجل لانها

لحيضة الكاملة وإذا وطئت المعتدة شبيهة فعليها عدة أخرى لوجود تعذر وفاة الحمل
لرحم وتداخلت العدتان ويكون ما تراه من الحيض محسباً منها جميعاً لأنه لا فائز في تعذر
رؤية رحمها من الشغل لكل سبب وإذا انقضت الازقة الأولى دون الثانية المكلت

[illegible]

الثانية وأبداً العدة في الطلاق عقيب الطلاق وفي الوفاة عقيب الوفاة لأنها تجزئ بعد
 زوال النكاح فإن لم تعلم بالطلاق أو الوفاة حتى مضت مدة العدة فقد انقضت عدتها
 لأن انقضاء العدة لا يختص بالعلم والعدة في النكاح الفاسد عقيب التفريق أو العزم على تركه
 وطبها وقال زفر بن عقيب الوحي لا خير لنا أن الاختصاص الحنفى فم مقام الوحي لأنه
 لا يمكن الوقوف عليه واعتبار العدة كما يكون في حق غيرها **فصل**
 في المتوفى عنها زوجها والميتة إذا كانت بالغة مسلمة الحرة حلت أم حبيبة رضي عنها
 قال سنها رسول الله عليه السلام أن تحل على ميت فوق ثلاث أيام إلا على زوجها أربعة أشهر
 وعشر وعليها ترك الزينة والطيب والذهن والكحل إلا من غدر ولا تحتضب بالحناء ولا
 يلبس ثوباً مصبوغاً بعصيفر ولا عفران إلا طهراً للناسف على فوات النكاح وصيانتها لها
 عن التعرض للزنا ولا إحداد على كافرة ولا صغيرة لعدم الخطاب الشرعية وعلى الأئمة الأئمة
 بعد إذا اطلقت ومات عنها العموم الحرة وموارول عن أم حبيبة رضي الله عنها أنها قالت
 قال رسول الله عليه السلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث
 أيام إلا على زوجها أربعة أشهر وعشر وليس في عدة أم الولد والدة عدة النكاح الفاسد
 أحداً لأن المباحة مطلق قال الله تعالى قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطحير
 خاص في حق التمتع عنها زوجها والمولى ليس زوج وكذلك المتزوج نكاحاً فارس ليس
 زوجاً على الإطلاق ولا ينبغي أن يخطب العدة ولا بأس بالتعرض في الخطبة لقوله تعالى والإضاح
 عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء إلى قوله فولاكم معروفًا ولا يجوز للطلق الرجعية الميتة
 تعالى

[illegible]

الخروج من بيتها ليلدا وانهار لقوله تعالى ولا تخرجوهن من اماكن بائنة فاحشة ميتة
فلا ان ياتن بائنة فخرجن الا مائة المد عليهن وقيل الا ان يخرجن نكاح الخروج
منهن فاحشة والتوفى عنها زوجها لا يثبت في غير منزلها ولما ان يخرج نهارا وبعض
الليل كان النبي عليه السلام رخصت ارضا احدى الزبائن وعلى لعنة ان تعذ في المنزل
الذي يضاف اليها بالسكنى حال وقوع الفرية لقوله تعالى وانقوا الله ربيكم لا تخرجوهن من بيوتن
وان كان نصيبها من دار التي لا يكتفيها واخرجها الورثة فنصيبهم انتقلت للزوجة
ولا يجوز ان يسافر الزوج بالمطلق الرجعية وقال زفر بن جوز لينا الزوجية لنا ان
ربما يصير مراحا لهم يطلقها لينا لا تنفر فنطول عليها العدة واذا طلق الرجل امرأته
طلاقا بائنا ثم تزوجها عدتها وطلقها قبل الدخول فعليه مهر كامل وعليها عتق
سقطت وقال محمد بن الحسن نصف المهر وعليها انام العدة الاولى لان هذا طلاق قبل الدخول
ولما ان النكاح الاول راق وان وجد الدخول فيه فاذا وجد الدخول بحث كمال المهر

والعدة المستقبلية **فصل** في نسب ولادة المطلقة الرجعية ثبت الى سنتين أو
أكثر لم يقر بانقضاء العدة كاحتمال الوطى في آخر أو قات العدة ولعلها طالت بطول الطهر
فإن جاءت به أقل من سنتين بآثار انقضاء العدة بوضع الحمل وإن جاءت به أكثر من سنتين
ثبت نسبه وكانت رجعة كانه لا يثبت نسب الولد بعلوق كان في النكاح قبل الطلاق لأن الولد
لا يثبت البطلان أكثر من سنتين وإنما علق بوطى في العدة والوطى في العدة رجعة والمستوتة
ثبت نسبه ولها إذا جاءت به أقل من سنتين فإن جاءت به تمام سنتين من يوم الفرقة لم يثبت

ما هو ما اذا لم يكن الحظوظ الى
ما اذا لم يكن الحظوظ الى

على الاحسن و هو في
 التواضع والبطح في
 الوعد من طلاق رجعي
 ما انقضت به الا في الثاني وهو
 ثابت في سبعة احوال
 العا في الطلاق في النكاح او
 رجوعه لا يقضي احدتها
 موضع الحمل ولا يحل
 من اجاب ان العا في
 الطلاق ان يكون قبل
 يصير من اجاب ان العا في
 الطلاق ان يكون قبل

اذا ثبت المبتوتة بولد لا قبل من تثبت الحمل وقت الطلاق ولا يثبت من ابرار
 فثبت النسب احشا طالما فيه من احباء والولد وان
 جازت به لتمام سنتين من جنس الفوقية لم يثبت نسب
 لولد الحمل بعد الطلاق بقينا فلا يكون منه لان وطى
 المبتوتة في عدتها حرام الا ان يدعيه لان ثبوت نسبه
 وهو الوطى في العدة يشبهه وقد التزمه بدعواه
 فيثبت

نسبه لان الوطى بعد المبتوتة لا يصح الا ان يدعيه ويثبت نسب ولد الموتى عنها زوجها
 ما بين الوفاة وبين سنتين واذا اعترف المعتدة بانقضائها عدتها ثبت نسب ولدها اذا
 لا قبل من خمس سنة اشهر لانا بقينا بالعلوق العدة وان جازت به اكثر من ستة اشهر
 لا ثبت نسبه واذا ولدت المعتدة ولدا لم يثبت نسبه عند الحنفية نفي الله الا اذا شهد بولادة
 رجلان او رجل وامرأتان الا ان يكون هناك رجل طاهر او اعترافه قبل الزوج فيثبت النسب
 بغير شهادة وقال ابن يوسف ومحمد ثبت في الجميع بشهادة امرأة واحدة لانها لا يطلع عليه
 الرجال وقال عليه السلام شهادة النساء جائزة فيما لا يتطوع الرجال النظر اليه ولا يضر في
 ان استطاعة النظر ممكن ويجوز شرعا للضرورة كما في اقامة الحد ولو تزوج امرأة فجازت
 بولد اقل من ستة اشهر وقت النكاح لا يثبت النسب لانا بقينا بالعلوق بهذا النكاح
 وان جازت به لستنة اشهر فصاعدا ثبت نسبه اعترف به الزوج او سكنت محض
 العلوق في ملكه وان وجد الولادة ثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة لان قيام النكاح
 يكفي لثبوت النسب وقول المرأة عام في رخصها من غير ان يكون قول امرأة اخرى واكثر من الحمل
 سنين وقال الشافعي في اربع سنين واجتزاج ككليات كلها محتملة لما حدثت عايشة في
 الولد لا يقع في البطن اكثر من سنين ولو فقد ظل مغزل واقبله ستة اشهر لان امرأة جازت
 بالولد ستة اشهر فاراد عمر بن الخطاب عنه اقامة الحد عليها فقال معاوية بن ابي سفيان
 قول الله تعالى وحمل وفصل لثبوت شهر والولدات يرضعن اولادهن حولين كاملين
 فلم يبق الا ستة اشهر فدرا عنها الحد وروى انه قال لو كان معاوية يملك عمر فاقدم عمر على

اذا ثبت المبتوتة بولد لا قبل من تثبت الحمل وقت الطلاق ولا يثبت من ابرار
 فثبت النسب احشا طالما فيه من احباء والولد وان
 جازت به لتمام سنتين من جنس الفوقية لم يثبت نسب
 لولد الحمل بعد الطلاق بقينا فلا يكون منه لان وطى
 المبتوتة في عدتها حرام الا ان يدعيه لان ثبوت نسبه
 وهو الوطى في العدة يشبهه وقد التزمه بدعواه
 فيثبت

اقامة الحد يدل على انه لا يكون اقل من ستة اشهر واذا طلق الزوج المبتوتة لا عدة عليها لان
 امرنا ان يتركهم وما يدينون واذا تزوجت الحامل من الزنا يجوز النكاح اطلاق قوله تعالى
 واحمل لكم ما وراء ذلكم ولا يطأها حتى تضع حملها لقوله عليه السلام من كان يوم ناسه واليوم الاخر فلا
 يستعين بآه زرع غيره وصدرت سبابا وطاير والله اعلم

كتاب النفقة

الزوج عا رزقا مسيلة كانت او كافرة لقوله تعالى وعلى الولد له رزق من رزق والده وكسوفه بالعرف
 ولا انها تحبسه لحقه تعليمه كفايتها وهذا اذا سلمت نفسها من مهره وعليه النفقة والسكنى
 والكسوة يعتبر ذلك كمالها والنظر الاول الى الزوج قال الله تعالى على الزوج قدره من اللقن قدره
 قدره وان امتنع من تسليم نفسها حتى يعطيها مهرها فلها النفقة ان ترك التسليم يعني فيه
 فان شرت فلا نفقة لها لانها امتنعت من الاحتماس له وان كانت صغيرة لا تستع بها فلا
 لها وان سلمت اليه لان الاحتماس انما يكون له اذا كان متفعا بها وان كان الزوج صغيرا
 يطبق الوطى والمرأة كبيرة فلها النفقة في ذلك لان التسليم التام من حجبها فدفعت
 واذا طلق الرجل امراته فلها النفقة والسكنى في عدتها رخصا كان او باينا لقوله تعالى لينفق ذو
 من سعته الا انه ولا انها تحبسه لتعرف براءة الرحم والبرية ولله في حال النكاح
 للموتى عنها زوجها **فصل** في نفقة المرأة بعصية فلا نفقة لها
 لان المعصية لا يصلح سببا للنفقة وان طلقها ثم ارتدت سقطت نفقتها لانه لا تجزى للبرية
 على المسلم نفقة عند عدم قرابة الولادة وان مكنت ابن زوجها من نفسها قبل الطلاق

اذا ثبت المبتوتة بولد لا قبل من تثبت الحمل وقت الطلاق ولا يثبت من ابرار
 فثبت النسب احشا طالما فيه من احباء والولد وان
 جازت به لتمام سنتين من جنس الفوقية لم يثبت نسب
 لولد الحمل بعد الطلاق بقينا فلا يكون منه لان وطى
 المبتوتة في عدتها حرام الا ان يدعيه لان ثبوت نسبه
 وهو الوطى في العدة يشبهه وقد التزمه بدعواه
 فيثبت

فبما شاء رضى الربا اذا مضى ثم سلم
نفسها لاجب النعمة مسددة

[illegible]

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or a note, located at the bottom right of the page.

[illegible]

الا ان يكون الفاضل فرض لها النفقة وصالح الزوج على مقدارها فبقضها سقط ما مضى
 لان نفقة المرأة عوض لما استوفى من منافعها فهذا كالاخر فيجب على الاطلاق وفرضه صلة
 لا يحل الا بالفرض فقلنا ان فرض الفاضل وصالح يجب لانها فوق الحصة والا فلا عللا يكونها صلة
 واذا مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضت ثمنه وسقطت نفقتها وان اسلفها نفقة السنة
 ثم مات لم يتردد منها شيء وقال محمد بن عيسى نفقة ما مضى وباقى الزوج واذا تزوج العبد
 حرته فنفقتهما دين عليه لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف فبما
 العبد فيه كسائر الديون الواجبة على العبد الظاهر من ما حق المولى **فصل** ونفقة
 الاولاد الصغار على الاب لا يشترط فيها احد الا بالمولود فلما وجب نفقة الرضعات على المولود
 بسبب الولد فنفقة المولود اولى فان كان الصغير رضيعا فليس عليه ان يرضعه لقوله تعالى
 وان تعاسرتم فسترضع له اخرى وان استأجرها الزوج ومن زوجته او معتد له الرضع ولد له محرر
 لان خدمة داخل البيت واجبة عليها وان انفقت عتقها فاستأجرها على رضاعة حرة لا المحرمة
 لم يبق واجبة عليها فان قال الاب لا استأجرها وجاء بغيرها فرضيت الام بمثل اجرة الاجنبية
 كانت هي الحق وان التمت زيان لم يجز الزوج عليها دفع الضرر عن الزوج بخلاف اذا وضعت
 بمثل اجرة الاجنبية لان في تقديم الام مراعاة الامرين جميعا ونفقة الصغير واجبة على ابيه وان خالف
 في دينه لانه في معنى نفسه وكذلك الزوج يجب لها النفقة وان كانت مخالفة في الدين لان نفقتها
 جزء من نفقه **فصل** واذا وقعت الزوجة بين الزوجين فلام اخن بالولد لان امرأة جاز
 في رسول الله عليه السلام وقالت ان هذا ولدك كان بطنه له وعاء ومجرى له حواء ونذر له سقاء

لا خلاف قوله تعالى وعلى الموالد له هو الابن تجب عليه وان كان
للام على الاختصاص واذ كان مختصا به فحقته عليه كل العبد المختص يستقده

اذ كان له مال فالاصل ان يكون
 لفقة كل انسان في ما لنفسه
 صعبه كان او كبريا ٥
 ان كان الولد لا مال له فان
 يجب النفقة على الاب
 فثبت عليه الاحتباس واغلب
 بين المسام والدخ العقيد
 نعم المصلحة وتخص العقيد
 باذا الاحتباس من المال
 النفقة العقد الصحيح لا فقه
 فلا ريب وجوب الاب
 فمن له نفقته وامال زوج
 فلما لا يوافق فيه
 وان خالفته في دينه
 او له في دينه كما

عليه وعلى الولي ان ينفق على عبده وامته لان نفقتهما فان استع كسبا وانفقا وان لم يكن لهما
كسب اجبر الولي على بيعهما لانه لا يحل له اهلاك الرقيق بوجه مالا ان لا يدرى معصوم محترم

كتاب العتاق

العتق يقع من الحر البالغ العاقل في ملكه فاذا قال لعتقه او لعتقتك او لعتقتك او لعتقتك
او محررا وقد حررتك او قد اعفقتك فقد عتق نوك الولي العتق او لم ينو لانه صريح في العتق
وكذا لو قال لاسك خرا او وجهك خرا او رقبته خرا او بكرك او قال كاتمه فبطل عتقه لما مر
في الطلاق وان قال املكك عليك ونوك به الحرية عتق وان لم ينو لم يعتق وكذا كذا
العتق وان قال لا سلطان لي عليك ونوك العتق لم يعتق لان السلطان المحجة او الملك وان قال
هذا ابني وثبت على ذلك او قال هذا مولاي او يامولاي عتق لان العتق يكون خرا فذلك
ابنه يكون خرا وان قال يا بني او يا ابني او يا اخي لم يعتق لان في الدلالة ايات العتق وان قال
لغلام لا تولد مثله مثله هذا ابني عتق عبد بن حنيفة رضي الله عنه وعندهما لا يعتق لان الحقيقة محال
ولا بن حنيفة رضي الله عنه ان هذا حمار عن الحرية واذا قال كاتمه انت طالب بئس الحرية لا يعتق
عندنا لان الطلاق يزيل ادف في الملكين فلا يزيل اعلاما خلافا للعناق لانه يزيل اعل الملكين
فيزيل الاد في ضرورة وان قال لعتقه انت مثل الحر لم يعتق وان قال ما انت الاخر عتق
انما يثبت الحرية بالبيع الوجوه والا وثبتة **فصل** واذا ملك ذراحم محرمة
عتق عليه وقال الشافعي به لا يعتق الا في قرابة الولد لنا قوله عليه السلام من ملك ذراحم
محرمة منه فهو حر واذا عتق المولى بعض عبده عتق ذلك البعض وسعي في بقية فميتة

لا يعتق على نفسه
ولا يعتق من نفسه

عند بن حنيفة رضي الله عنه وقالا يعتق كله ليس الله فيه شريك وله قوله عليه السلام من اعنت
عبد بيته وبين شريكه عتق ما عتق ورق ورق يعول الحديث ونحو ما روياه على استحياء
الحرية بالسعاية واذا كان العبد من شريكين فاعتق احدهما نصيبه عتق فان كان من شركائكم
بالخيار عند بن حنيفة رضي الله عنه ان شاء ضمنه كانه افسد نصيبه كان نصيب شريكه صار حال كالحوز
بيعه وان شاء استسعى كان ملكه باق ولن يشاء العتق وان كان العتق مع شركا فالشريك بالخيار
ان شاء عتق وان شاء استسعى والضمير لا يكن وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ليس له
الا الضمان مع اليسار لانه عتق كله وفي الامعار السعاية لان العتق صاحب سبب تلف فالية
العبد لعتق العبد صاحب الجمل والمحل شرط متى تعذر تضمن صاحب السبب يجوز تضمين
صاحب الشرط كالحاف مع الدافع واذا اشترى رجلان ابن احد ما عتق نصيب كل واحد وضمان
عليه وكذلك اذا ورثاه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تضمن في الشريك لان الشريك عتاق
كما لو اعنت احد الشريكين نصيبه وعند بن حنيفة رضي الله عنه لا ضمان عليه كان شريكه رضي الله عنه
والشريك بالخيار ان شاء عتق نصيبه وان شاء استسعى واذا شهد كل واحد من الشريكين
بما الاخر بالحرية سعي العبد الحر واحد منها من نصيبه موكنين كانا او معا من عند بن حنيفة رضي الله عنه
لان عند بن حنيفة رضي الله عنه وجوب السعاية وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ان كانا من شركائين
فلا سعاية عليه لان كل واحد منهما يدعي الضمان على صاحبه ويترك الجواز السعاية وان كانا
معا من سعي لهما وان كان احدهما من سعي والاخر غير سعي للمولى سعي لانه لا يدعي على صاحبه
ضمانا ولا يسعي للغير **فصل** ومن اعنت عبدا لوجه الله تعالى او للسلطان

او للصنع عتق لانه ازالة الملك وعتق المكرة والسكران واقع كما في طلاقها ولو اضا والعتق
الى ملك او شرط الملك ببيع كالطلاق واذا خرج عبد الحر اليه مسلما عتق فان عبيد
الطايف خرجوا مسلمين فاعتقه النبي عليه السلام واذا العتق جارية حاملًا عتقت وعتق حملها
لانه خرج منها وان اعنت للحل خاصة عتق ولم يعتق الام ثم واذا اعنت عتق على مال فقيل العبد
عتق لانه عتق عتقه بالنزاع المالك فلا يعتق الا بالزامية ولو عتق عتقه بآداء المال صح وصار
ماذون له لانه لا يمكن فراق المال الا بالاكساب وقد طلب منه آداء المال كالكالة فيكون ماذونا
فان احضر المال اجبر الحاكم المولى على قبضه وعتق العبد لان آداء عيان عن رفع الوانع هناك لانه
الممكن من العبد وانما يطلب المولى من العبد ما يمكنه وولد الامه عن مولاه حر فان ولد النبي
عليه السلام من طارية القبطية كان حرا وولدها من زوجها مملوك لسيدها وولد الحر من

باب العبد حر لان الام حرة والولد نشأ على حرة الام

التدبير اذا قال المولى لمملوكه اذا مت فانت حرا او انت حرة عن خبر من اوانت
مذبر او قد جبرك فقد صار مذبرا لا يجوز بيعه ولا هبته وقال الشافعي لم يجوز بيع المذبر
لانه عتق عتق بالشرط فيكون عذما قبل وجود الشرط كما لمذبر المقتل لانه عتق عتق
بشرط كاي حاله الموت كاي حاله فلا يجوز ابطاله بالبيع والمولى ان يتخذ منه
ويواجه لانه قبل الموت عتقه وان كان تامة فله وطبها وله ان زوجها فاذا قال المولى
المذبر حر لانه ان خرج من المثلث وان لم يكن له مال غير سعي في ثلثي قيمته لانه يعتق عند موت
المالك فيكون تبرعا في مرض الموت فيكون وصيته فيعتق من المثلث فان كان على المولى ذنب

في عتقه

سعي في جميع قيمته للعرقا ان الذين اولى من الوجبة لكن بعض العتق حقيقة غير ممكن فاعتقه
معنى بالسعاية وولد المذبر مذبرا بغير اللام فان عتق التدبير بوجهه على صفة مثل ان يقول لحررت
من مرضي او في سفر هذا وفي مرضي كذا فليس مذبرا ويجوز بيعه لان الموت على هذا الوجه
لا يكون كالحالة بل يجوز ان مات المولى على الصنع التي ذكرها عتق كما يعتق المذبر لخصو

عتقه في آخر حياته باب الاستيلاء

اذا ولدت لامة من مولاها صارت ام ولد له لا يجوز بيعها ولا تملكها الحديث عمر رضي الله عنه
الا ان بيع امهات الاولاد وهبتهما حرام الى يوم القيامة وله وطبها واستخدمها واجرتهما
وتزوجها بقا الملك فيها ولا ثبت نسب ولدها الاول الا ان يعترف به فان جاءت بعن ذكر
ثبت نسبه بغير اقراره وان نفاه انفي بقوله لان الفرائش القوي فرائش المذكرة فلا سفي
النسب لحررت النفي لها باللعان والفرائش الضعيف فرائش الامه لا ثبت له بالدعوة وفرائش
ام الولد وسط فرق فرائش الامه دون فرائش المذكرة وثبت بلاد عوة ونسفي محرر
النفي وان زوجها فجاءت بولد فمولى حكم امه تبعا لها واذا مات المولى عتقت من جميع
المال ولا يلزمها السعاية للعرقا ان كان على المولى دين لقوله عليه السلام اعنفها ولدها
واذا وطئ رجل امه غير بنكاح فولدت منه ثم ملكها في ام ولد له حقيقة وان وطئ جارية
ابنه فجاءت بولد فاقصاه ثبت نسبه وصارت ام ولد له لانه محتاج الى ملكها ولان ولاية
تملك مال الابن عند الحاجة وعليه قيمته لان هذا ليس من ضرورات البقاء وليس عليه
غفرها ولا قيمة ولدها لانه تملكها قبيل المولى الخاصة الى تحصيله نفسه وان وطئ ابنت

مع يفا لم يثبت النسب لانه لا آية للجد مع بقاء الاب وان كان الاب ميتا ثبت من الجد كانت
من الاب لقيامه مقام الاب جازية من شركته فجاءت بولد فادعاه احد ما ثبت نسبه منه
لان النسب ثبت مما امكن لانه احيا للولد فصارت له ولده وعليه نصف غفرها لانه اقرب بوطى
جارية ببنه وبين شركه وعليه نصف فتمت لانه يملكها منفعا بها وليت عليه فتمت الولد شي
لانه يصير مدعي الولد من حاله العلوق وفي تلك الحالة الولد ام يصير كافية له فان ادعاه جميعا
ثبت نسبها منها الحديث عن رضى الله عنه لينا فليس عليها ولو بينا لبيتها لغيرها ويزانها
وموالباقى منها وكانت الامه ام ولدما وعلى كل واحد منها نصف العقر ونسفا فان ويزان
من كل واحد منها ميراث ابن كامل لان كل واحد اقر على نفسه بنوة على الكمال ويزان منه ميراث اب
واحد لان العقد في الاب حال الاله ثبت حكم اب واحد فيخرج مورثا عليها ويسكمل منها لا قبل
البحر فاذا وطى المولى جازية مكاتبه فجاءت بولد فادعاه فان صدق المكاتب ثبت نسب ولد
منه لانها ملك المكاتب يدا وعليه غفرها وفية ولدها ولا يصير له ولد لانه لا يملكها وان كذبه

في النسب لم يثبت لانه لم يملكها لانها فركسب المكاتب كتاب
المكاتب واذا كاتب المولى عبدا او امته على ما شرط عليه وقبل العبد ذلك
صار مكاتب لان صورة المكاتب وجوز ان شرط المال حالا وجوز موقلا ومنح القول تعالى
فكا بتوهم ان علمت فم خير اطلقا وقال الشافعي لا يجوز الكتابة حالا لانه لا يقدر على
على اداء المال لرقبه وجوز كتابة العبد الصغير اذا كان بعقل الشرى والبس لانه نافع اطلاقا
واذا صحت الكتابة خرج المكاتب من يد المولى ولم يخرج من ملكه فمخوله البيع والشرى والسفر ولا

مخوله التزويج الا باذن المولى لان الكتابة اذن بالانكسار الذي يتوكل به الى مقصود العقد
والتزويج لا يكون سببا لحصول المال ولا يحصى لا يصدق الا بالنسب اليسير لان الهبة الكثير
توجهه الى المقصود وفي القليل ضرر من التجار ولا يتكفل لانه يملكه الغرض وقرضه لا يجوز ان
ولده ولد من امته دخل في كتابته وكان حكمه حكم ابيه لان ولد الحر من امته يكون على حاله
فكذلك المكاتب وكسبه له لانه مكاتب تباع له لانيه فان زوج المولى عبدا فامته ثم كانتا
فولدت منه ولدا دخل في كتابته تبعا للام وان وطى المولى مكاتبته لزمه العقر وان جنى عليها او
حكم ولدها لزمه الحياية لا خنصا صحتها بنفسها التزويج الى مقصود العقد وان الفظ لا لها
غرم واذا اشترى المكاتب باه او ابنه دخل في كتابته كما في الحر وان اشترى ام ولد دخل
ولده في الكتابة ولم يجر له بيعها لانها ام ولد له فان اشترى دارحم حر من امه لا وادله لم يجر
في كتابته عند ابن حنبل رضي الله عنه تغير الملك عليه فلا يجوز الا عند قيام الدليل في قرابة الولد
وجد الجزوية والبعضية وفي الحديث من ملك دارحم حر من امه فمخضه ولم يجر
منها **فصل** واذا عجز المكاتب عن نجم نظرا لحاله في حاله فان كان له دين فمقتضاه

او قال يقدم اليه لم يعمل شجرة لان هذا عقد صحيح مندوب اليه شرعا فيجب ابرامه وانما امره
وانظر المومنين والسلمة وان لم يكن له وجه وطالب المولى بعجزه وعجزه ونسخ الكتابة وقال ابو حنيفة
لا يعجز حتى يتولى عليه بخان الحديث عن رضى الله عنه المكاتب اذا تولى عليه بخان رقة الرق لا يصفى
وعجزهما الله ان المولى ما رضى بزياله عن العبد لا يجره النجوم المعينة واذا عجز المكاتب
عاد الى احكام الرق وما في دينه من الانكسار لانه كسب العبد وان مات المكاتب وله مال

لم ينسخ الكتابة وقضى بدل الكتابة فالكسابة وحكم بعينه في آخر جزاء حيوة واختلفت
الصحابة رضي الله عنهم في هذه المسئلة واخذ بهذا القول علما ونازحهم الله بقرئ هذا العقد
للمدوب اليه ولو لم يترك وقاء وترك ولد مولودا في الكتابة يسعي في كتابة أبيه على نحو
لأنه فركسب اليه واذا ادرك حكا بعنق اليه قبل موته وعنى الولد لانه يثبت له مات عن وقاء
لانه امكن في مضمون العقد بهذا الطريق وان ترك ولد لم يترك في الكتابة قيل له اما ان
يؤخذ في الكتابة حالة والارادة في الرق لانه لم يولد على الكتابة فلذلك يخر فيه واذا كاتب المسلم ^{عبد}
على خمر او خمر او على فتم نفسه فالكتابة فاسدة لانه شرط فاسد فخط في صلب العبد فان ادرك
الخمر عتق لانه وجد شرط العتق ولم يمه ان يسعي في قيمته لانه بدل كتابة فاسدة ولا ينقض المسمى
لان المولى رضي بعينه باقل منه ويزاد عليه لان العبد يرضى بالزمان لانه لو انفسح بطل حكم اصله فسحق
الى آخر عمره رقيقا ولا يعتق وان كاتب على حيوان غير موصوف في الكتابة جازية لان الكتابة مبادله
مال بال مرفوع من حيث ان العبد مال في حق المولى ومبادله مال بال ليس بال مرفوع من حيث ان العبد
ليس بال في حق نفسه فترد دين الجواز والفساد فيحمل على الجواز فيحكم الكلام العاقل واذا كاتب
عبدية كتابة واحدة بالف درهم وان اذيا عتقا وان عجز اذ في الرق كما لو كان المكاتب واحدا
وان كاتبها على ان كل واحد منها ضامن عن الآخر في الكتابة والقياس ان لا يجوز ان الضمان عن
بدل الكتابة لا يجوز وضمان المكاتب عن دين واحد يجوز ولكننا يجوزنا على ان يكون مكانه كل واحد
منها بكل بدل الكتابة عنها فانها اذ عتقا ورجح على شركته نصف اذ اذ اذ عتق المولى مكاتبته
عتق بعينه وسقط عنه مال الكتابة لانه لم يثبت له رقبته وقد سلبت واذا مات مولى المكاتب

لم تنسخ الكتابة وقضى له اذ المال الى ورثة المولى على نحو ماله لا يباع حق المكاتب
فان اعتقه احد الورثة لم ينفذ عتقه لان المكاتب لا يورث لانه سبب ملك ولا يملك المكاتب بسبب
من الاسباب الملك كالباع والاستيلاء وان اعتقه جميعا عتق وسقط عنه مال الكتابة لبقاء مقام
الملك واذا كاتب المولى ام ولد يجوز ان مات المولى سقط عنها بدل الكتابة لانه عتق
بسبب اموميته الولد وان ولدت مكاتبته منه فهي الحياران شأنا اذت فعنت وان شأت
عجزت نفسها حتى نعتق عند موته با موميته الولد واذا كاتب مديونة جاز وان مات المولى
ولا مال له فهي الحيارين ان يسعي في ثلثي قيمتها او في جميع مال الكتابة لان بالدين عتق ثلثها بلا ^{سعاية}
والكتابة وقعت بعد التدبير فتشأ وان لم يتنا وله التدبير وان دبر مكاتبته حتى التدبير
وله الحياران شأنا مضى على كتابته وان شأ عجز نفسه فكان مديونا فان مات المولى ولا مال له
فهو بالحياران شأنا سعي في ثلثي مال الكتابة او ثلثي قيمته عند بل حنفي رضي الله ان الثلث مستحق
بالدين الماخرف فيسقط به ثلث بدل الكتابة وان اعتق المكاتب عبد على مال لم يحر لانه لا يملك
الا عتاق لانه فوق الكتابة وان وهب على وض لم يصح لانه يترجع ابتداء وان كاتب عبد طار
لانه مكاتب فيملك الكتابة فان ادرك الثاني قبل ان يعتق الاول فوكاه للمولى لان المكاتب ليس اهلا
بان يكون معتقا فيقع العتق عن المولى والوكاه لمن اعتق وان ادرك بعد عتق المكاتب الاول
فوكاه له **كتاب الاول**
اذا عتق الرجل مملوك فوكاه له لقوله عليه السلام الوكاه لمن عتق وكذلك المرأة تعتق فان شرط
انه سائبة فالشرط باطل لانه خلاف النقص واذا ادرك المكاتب عتق ووكاه للمولى لان المولى

اعتق وان عتق بعد موت المولى فذلك واذا مات المولى عتق مذبذبه وامتنان اولاده
 وولاة له لانه اعنقهم بالذير والاسنيلاد ومن ملك ذارحم محرم منه عتق عليه وولا له
 لان شريك القريب اعناق واذا تزوج عبد لرجل امة كما عتق مولى امة امة ومجمل
 من العبد عتقت وعتق حلهما نبعا للام وولا الحلال مولى امة لا يسفل عنه ابدا لانه معتق
 حقه والولا لمن اعنق فان ولدت بعد عتقها اكثر من ستين سنة اشهر ولدا فولا مولى
 الام لانه تعذر ثباته من الاب لان اعنق العبد جحر ولا ابنه وانفل عن مولى الام الى مولى
 الاب لان الولا حجة كل حجة النسب والنسب الى الاباء وانما يكون الى الامهات عند الضرورة وقد
 عتق تزوج بعنقة العرب فولدت له اولاد افولا اولادها لموا اليها عند ابي حنيفة رضي الله عنه
 لان العتق جحر من مولى الام والولا لمن اعنق وولا العتاقه نصيب لقوله عليه السلام لذلك الرجل
 الذي اشترى عبدا فاعنقه فواخوه ومولا كان شكره فموجبه له وشركه وان كفر فهو شركه
 له وجحره وان مات ولم يترك وارثا كنت انت عصبته وان كان للمعتق عصبه من النسب فهو مولى
 من العتق لان النبي عليه السلام جعله عصبته اذ لم يترك المعتق وارثا فان مات المولى ثم مات المعتق
 فبنيته لبي المولى دون بنيه الحديث المرفوع ليس للنساء من الولا الا ما اعنقن واعنق من
 اعنقن او كاتبين او كاتب من كاتبن واذا ترك المولى ابنا واولاد ابن آخر فبنيته المعتق لابن
 دون بني الابن الحديث الولا للكبر **فصل** واذا سلم رجل على رجل ولا وولا على
 ان يرثه ويعقل عنه او سلم على يد غير ولا ولا صحيح وعقله على مولا لانه ان لم ذلك
 فان مات ولا وارث له فبنيته للمولى ومن مخرج عن ذلك لا راعا لقوله واولادهم اعنقهم

اولى ببعض وقال الله تعالى والذين عاهدت يا نبيكم فانهم نصيبكم والمولى ان يسفل
 عنه بولاة الى غير ما لم يعقل عنه لانه وعده ولم يلزم واذا عقل عنه لم يكن له ان يتحول
 بولاة الى غير لانه ناكذ فلو استقل بطا حقه وليس لمولى العتاق ان يوالي احد لان سبب الولا

العتق وقد ناكذ بحيث لا يطل كتاب اليمان

اليمان على يمينه اضرب بين الغيور وهو الحليف على امر باض يبعد اللذيت فيه وهذه اليمان
 ياتم فيها ولا كفارة فيها الا التوبة والاسغفار قال عليه السلام اليمان الفاجر نذع الديار
 بلاق وقال عليه السلام خمس من الكبائر كفارة منهن الا بشر ان بالله وعقود والوالدين والفرار
 من الرخص واليمان الفاجر وقتل نفس غير حق والثانية اليمان المتعذر وهو الحلف
 على امره المستقبل ان يفعل او لا يفعل فاذا حلفت في ذلك لمزمت الكفارة لقوله تعالى ولكن
 لا يؤخذكم با عقد اليمان وانما الله بين لغو وهو ان يحلف على امر باض وهو يظن انه كما قال
 ولا امر بخلافه فخذ اليمان نري ان لا يؤخذ الله تعالى بها صاحب الله تعالى لا يؤخذكم
 الله باللغو انما نكح من عاتقه رضي الله عنها ان بين اللغو والله وبلى والله والفاصد والكفرة
 والناسي منه سواء وفعل الحلف عليه ناسيا او نكها يحلف لانه لا يفي الرجوع عنه والرضا
 بحكمه ليس بشروط بل بالاعتقاد بين الهازل **فصل** واليمان بالله تعالى يوم
 من اسمائه كالرحمن والرحيم او بصف من صفات الله يحلف بها عن العزة الله وجلاله وكبريائه
 يمين لانه ما يحلف به عادة وقال عليه السلام من كان منك حائفا فحلف بالله اولدركه الموت
 وعلم الله لا يكون نيبا لان العلم يذكر ويراد به المعلوم يقال هذا علم ابي حنيفة في معلومه وان

لكفارته الآية

سواء

قال ورحمة الله وغضبه الله وسخطه لم يكن خالفا لانه قد يذكر الرحمة ويراد بها الجنة قال الله
 في رحمة الله ثم فيها خالدين ويذكر الغضب ويراد به العقوبة ومن حلف بغير الله كما يكون
 خالفا كالنبي والقرآن والكعبة لقوله عليه السلام من كان منكم خالفا فليحلف بالله او ليذر
فصل والحلف بحرف وفي القسم وحرف القسم الواو لقوله والله والباء والنون لقوله
 بالله وناسه قال الله تعالى لقد ارك الله علينا وقد نذر الحرف وفككون خالفا لقوله الله لا
 افعل كذا وقال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا قال وحق الله فليس كالحلف لان حقه الله قد يكون
 شيئا من الشرائع ولو قال اقسم او قسم بالله او احلف واحلف بالله او اسخط او اسخط الله
 فهو خالفا له قال اذا قال احلف فقد اخبر عن الحلف وكذلك اقسم وكذلك شطرا في الشهاد
 بين قال الله تعالى خبر عن المنافقين قالوا اسخطوا انك لرسول الله الى قوله اتخذوا ايمانهم
 وكذا قوله وعصا الله لقوله تعالى ولا تترابا بعد الله شافيا وكذا كميننا ثم لا يبيح العهد
 وكذلك لو قال على نذرا ونذر الله لقوله عليه السلام النذرين وكفارة كفارة اليمين وان قال
 ان فعلت كذا فانا يمضون او نضرتي او كافر فصد ايمان كانه تحريم الحلال وان قال فعلى غضب
 الله او سخط الله او انا زان او سارق او شارب خمر او كل ربوا فليس بيمين لانه لا يعزينا
 عزما فلا يدخل تحن قوله تعالى ولكن يواخذكم بالعقد الايمان **فصل** كفارة
 اليمين عن رقية تجزى فيها ما تجزى في الظهار لان الله تعالى قال في الظهار فنجز رقية من
 قبل ان يماسا وقال في كفارة اليمين ونجزي رقية او حبس بلفظ واحدة وان شاعا عشرين
 مساكين لقوله تعالى او كسوهم كل واحد ثوبا او اناه ما يجزى في الصلوة لانه لا بد من ان يكون

كسوة لا كثر البدن وان شاع اطعم عشرين مساكين كالا طعام في كفارة الظهار لقوله تعالى
 فكفارتهم اطعام عشرين مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم الله وكلمة او في التكليف
 نقضى النخير فان لم يجد يعني احده هذه الاشياء الله صام ثلثة ايام متتابعات لقوله تعالى
 فصيام ثلثة ايام في قراءة عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه ثلثة ايام متتابعات فنقد المطلق
 به وان قدم الكفارة على الحنث لم يجز وقال الشافعي في يجوز لقوله عليه السلام فحلف على
 ميم وراى غير ما خيرا منها فليكفر بينه ثم لياتي لذي نوحير ولنا ان الكفارة عن الحنث
 وقبل الحنث لا جناة **فصل** ومن حلف على معصية مثله ان لا يصلي ولا يكلم
 اياه او يفتلن فلا تأ فينبغي ان يحنث ويكفر عن يمينه لقوله عليه السلام من حلف على ان لا يصلي
 غير ما خيرا منها فليأت لذي نوحير منه ثم ليكفر عن يمينه وليس على الكافر كفارة اليمين لانه
 عبادة ومن حنث على نفسه شيئا مما ملكه لم يصح حنثا وعليه ان استباحه كفارة من قال الله
 تعالى ايما النبي لم تحزوا جاز الله لكم ثم قال قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم وان قال كل حلال
 على حرام فهو على الطعام والشراب الا ان يكون غير ذلك وفي قوله بالان سبعة عشر حديث
 راست كبرم بر من حرام كان فقها ونا بسم قد نعتون انه الطلاق لعلمه العز على استعوا
 هذا اللفظ في اليمين اراودة الطلاق **فصل** ومن نذر نذرا مطلقا فعليه الوفاء
 به لقوله عليه السلام من نذر وسمى فعليه الوفاء بما سمى وان علق نذره بشرط فوجز الشرط
 فعليه الوفاء بنفس النذر للحديث وعن ابي حنيفة رضي الله عنه رجع عن ذكر رواه عبد العزيز
 بن خالد الترمذي وقال عليه الكفارة لقوله عليه السلام النذرين وكفارة كفارة اليمين ومن حلف

الطلاق فاما ما مضى من اليمين فالا حيا طلاق
 الانسان فيه ولا يخالف المتقدم

انه ان علق شئ يري كونه كما اذا قال ان شئ الله مريض وقدم غايه فعليه الوفاء بالنذر وان
 علق شئ لا يري كونه كما اذا قال ان كلفت فلانا او ان شربت الخمر فعليه الكفان وان شئ
 بالنذر ولا يدخل سنا فدخل الكعبة او المسجد او البيعة او الكنيسة لم يحث لان هذا الواجب
 لا يراد بهذه اللفظ عرفا ولو حلف لا تكلم فقرأ في الصلوة لم يحث لانه ليس بكلام وان قراء
 في غير الصلوة حث لانه كلام ولو حلف لا يلبس ثوبا وضوحا بسنه فترعه في الحال لم يحث
 وقال زفر بن حث وهو القياس لانه في لباسه الساعة الطيف لانا ان هذه الساعة غير
 مراد باللفظ لان القصور وهو البر ولا يمكن البر الا وان يكون هذه الساعة مستثناة
 وكذلك لو حلف لا يركب هذه الدابة ونورا كبرها فنزل من عتبه لم يحث وان مكث ساعة
 ناكبا حث واذا حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يحث بالتعود حتى يخرج ثم يدخل
 لان الدخول عبارة عن الاستغال من الخارج الدار ومن حلف لا يدخل دارا فدخل دارا
 خرابا لم يحث لانه ليس بدار من كل وجه ومن حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد
 انخدمت وصارت صحرا حث لان كمال المشروط بقضية الاطلاق في الحاضر لغو
 ومن حلف لا يدخل هذا البيت فدخل بعد ما انضم لم يحث لانه لم يبق بيتا أصلا لانه
 لا باق فيه ومن حلف لا يكلم زوجة فلان هذه وطلقها فلان ثم كلفها حث لان الاضافة
 الى الزوج لا تعرف بالشرط وان حلف لا يكلم عبدا فلان هذا او لا يدخل دار فلان هذه فباع
 فلان عبدا او داره فكلم او دخل لم يحث لان العبد لا يقصد بنفسه ولا الدار فكان شرطا
 ولو حلف لا يكلم صاحب هذا الطبلسان فباعه ثم كلفه حث لان هذا التعريف بالشرط

ولو حلف لا يكلم هذا الشاب فكلمه بعد ما شاخ أو لا يكلم لحم هذا الحمار فكلمه بعد ما صار جذا عا حث
 لان الصغر في الحاضر لغو **و** لو حلف لا يكلم من هذه النخلة فهو على ثوبها لان
 النخلة لا يؤكل ولو حلف لا يكلم من هذا البئر فكلمه رطبا لم يحث لانه لم يبق لبس ولا قد تغير لونه
 من العفونة ولا كذلك الحمار ولو حلف لا يكلم طبيا فاكل نسيرا فذبحا حث عند من حلف بغير الله
 لان جزء منه رطب ولو حلف لا يكلم الحمار فاكل السيرا لا حث وعن ابن يوسف رحمه الله انه حث لقوله
 تعالى لنا كما وامنه لما طربنا لانا انه ناقص في معنى الحقيقة لان اللحم هو النashi من اللحم ولو حلف لا يشرب
 من دجلة فشرب منها بانا لم يحث حتى يكرع منها كراعا عند من حلف بغير الله ان الدجلة
 اسم لعين ذلك النهر وعند من حث اذا شرب منها بانا لانه يقال شرب من دجلة ولو حلف
 بغير الله عنه بقول لا يترك حقيقة اللفظ وان كان الاستغال في الجواز غالب الا اذا صار حال الضر
 الحقيقة ومجوزة كاسم الصلوة مع الدعاء ولو حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها بانا حث
 كانه شربا ودجلة ولو حلف لا يكلم من هذه النخلة فاكل خبزها لم يحث لان النخلة توكرا قضا
 وعندها لا حث الا اذا اكل من خبزها ولو حلف من هذا الدقيق فاكل من خبز حث لان
 الدقيق لا يؤكل وان سقم كما منو لا يحث لان الحقيقة مجوزة ولو حلف لا يكلم فلانا فكلمه
 وهو يحث سبغ الا انه يام حث لانه يوز من كل ما عرفا الا يركب انه يقال كالم وهو يام
 ولو حلف لا يكلمه الا بانه فاذن له ولم يعلم بالاذن حث كالمه حث لان الاذن يبي عن
 الاعلام فاذا استخلف الوالي رجلا ليعله بكل داعية وظل البلد فهذا حال ولايته خاصة
 لان ذلك من مواجب السياسة فينقذه به بدلا لالحال ومن حلف لا يركب دابة فلان فركب حث

لو حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها بانا حث

فلانا

الادب

في كل يوم من هذه الايام
التي هي في كل يوم من هذه الايام

لم يحث وقال فخرج محثا ذالم يكن على العبد دين لان الدابة ملك فلان حقيق ولما اتى كاسب
الى فلان عادة حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها او دخل دهرها حث لا بعد
واخلا الا يتركه لوصل على سطح المسبح مقدريا بالامام يجوز وفي عرف بلادنا ينبغي ان لا يحث
اذا اوقف على سطحها لانه لا يعد داخلا وان وقف في طاق الباب حث كوجود الدخول وان
كان الباب مغلقا لم يحث لانه لا يعد به داخلا ولو حلف لا ياكل الشواء ففعل على اللحم ذوق اللحم
والجزر للعادة ولو حلف لا ياكل البطيخ فهو على ما يطبخ من اللحم كانه في غرضه ولو حلف لا ياكل
الدوس فاليمن على ما يكتسب من الشاير ويباع في المصر حث فلو حث بالكل في الغنم وفي روث
البقر اختلفوا لا خلا في غرضه ولو حلف لا ياكل خبزا فعلى ما تعارفوه خبزا حتى لو اكل الخبز
الجوزي حث لانه لا يعد خبزا مطلقا وكذا لو اكل خبزا كاربيا لعراق او خراسان اذ ان
يكون بطبرستان او يحث يعد خبزا مطلقا وقد عرفتم ان الالفاظ تختلف باختلاف الاعصار
والامصار **فصل** ولو حلف لا يسبح او لا يترن او لا يواجر فوكل من فعل ذلك حث
لان حقوق هذه العقود ترجع الى العاقلة الى الامر ولو حلف لا يزوجه او لا يطلق او لا يعتق فوكل
بذلك حث لان حقوق هذه العقود ترجع الى الامر الى العاقلة ولو حلف لا جلس على الارض فجلس
على بساط او حصير حث لانه لا يعد جالسا على الارض ولو حلف لا جلس على سرير فجلس على سرير
فوقه بساط او حصير حث لانه يعد جالسا على السرير وان جعل فوقه سرير اخر وقد حلف
لا يجلس على هذا السرير فجلس على السرير حث لانه لا يعد جالسا على ذلك ولو حلف لا ينام على فراش
فنام عليه حث لانه يعد نائما على ذلك الفراش وان حلف فوقه فراشا اخر فنام
فوقه

او ادب منكرا

عليه لا يحث وان حلف يمين وقال ان شاء الله متصلا بيمينه فلا حث عليه لما مر في
الطلاق ولو حلف ليا يمينه ان استطاع فهو على استطاعة الصحة دون القدرة الا اذا انوى
لان الاستطاعة العرفية سلامة الالات قال الله تعالى وبنه على الناس حج البيت من استطاع
اليه سبيلا **فصل** ولو حلف بكلمة حثا او زمانا او ليمين او الزمان فهو على سببه
اشهر الا اذا انوى الاقل او اكثر لان الجين يذكر ساعة قال الله تعالى حين تمسون وحين
تصبحون وانه غير مراد بكلمة الحال لان الغضب ان لا يعزم على ترك كلامه ساعة ولا يكتف
به وقد يذكر لسته اشهر قال الله تعالى توكلوا على الله تعالى توكلوا على الله تعالى وقد يذكر بالاكز فيل
على الاقل للتيقن به وكذلك الدهر عند ليلى يوسف وعمرهما الله وفي الجامع الكبير اذا قال الله
على ان اصوم الدهر فعليه صوم العزم وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لا اذكر من الدهر ولو حلف لا ياكل
اياما فهو على ثلثة ايام لانه اقل الجمع الصحيح وقد ذكره مبكرا ولو حلف لا ياكل الايام فالامم على
ايام الاسبوع ولو حلف لا ياكل الشهر فخذ على اثنا عشر شهرا عندنا وعند ليلى حنيفة رضي الله عنه
ثلاثة على العشر في الايام والشهور والسنين لمان المعرف بالالف واللام نصرف في المعهود والايام
المعروفة او جنسها الى ان يبلغ حد التكرار وهو على سبعة في الايام وفي الشهور اثني عشر شهرا
وفي السنين العزم ولا يحنف رضي الله عنه ان جنس الجمع لا يرد على العشرة لفظا الا يرد انك تقول
لثلاثة ايام واربعة ايام الى تسعة ايام وعشرة ايام ثم يقول احد عشر يوما **فصل**
ولو حلف لا يفعل كذا تركه ابتداء لانه لا يصير تاركه الا بتركه مطلقا ولو حلف لا يفعل كذا ففعل
مرة بمرتين حث لانه يعد فاعلا له بفعله مرة واحدة ولا يعد تاركه الا بتركه في الغرض ولو حلف لا

وبنزع عنه ثيابه ليفقد الناديب ويفرق الضرب على عظامه تحقيقا للعدل لا الدار ولو
والفرج كانه متوقع منه الحلال او ذهاب لحاس وان كان عبد جلد حزين لقوله تعالى فليس نصف
ما على المحضات من العذاب فان رجح المقر عن افر له قبل اقامة الحد او في وسطه قبل رجوعه
وخطي سيلم كانه شبهة ويستحب للامام ان يلقن المقر الرجوع ويقول لعنك لست او قتلت كما
فعله رسول الله عليه السلام يا غير والرجل والمرأة في ذلك سواء لقوله تعالى الزانية والزاني فجلدا
الا ان المرأة لا ينزع عنها ثيابها الا الحشوا والفرج لان اعضاء المرأة عورة وان حفر لها في الرحم
جاز كما فعله علي رضي الله عنه بشرا هذا الحديث وكما نفع المولى الحد على عبد الامام لقوله
عليه السلام اربع الى الامام منها اقامة الحد وارجح احد الشهود بعد الحكم قبل الجور حتى يوافق الحد وسقط
الحد عن الشهود عليه لان القضاء هو الاحكام البالغ وهو الذي لا يتصور وقوعه وذلك بالاشهاد
وضرب الشهود الحد كانه ظهرا ثم فذقة كاذبون وان رجح واحد بعد الرجوع خذ الرجوع وحسن
ربع الدية كانه نلغيم جميعا وان نقص عدد الشهود عن اربعة خذوا لقوله تعالى ان لم ياتوا بالشهاد
فلا يكل جلد الله من الكاذبون واحصان الرحم ان يكون حرا بالاعا فلا نسلا قد نزع امره بطلان
محييا ودخل بها وما على صنف الاجصان ليكون تام النعمة سببا للنكاح الحاية والعقوبة
وقال الشافعي الاسلام ليس شرط ولا يجمع في المحض بين الجلد والرحم لان كل واحد منهما حد كاف
لان الله تعالى قال فجلدوا وفي حديث غيره رضي الله عنه الشخ والثحية اذ زنيا فارجعوا اليه
بكل ما في الله ولا يجمع البكر بين الجلد والنزع وذلك بالحديث وهو قوله عليه السلام خذوا عنه خذوا عنه
قد جعل الله لعن سبلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والنيت بالثب جلد مائة وجبر الحان
او النقر بان

هذا الحديث يدل على ان الحد لا يجمع بين الجلد والرحم لان كل واحد منهما حد كاف

هذا الحديث يدل على ان الحد لا يجمع بين الجلد والرحم لان كل واحد منهما حد كاف

الشيخ لقوله تعالى الزانية والزاني وقال الشافعي في النفي حد بالحديث وعذرنا ليس بحد لان يترك
الامام ذلك مصلحة فيغير على قدر ما يترك لان النبي عليه السلام في هيب المحدث عن مكة وعزب عمر
نصر بن الحجاج واذا زنى المريض وضاه الرحم زحم كانه لاهلاك وان كان حله الجلد لم يجلد
يتركه لانه للنسابة والحد في المرض زنا كان اهلاكا واذا زنت الحامل لم تحرق حتى تضع حملها
لان ذلك اضرا بالولد الذي لم يحسن فان وضعت ان كان حدها الجلد تركت حتى تعال نفاسها لانه لا فائدة في الانتظار
ليلا يصير الجلد مهلكا وان كان الحد هو الرحم يرحم في الحال **فصل** واذا شهد الشهود
بحد متقدم لم ينعمهم عن اقامته بعد من عرفه لم يقبل شهادتهم الا في حد القذف خاصة
عمر رضي الله عنه انما شهود شاهد واحد وعنده حضرة فانما هم شهود ضغن ولا شهادة
الحمد لان في حد القذف لا تصح الشهادة فيه الا بعد الدعوى وعرف على اجنبية فيما دون الفرج
عزير لا يحتاج الى توقيف واخذ على وطى جارية ولد وولد ولد وان قال عات انها على
حرام لقوله عليه السلام انت وما لك لا يكل فصل الاضافة ورثت شبهة دارية الحد واذا وطى
جارية ابية او امه او زوجته او وطى العبد جارية مولاة وقال علي انها على حرام خذ كانه لا شبهة
في المحل وان قال طنت انها خل لي لم يحد لوجود سبب الاشتباه ومن وطى جارية اخيه
وقال طنت انها على حلال خذ كانه ليس موضع الاشتباه وفرضت اليه غير امره وقالت
النساء انها زوجه فوطئها لا حد عليه كانه موضع الاشتباه وعليه المصير وعز امره
فراشه فوطئها فعليه الحد كانه ليس موضع الاشتباه اذ لم يكن زفت اليه ومن تزوج امرأة
لا يجوز له نكاحها فوطئها لم يحط الحد عند لي حنف رضي الله ان النكاح مباح فاو رث شبهة

هذا الحديث يدل على ان الحد لا يجمع بين الجلد والرحم لان كل واحد منهما حد كاف

هذا الحديث يدل على ان الحد لا يجمع بين الجلد والرحم لان كل واحد منهما حد كاف

اختلاف في حد القذف بين الشهود
الاختلاف في حد القذف بين الشهود

هذا الحديث يدل على ان الحد لا يجمع بين الجلد والرحم لان كل واحد منهما حد كاف

لم يجد احتمال عدم القذف وإذا قال الرجل بابتداء السماء فليس بقذف لأنه شبه بالسماء
 فيكون الطراداً ومذحاً وإن نسبته إلى عتبه أو خاله أو زوج أمته فليس بقذف لأن كل واحد هؤلاء
 يستحق أباً وزواجاً وطناً حرماً ما في غير ملكه لم يجد قاذف لأنه لم يبق محصناً والملا عتبه بولده لا محذور
 كما أن زناها هو موولد غير ثابت النسب وقذف عبد أو أمته أو كافراً بالزنا لا يخلو لأن هؤلاء
 أحصان لهم وقذف ما يغير الزنا فقال يا فاسق يا كافراً حيث غزرتنيا للعارة عنه لا احتمال
 أن يكون صادراً قال قل يا حار يا خور يا عجز وإنه لا يلحقهم العار ليقفن كذبهم **وصل**
 والتعزير أكثر تسعة وثلثون سوطاً وأوله ثلث طلقات أو ما يراه الإمام لأن المقصود لتقديسه
 والعظيم والتأديب والمراد ههنا تأديب دون الحد وأصله من التعزير الروح
 وقال أبو يوسف لم يبلغ بالقذف خمسة وسبعون سوطاً لقوله عليه السلام من بلغ خذاً في غير صيد
 فهو من العذابين وقال أبو حنيفة رضي الله عنه حد القذف على العبد بلون سوطاً فلا يبلغ وينقص
 عنه بواجب وإن حبسه بعد التعزير بخور إن رأى الإمام الصلح فيه واشد الضرب التعزير
 لأنه نقص عده فلم يخفف لم يحد التأديب ثم حد الزنا لتعاطم الجناة ثم حد الشرب لأن ثبوته
 بالجماع من الصحابة لا بالكتاب ثم حد القذف لأنه عوقب برّد الشهادة وفرضه الإمام أو غيره
 فأتى قدمه هدر لأنه باء الإمام وإذا حد المسلم في القذف سقطت شهادته وإن تاب لقوله
 تعالى ولا تقبلوا الجزية منهم شهادة أبداً وإن حد الكافر في القذف ثم أسلم قبلت شهادته لأن شهادته
 الأولى مردودة وإنما حدث له ذلك بعد الإسلام على السلم والكافر **الطريق**
السرقة وقطع
 كتاب
 إذا سرق العاقل البالغ عتق دراهم أو قيمة عتق دراهم مضروبة أو غير مضروبة

من حرز لا شبهة فيه وجب القطع لقوله تعالى السارق والسارقة فاطعوا ايديهما والعبد والخمر
في القطع سواء اطلاق النقص وجب القطع باقر مرة واجبة لان الامر بالنهي لا يرد على غلبة
الظن وجب شهادة شاهدين واذا اشرك جماعة في سرقة فاصاب كل واحد منهم عشرة دراهم
قطع الكل وان كان اقل لم تقطع لان العشرة من النصاب لان الاحاديث اختلفت فاخذنا
بأكثر النصب دراهم الحذر **فصل** لا قطع لما يؤخذ مباحا فانها دار الاسلام فالتعاقب
عاشه رضي الله عنها كانوا لا يقطعون في الشيء الباقية ولا يقطع في الخبث والحشيش والفصيص و
السهم والصيد ولا يباين سائر ما يفسد كاللواك والركبة واللبن والدم والبطيخ والفاكهة
على الشجر والزرع الذي لم يحدد ولا يقطع في الاشربة المطربة ولا في الطنبور الحجازي لانها
وعدم عصمتها ولا في سرقة المصحف لانه لا يمنع من قراءة القرآن وكذا ان كان عليه حلي لا يمنع
للمصحف ولا في الصليب من الذهب لانه لا عصمة فيه ولا في طرخي والنرد ولا قطع على سارق
الصبي الحر وان كان عليه حلي لانه ليس مال والحل يسقط ولا في سرقة العبد الكبير لانه في يد نفسه
ولا يقطع في سرقة العبد الصغير لانه مال منقوض ولا قطع في الدفاتر كلها لانها ان كانت اشعارا
او اشياء مكرهة فهي كالطنبور وان كانت كتب الحكمة والدين والفقه فهي كالصحف من فضة
والشبهة في هذا الباب كغير الدفاتر الحسرات لاني سرقة حطب ولا قيد ولا ذنب لانها ما تود
مباحة ولا ذنب ولا في طبل ولا فرار لظهور عصمتها ويقطع في السباح والغناء ولا يمسوس
الضنبل لانه لا يؤخذ مباحا في دار الاسلام واذا اتخذ من الخشب ابوابا وان قطع منها
لانه لا يؤخذ مباحا ولا قطع على خائن ولا خائنة لقوله عليه السلام لا قطع في حرسنة الجبل والحان

صالحا الا ان يكون في العدم

هذا الحديث عظيم
في بيان حكم السرقة
وأن السرقة لا تكون
إلا بغير علم المالك
بسرقة غيره

حرزنا قصر وكذلك المنسوب والمختلس لا يقطع السارق وقال الشافعي قطع حديث عائشة
رضي الله عنها سارق أموالنا كسارق حياتنا ولنا أن في اللاتية خللا في الحرز لا يقطع
السارق من بيت المال لأنه لم يشرك فيه ولا فبالللسارق فيه شركة للشبهة في الحرز
فصل ومن سرق من ابويه أو ولده أو ذي رحم محرّم لم يقطع لجواز الدخول
بيوت هؤلاء من غير إذن فلم يوجد الحرز وكذلك إذا سرق أحد الزوجين من الآخر والعبد من سيده
أو امرأة سيده أو زوج سيده والمولى من مكاتبه لأنه يجوز لهؤلاء دخول بيوت هؤلاء والحرز
على نوعين حرز لغيره كالبيوت والدور وحوزة بالحفاظ فمن سرق شيئا من حرز أو غير حرز
وصاحبه عند مجب عليه القطع لأنه محرّض عليه ولا يقطع على من سرق من حمام أو من بيت ذئب
لأنه قد دخله لعدم الحرز ومن سرق من المسجد من غير إذن قطع لأنه حرز لله
قطع على التضييف إذا سرق من إضافته لعدم الحرز وإذا انقبض البيت ودخل ناخذ
المناع ونأوله آخر خارج البيت ولا يقطع عليهما لأن الأخذ لم يدخل الحرز والدخول لم يخرج المالك
من الحرز وإن ألقاه في الطريق فخرج وأخذ قطع وكذلك إذا سرق من حمار فساقه وأخذ منه
الأخذ والأخراج وإذا دخل الحرز جماعة فتولى بعضهم الأخذ فطعوا جميعا لأن سرقة هؤلاء يكون
ولا يبرأنا يأخذونهم ومن نقب البيت وأدخل يده فيه وأخذ شيئا لم يقطع لأن الدخول فيه ممكن
فلا يعد ناقضا للحرز بل لكل تقدير وإن أدخل يده في صندوق لصيرة أو في جيب غير واحد
المال قطع لأنه لا يمكن هتك الحرز فيه بالكثر من هذا **فصل** ويقطع بين السارق
من قرأه ابن مسعود رضي الله عنه السارق والسارق فاقطعوا أيانها وتقطع من الذي كذا

هذا الحديث عظيم
في بيان حكم السرقة
وأن السرقة لا تكون
إلا بغير علم المالك
بسرقة غيره

روى وختم كونه للمالك لا هلاك فان سرق ثوبا قطع رجله اليسرى لقوله أو قطع يده
وارجله من خلاف فان سرق ثوبا لم يقطع وقال الشافعي يعزى على طرفه الأربع لقوله عليه السلام
من سرق فاقطعوه فان غادر فاقطعوه فان غادر فاقطعوه ولنا أنه لا خلاف في المنفعة فيكون
أهلا كما ويجوز في السجن حتى يتوب ويظهر على وجهه سيما الصالحين وإذا كان السارق أشل
اليدين اليسرى أو أقطع أو مقطوع الرجل اليمنى لم يقطع لأنه يرد إلى الأمان حتى تنفعه البطش
المشقة ولا يقطع السارق إلا أن يحضر السرقة منه فطالب سرقة ليطهر سرقته مال الغني فان
وهبها من السارق أو باعها أياها أو نقصت قيمتها لم يقطع لأنه لم يوجب الخصم
فصل ومن سرق عينا فقطع فيها ورزقها ثم عاد فسرقة فها ومن حالها
لم يقطع لأنه يأنع عصيته لأنه صار معصوما لله تعالى حيث قطع والقطع حق لله تعالى على
المخلص فان تغيرت حالها مثل أن يكون غزلا فسرقة فقطع فزده ثم بيع فعاد فسرقة
قطع لأنه صار شيئا آخر لا يبرأ من غضب غير كاشي آخر فتعجه انقطع حتى لا يملك عنه
وان قطع السارق والعين فائمة في يده ردّها لقوله عليه السلام على السيد ما أخذت حتى تردّها
وان كانت هالكه لم يضر عندنا لأن القطع مع الضمان لا يجتمعان وعند الشافعي لا يجتمعان
لأنه مال معصوم للمالك فيضمن لئلا ينع معصوم لله تعالى لما قطع فلا يبقى معصوما للعبد فلا
وإذا ادعى السارق أن العين المسروقة ملكه سقط القطع عنه وإن لم يبرأ منه لأن الشبهة
كافية لإدراك الحد **فصل** وإذا خرج جماعة متعين أو واحد يدر على المناع
فقتلوا قطع الطريق فاخذوا قبل أن يأخذوا مالا أو يقتلوا نفسا حبسهم المأمور حتى يحذروا
الحد

هذا الحديث عظيم
في بيان حكم السرقة
وأن السرقة لا تكون
إلا بغير علم المالك
بسرقة غيره

هذا الحديث عظيم
في بيان حكم السرقة
وأن السرقة لا تكون
إلا بغير علم المالك
بسرقة غيره

هذا الحديث عظيم
في بيان حكم السرقة
وأن السرقة لا تكون
إلا بغير علم المالك
بسرقة غيره

توبة وان اخذوا مال سلم او ذمى والمأخوذ اذا قسم على جماعة لصاحب كل واحد منهم عشرة دراهم
فصاعدا او ما يبلغ فمئة ذلك قطع الامام ايديهم وارجلهم من خلاف وان قتلوا ولم يباذوا مالا
فلم صدق الله تعالى انما جزاء الذين عاهدوا الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا
ان قتلوا او يصلبوا يعني الذي قتل يقتل والذي اخذ المال ولم يقتل يقطع يده وارجله من خلاف
والذي اخاف شقي من الارض بالجبن ان قتلوا فقتلوا اوليا ولم تلتفت الى غنومهم لان حر وان
قتلوا فقتلوا اوليا ولم تلتفت واخذوا الاموال فلا مالهم بالخير ان شاء قطع ايديهم وارجلهم من خلاف
وقتلهم وصلبهم فالقطع باخذ المال والقتل والصلب القتل وان شاء قتلهم وان شاء وصلبهم فالقطع باخذ
الاموال حيا ويبيع بطنه بريح الى ان يموت ولا يصلب اكثر من ثلثة ايام لانه يؤذى الى ابد الناس
بنته وان كان منهم حتى او مجنون او ذمى ورحم محرم من المفقود عليه سقط الحد عن الباقيين
سكان تركته او زنت شبهة وصار القتل للاوليا ان شاء قتلوا وان شاء اغتوا لان الحد ساقط وهذا
فحصان وان باشر القتل اخدم اجر الحد على جماعة لان القاتل انما يملك القتل بقوة الرد
ك
الجهاد فرض على **السير** قال الله تعالى فاقبلوا الذين لا يؤمنون بالله وقال تعالى انقروا
خفافا وثقالا وغيرهما من الآيات الواردة في الجهاد اذا قام به فريق قوم من الناس سقط عن
الباقيين لان المقصود هو اعلان كلمة الله تعالى وان لم يبق به احد لم يبق جميع الناس بغيره لعدم الخطاب
وقتل الكفار واجب وان لم يبدوا القول تعالى اقبلوا المشركين حيث وجدتمهم ولا يجحدوا على
مبني ولا عبيد ولا امرأة ولا غني ولا فقير ولا قطع لقلوبهم تعالى ليس على الاعرج حرج فان جهم العذرة

هذا الحديث يدل على ان الجهاد فرض على كل مسلم بالغ عاقل قادر على القتال ولو كان في نفسه علة تمنع من القتال لم يفي بالشرط ولا يلزم منه الجهاد
والجهاد فرض على كل مسلم بالغ عاقل قادر على القتال ولو كان في نفسه علة تمنع من القتال لم يفي بالشرط ولا يلزم منه الجهاد
والجهاد فرض على كل مسلم بالغ عاقل قادر على القتال ولو كان في نفسه علة تمنع من القتال لم يفي بالشرط ولا يلزم منه الجهاد

كل بلد وجب على جميع الناس الدفع تخرج المرأة بغير اذن زوجها والعبد بغير اذن مولاه لانه
صار فرض عين كالصلوة ويؤدى في الشريعة لان النفس الفاعلة في سبيل الله تعالى واذا قتل
المسلمون دار الحرب خاصة واعداية او حصانة غنومهم الى الاسلام فان اجابوا كفوا عن
قتالهم لقوله عليه السلام اجرت ان اقبل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فان امتنعوا غنومهم الى
اداء الجزية فان بذلواها فليهم بالسلامة وعليهم ما على المسلمين كمال فان رضي الله عنه انما
بذلوا الجزية ليكون ذما لهم كدمايينا واموالهم كما مالنا ولا يجوز ان تقابل من بلغه الدعوة الاسلام
الا ان يدعو الله قال الله تعالى ولا تكونوا معذبين حتى نبعث رسولا وبسحت ان يدعو من بلغه الدعوة
ولا يجب ذلك فان ابوا استعانوا بالله وحاربهم ونصبوا عليهم المجانيق كما نصب رسول
الله عليه السلام على الطاييف وحرقهم وارسلوا عليهم الماء وفتقوا التجارم وافسدوا زروعهم
قال الله تعالى ما قطعنا من لينة او تركناها فائمة على صلواتنا فان الله وقال تعالى ولا
يطيئون موطننا ويعيد الكفار ولا ياتون من عند قبلة الهية ولا باس بينهم وان كان لهم
اسير او ناجران اعلا كلمة الله تعالى اوجب من حياتهم الاسير وان تروا من بين
المسلمين وبالكاسير لم يكتفوا عن رعيهم ويقصدون بالزعم الكفار ولا باس باخراج السبا
للمسلمين اذا كان عسكرا عظيما يؤمن عليه لان الطاييف موال نصر كما قال عليه السلام لن تغلب
اثنا عشر الفا من قلة اذا كانت كلهم واجدة ويكره اخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليها
لان المرأة او المصحف لا يقع في ايدي الكفرة فيكون تبييها لهما يجوز ولا يقابل المرأة الا بالادب
زوجها ولا العبد الا باذن سيده الا ان يجم العذرة لان طاعة الولي والزوج واجبة ونهي

واذا قالوا لغنومهم

رسول الله صلى الله عليه وسلم

هذا الحديث يدل على ان الجهاد فرض على كل مسلم بالغ عاقل قادر على القتال ولو كان في نفسه علة تمنع من القتال لم يفي بالشرط ولا يلزم منه الجهاد

الغلو الخا...
من الغلو...
والغلو...
والغلو...

للمسلمين ان لا يغزووا ولا يفتلوا ولا يسلوا ولا يصبوا ولا يشعروا فانيا ولا مفعدا ان يضر

البنى عليه السلام عن الغدر والغلول والمثلة او قتل النساء وكذلك او قتل النساء وكذلك

الاعنى الا ان يكون لاحد من هؤلاء راي في الحرب ويكون المرأة ملكة فانه روى ان النبي عليه السلام

قتل ام قرفة ولا يقتل مجنوننا لان القتل اشد البينة فلا يجوز الا دفعا للضرر لقوله عليه السلام

الادى بيان الذب ملعون من هدم بناية الرب وان دناى الامام ان يصالح اهل الحرب وفرقا

منهم وكان في ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به لان النبي عليه السلام وادع اهل مكة فان صلحهم

وراي ان تقض الضالحة انفع بذا لهم وقابلهم لقوله تعالى واما تخافن من قوم خيانة فانهذهم على

سواء وان بدوا بخيانة قاتلهم ولم ينبذ لهم اذا كان ذلك بانفاقهم كما فعل النبي عليه السلام باهل مكة

لما نقضوا العهد وخافوا واذا خرج عبيدكم الى عسكر المسلمين فمما حذر ان النبي عليه السلام

قال في عبيد النفاق هم عتقا الله تعالى ولا بأس ان يعلف العسكر في دار الحرب والكلوا ما

وجدوه من الطعام ويستعملوا الحطب كذا السنة ويذنبوا بالدمن ويقابلوا بما يجدونه من

السلح كل ذلك بلا غش ولا يجوز ان يبيعوا من ذلك شيئا ولا يبيعوا لونه لتعلق حق الغنائم

بهم وقتل سلم منهم احراز اسلامه نفسه واوادة لقوله عليه السلام من اسلم على مال ففعله وكذلك

من اخضعت من المال وكذلك كل ما هو في يده او ودعيته في يده مسلم او ذمي كانه في

صالحا وان طهرنا على الدار فعدنا في وكذلك عمار الذي اسلم في دار الحرب

كان الدار دار الحرب وكذلك زوجته وولده الكبار في ولا ينبغي ان يباع السلاح

من اهل الحرب ولا ينجس اليهم كانه اعانه لهم على تقوية الكفر ولا يعادون الا سائر عديهم

الغلو الخا...
من الغلو...
والغلو...
والغلو...

الغلو الخا...
من الغلو...
والغلو...
والغلو...

الغلو الخا...
من الغلو...
والغلو...
والغلو...

رضي الله عنه وقال ما ينادى به من اسارى المسلمين ولا يجوز ان يسلوا ولا يفتلوا ولا يصبوا ولا يشعروا فانيا ولا مفعدا ان يضر

والغدا يجوز لقوله تعالى فاما من بعد واما فداء ولا ي جضع رضي الله عنه انه ابطال حق الغنائم في

الاسرى فلا يجوز واذا افترق الامام ببلدة عنوة فهو الجار لزمها فسمه بين المسلمين كما فعل

النبي عليه السلام بخيبر وان شاء اقر اهلها عليه ووضع الخراج عليهم كما فعل عمر رضي الله عنه

بالعراق وهو في الاسرى بالجار لزمها فقتلهم وان شاء استرقهم وان شاء تركهم حرا فادته

للمسلمين فان النبي عليه السلام من على اهل مكة فاطلهم وقتل بن قريظة واسر عامة السرايا

التي استولى عليها ولا يجوز ان يردهم الى دار الحرب لانه تقوية للكفر واذا اراد الامام العود

الى دار الاسلام ومعه مؤمن فلم يدر على نقلها الى دار الاسلام ذبحها وصرقها ولا يعقرها

لانه تعذيب الحيوان ولا يتركها لانه قوة لهم **فصل** ولا يقيم غنيمة في دار الحرب

حتى يخرجها الى دار الاسلام وقال الشافعي يجوز ان النبي عليه السلام فتح غنائم يدر يدر

ولما انه عليه السلام نهي عن بيع الغنائم في دار الحرب والغنيمة بيع والرد والمبايعة الغنيمة

سواء لان النبي عليه السلام قسم الكل اذا حققه مذبذ في دار الحرب قبل ان يخرجوا الغنيمة الى دار

الاسلام شاركون فيها لان الملك نابتا كذا بالاحرار فذو جرد المشركين في السبب ولا حق

لاهل سوق العسكر والغنيمة لانهم خرجوا للنجاة الا ان يقاتلوا **فصل** فاذا امن

رجل خزا او امرأة خزا كافرا او جماعة او اهل حصن او قريبة صح امانهم ولم يجر لاحد من المسلمين

قتلهم لقوله عليه السلام المسلمين يتكافؤون ما دموا وسعي بذمتهم او امانهم الا ان يكون في

ذكر مفصلة فينبذ اليهم الامام لقوله تعالى واما تخافن من قوم خيانة فانهذهم على سواء

الغلو الخا...
من الغلو...
والغلو...
والغلو...

الغلو الخا...
من الغلو...
والغلو...
والغلو...

ولا يجوز ان ذبح كانه لا ولاية على المسلمين وكذلك لا سيرة لانه مقهور مكره وكذلك لما جسر
الذي دخل عليه صر كانه في قهرهم ولا يجوز ان العبد عبد له حتى يرضى الله عنه الا ان ياذنه له
الولي في القتال وقال ابو يوسف وفخرهما الله يصح امانته لو رضى الله عنه انه اعلم
بامان عبد فقال امان واحد للمسلمين كيف رده كابي حنيفة رضي الله عنه انه جازع عن القتال
لمن المولى فلا تنفذ على المولى امانه كالبيع والعتاق **فصل** واذا غلب النكر على
الروم فسبوتهم واخذوا اموالهم ملكوها لان مال اهل الحرب ورفاقهم مباحة فان غلبت
على التركة خلت لنا ما نحن من ذلك كله واذا غلبوا على اموالنا واحرزوها بدارهم ملكوها والى
الشافعي لا يملكونها لان فعلهم حرام فلا يصلح سببا للملك لنا ما روى عن النبي عليه السلام انه
دخل مكة فقبل له الا ينزل ليداعك فقال وهل ترك لنا عقيل من رباع فان ظهر عليها
المسلمون فوجدها بالكون قبل القسمة في لهم غير شيء وان وجدوها بعد القسمة اخذوها بالقيمة
ان اخذوا كذلك قال النبي عليه السلام ان وجدته قبل القسمة اخذته بغير شيء وان وجدته بعد القسمة
اخذته بالقيمة وان دخل دار الحرب جزا شتره واخرجه الى دار الاسلام فما لكه بالخيار
ان شاء اخذ بالثمن الذي اشتراه الناجر وان شاء ترك لان الشكر سبب الملك كوضع القسمة
له ولا يملك علينا اهل الحرب بالقيمة من ثمننا وانما كانت اولادنا ومكاتبنا واحرارنا لان
هوكا لا يكون سبب في اسباب ذلك عليهم جميع ذلك لانهم ارقاء واذا ابن عبد مسلم
فدخل عليهم فاخذوه لم يملكوه عند أبي حنيفة وعندهما يملكون كما لو استولوا وكما لو نذر
اليهم بغير كابي حنيفة رضي الله عنهما العبد لا يخرج من دار الاسلام قبل ان يصل الى دار

الحرب فظهرت على نفسه ودار عنه يد المالك بخلاف العبد المتروك في دار الاسلام لان
بين ما قطع لظهور يد المولى عليه بخلاف البعير لانه لا يدل على نفسه **فصل** واذا لم
يكن للامام حوية تحمل عليها الغنائم لم قسمها بين الغانين قسمة ايداع ليجلوها الى دار الاسلام
ليحصل لقضوهم بقسمها ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة من الغانين لان لم يظهر لكل واحد
منهم فيه ملك ومقات والغانين في دار الحرب فلا حق له في الغنم كانه لم يملك الا بالاحراز
فان مات بعد ان اخذها الى دار الاسلام فنصيبه لورثته لانه صار شركا فيها يملك ثابت
ولا باس بان ينقل الامام في حال القتال فيقول من قبل قبلا فله سلبه او يقول لسرية جعلت
لكم الزرع بعد الحسن كذا التوارث وفيه مصلحة التقوية والتشجيع ولا ينقل بعد احراز الغنمة
بدار الاسلام الا من الحسن لتعلق حق الغانين به واذا لم يجعل السلب للقاتل فمضى حجة الغنمة
والقاتل وخير فيه سواء الاطلاق قوله تعالى واعلموا ان ما علمتم غنم من سبي الآية والسلب على القبول
من ثيابه وسلاحه وعقربه كانه الذي سلب منه واذا خرج المسلمون من دار الحرب لم يكن لهم ان
يعلقوا من الغنمة ولا ياكلوا منها وعرضه لفضل معه علف وطعام رده الى الغنمة لتعلق حق الكل
به ونقسم الامام الغنمة فيخرج خمسها ويقسم اربعة الاخماس بين الغانين للذين سبها وللراجل
سهم وقال ابو يوسف وفخرهما الله للفراس ثلثتهم كذا روى عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي عليه السلام
قسم للفراس سهمين وللراجل سهما يوم بدر ولا يسمم الفرس واحد قال ابو سفيان يظفر بين
لانه قد يفتقر الى الساق ولما انه لا يقاتل الا على فرس واحد والباقي من الغنم سواء كانه
من الخيل ولا يسمم لراجله ولا يغول ولا يغول ولا يغول ولا يغول فارتبوا ثم تقف فرسه سهم سهم فارتبوا
ههههه

اذا جاز الغانين بها
لا يملك الا بالاحراز
في دار الاسلام
فان مات بعد ان اخذها
الى دار الاسلام
فنصيبه لورثته
لانه صار شركا فيها
يملك ثابت
ولا باس بان ينقل
الامام في حال القتال
فيقول من قبل قبلا
فله سلبه او يقول
لسرية جعلت لكم
الزرع بعد الحسن
كذا التوارث وفيه
مصلحة التقوية
والتشجيع ولا ينقل
بعد احراز الغنمة
بدار الاسلام
الا من الحسن
لتعلق حق الغانين
به واذا لم يجعل
السلب للقاتل
فمضى حجة الغنمة
والقاتل وخير
فيه سواء الاطلاق
قوله تعالى واعلموا
ان ما علمتم غنم
من سبي الآية
والسلب على القبول
من ثيابه وسلاحه
وعقربه كانه الذي
سلب منه واذا خرج
المسلمون من دار
الحرب لم يكن لهم
ان يعلقوا من
الغنمة ولا ياكلوا
منها وعرضه
لفضل معه علف
وطعام رده الى
الغنمة لتعلق
حق الكل به
ونقسم الامام
الغنمة فيخرج
خمسها ويقسم
اربعة الاخماس
بين الغانين
للمن سبها
وللراجل سهم
وقال ابو يوسف
وفخرهما الله
للفراس ثلثتهم
كذا روى عن
ابن عمر رضي
الله عنهما ان
النبي عليه
السلام قسم
للفراس سهمين
وللراجل سهما
يوم بدر ولا
يسمم الفرس
واحد قال ابو
سفيان يظفر
بين لانه قد
يفتقر الى
الساق ولما
انه لا يقاتل
الا على فرس
واحد والباقي
من الغنم
سواء كانه
من الخيل
ولا يسمم
لراجله ولا
يغول ولا
يغول ولا
يغول فارتبوا
ثم تقف
فرسه سهم
سهم فارتبوا
ههههه

الاستحقاق

وقال الشافعي رحمه الله تعالى لان السبب شهود الواقعة وقد وجد راجلا لنا ان الوقوف
على الفارس والراجل حاله الحرب متغير فافهم مجازة الدرب مقامه وكذلك لو دخل
راجلا ثم اثنى فرسا استحق سهم راجل ولا سهم لمالك ولا امرأة ولا ذمي ولا جني كان هؤلاء
سكانا يكونون فلا يكونون منهم وبين الحق المائل البالغ ولكن يرضخ لهم واما الحسن فانه يسمي على الله
اسمهم سهم للسان وسهم للمساكين وسهم بآباء السبيل يدخل فقرا ذوى القربى فهم وقدرت ولا
يدفع الى اغنيائهم شي واما ذكر الله تعالى في الجنس فانه هو لا جناح الكلام يترك باسمه وسهم
عليه اللهم سقط بونه كما سقط الصفي وسهم ذوى القربى كانوا يثمنونه في زمن النبي عليه السلام
بالنصر وبعد به بالفقر دليل ما ذكر ان عليه اللام اعطى النبي المطلب وبني هاشم ولم يردوا عبد
ثمن ولا بني نوفل فجاء عثمان بن عفان رضي الله عنه وجبر من مطعم وقام انما نكر فضل
بني هاشم لما نكر الله تعالى فيهم ما نحن وبني المطلب الغزاة اليك سواء فبالا لكل عطيتهم
وحررنا فقال انهم ان يرالوا معي في الجاهلية والاسلم هكذا وشبك بين اصابعه فذل اليراد
بقوله تعالى فلهذا القربى فرب النصر فلا يكون للشافعي به منها حجة واذا دخل الواو او كانا
في دار الحرب مغيرين غير ذين الامام فاخذوا شيئا لم يمس لانهم ما اخذوا بقوة الامام وان دخلت
جماعة لها منعة فاخذوا شيئا لم يمس لانهم ما يذون لهم الامام لانهم ما يكون بحرمته الامام **فصل**
واذا دخل المسلم دار الحرب تاجرا فلا يحل له ان يتعرض بشي من امواله ولا من عياله لقوله عليه السلام
المسلمون عند شذو طهم فان غدرهم واخذ شيئا وخرج به ملكه ملكا محظورا ويومر ان يتصدق
به لانه ملكه سببا لغدره وانه حرام جدا واذا دخل الحربى اليها فستأمنه لم يكن ان يقيم في دارنا

الشافعي رحمه الله تعالى
في قوله تعالى فلهذا القربى
فانما هو لانه يسمي على الله
اسمهم سهم للسان وسهم للمساكين
وسهم بآباء السبيل يدخل فقرا ذوى القربى
فهم وقدرت ولا يدفع الى اغنيائهم شي

الشافعي رحمه الله تعالى

سنة ويقول له الامام ان ائت تمام السنة وضعت عليك الجزية فان اقام اخذت منه الجزية
لانه لا يترك سنة في دار الاسلام بلا جزية واذا ادى الجزية صار ذميا فلا يترك ان يرجع الى دار
الحرب لان الجزية خلف الاسلام فلا يتمكن من نقضها وان عاد الى دار الحرب وترك ودعة
عند المسلم اؤذنى او ذميا في ذمتهم فقد صار ذميا باحدا بالعود وما في دار الاسلام من ماله
على خطر البقاء بالمسلم او الذمي فان اسرا وقتل سقطت ذبونه وصارت للوديعه ذميا
لانه بقي ماله ولم يبق موصرا ماله باحدا والذين في الذمة حق لم يبق محترما وما وجف عليه
المسلمون من اموال أهل الحرب بغير قتال بغير فضايل المسلمين كما يصرف الخراج لانه
اخذ بقوة المسلمين **فصل** نص العرب كلها ارض عشوراهم لم يتركوا
ذمة قال الحكم في ثركي العرب اما الاسلام او السيف لقوله عليه السلام لا يجمع دينان
في جزيه العرب وصدقه من اول الغزيب والفاضية الى اخر حجة غير هذه وهذا قوله وعرضه
ما بين يمين والدنهاء ودرمل عاج الى مشارف الشام والسواد ارض خارج فحقها عمر رضي الله
عنه وقطف عليها الخراج وهو ما بين الغزيب الى عقبه خلوان ومن العلف الى عبادان
وارض السواد مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها ونصرهم فيها لان عمر رضي الله عنه لم يفسد ما ابلقها
خراجي وكل ارض سلم عليها اهلها وفتح عنوة وقسمت بين الغانمين في ارض غشير الوطيف
على المسلم العترة والعشيرة نصرف في صدقات وانه ارفع لانه ان وجد الخراج يجب
والا فلا وهذا اليق بالمسلم من الخراج الذي يجمع الى الجزية ويجب حاله اذا تمكن من الزراعة ذرع
اولم يزرع وهذا اليق بالكفار وهذا ان الكفار اذا اقرروا عليها يوظف الخراج ومن احصى رصا

اعلوا حيلهم في حسيه
قالوا اخذت ارضي
اجلوا اهلها عتقا

بردة نوا لا سراغا فان اسلم عادت على حالها وان مات او قتل على ردة استقل ما اكتسبه في حاله
 الاسلام الى ورثة المسلمين وما اكتسبه في حال ردة في اوقاف ابو سفيان محمد رحمه الله كلاهما
 ميراث لان الورثة احق باله واقرب اليه ولا يوجب حنفية رضي الله عنه قوله عليه السلام لا يورث اهل الملل
 شيئا وانما يورث من المورث المسلمون في اخرجوا باسلامهم وفي كتب الردة لا يورثون ذلك
 وان الحق بدار الحرب من ردا وحكم الحاكم الحاكم عتق مدبره وامهات ولأولاده وولدت الديون
 التي عليه وانتقل ما اكتسبه حال الاسلام الى ورثته المسلمين لانه ميت حكما قال الله تعالى او من
 كان ميتا فاحييناه اي كافرا فحييناه ويقضي الديون التي لزمته في حال الاسلام ما اكتسبه
 في حال الاسلام لانه كالميت في اخرجوا باسلامهم عند حنيفة رضي الله عنه وما لزمه من الديون
 في حال ردة يفي ما اكتسبه في حال ردة وما باعه واشتراه او تصرف فيه من امواله في حال
 ردة موقوف ان اسلم حتى عفو عنه وان مات او قتل او الحق بدار الحرب بطلت قال
 ابو يوسف ومحمد رحمه الله تصرفاته صحيحة الملك ولا يوجب حنفية رضي الله عنه انفق سبب الحلاك
 فان هذا سند الى سببه فكانه تصرف بعد زوال ملكه وان عاد المورث بعد الحكم بالحاقه الى
 دار الاسلام فواجبه في ورثته فانه بعينه اخذه لانه احق بكسبه والموتة اذا تصرف
 في ما يباح حال ردة تبا جار تصرفها لان ردة تعالست سببا للملك **فصل** ونصاركة
 بين غلب يوزع من اموالهم ضعفا يوزع المسلمين صاحبهم عمر رضي الله عنه على ذلك ويوزع
 من سائرهم ولا يوزع وصيائهم كالزكاة وما جباه الامام من اموال بني تغلب يوزع موضع الخراج
 قال عمر رضي الله عنه هذه جزية فستوها ما شئتم وكذلك الخراج وما اهداه اهل الحرب للامام

الجزية
 في حال ردة
 في حال ردة

في حال ردة
 في حال ردة

والجزية يصرف الى مصالح المسلمين فيسبدها الغيرة وتبني به الفناطر والجسور ويغطي فضاء
 المسلمين وعظامهم وعلمهم ومنه ما يكفهم ويدفع منه اوراق الغائلة وذرايعهم لانه يوزع بقوة
 المسلمين فيصرف الى مصالحهم **فصل** واذا انقلب قوم من المسلمين على بلد وخرجوا عن
 طاعة الامام دعاهم الى العود الى الجماعة وكشف عن شبهتهم كما رسل على رضي الله عنه عبد الله بن
 رضي الله عنه عنها الى الخراج ولا يبدلهم بمقاتل حتى يبدوه ما رددوه فانهم حتى يفرق عنهم
 فان كان لهم فيه اجحش على جرحهم واتبع مواليهم وان لم يكن لهم فيه لم يجز على جرحهم ولم تتبع مواليهم
 ولا تتبع لهم ذرية ولا يفسم لهم مال كذلك عن علي رضي الله عنه ولا باس بان يبايعوا بسلا حصر
 ان اخراج المسلمين اليه ويجلس امام اموالهم ولا يردوها عليهم ولا يفسمها حتى يتوابعوا فيردوها
 عليهم لانهم مسلمون ودماءهم واموالهم معصومة الا الله يحب دفع شرهم وقوتهم بغير المكن
 لا اهلككم وما جباه اهل البغي من البلاد التي غلبوا عليها من الخراج والغنم باخذ الامام ثانيا لانه الامام هو الذي يضعهم
 لان الامام انا مختص بالادب بعلته الحامية ولم يكن حاميها هذه البلاد فيما مضى فان صرفوه في حقه كانوا
 اجن من اخذ منه وان لم يكن صرفوه في حقه فعلى اهله ثمانية وبنو الله تعالى ان يعيدوا ذلك
 لانه كان هذا غضبا **كتاب الاستحسان**

الاستحسان

لا يحل للرجل ان يبيع رداءه للنساء لقوله عليه السلام حين خرج وباح رداءه ذهبت وفي الاخرى
 خبر فقال ما عجزنا ان على ذكورا متى حل لانهم ولا باس بتوشك عند حنيفة رضي الله عنه
 وقال لا يكره توشده وقد روى عن محمد بن ذكوان لانه ليس من وجهه كالي حنيفة رضي الله عنه
 قوله تعالى قل فرحتم دين الله الا به ولا يهتدي لبيس الا اطلاق ولا باس بلبس الباطل في

اللبس

من الزينة
 من الزينة

اللبس
 من الزينة
 من الزينة

في الحرب عند ما لا يرد الحديد لقوته ويكون رغبنا في قلوب الاعادي عند الحجة وفي الله
 كبره لا حلاق النقص ولا يابس لبس اللحم اذا كان سداه ابريما والجنة فطينا او خرا لانه في الحرب
 رغب في قلوب الاعادي ولا يجوز للرجال التحلي بالذهب والفضة لانه تشبه بالنساء اما الخاتم
 والمنطق وحلية السيف الفضة روي ان النبي عليه السلام كان في حجة سيفه فضة ويجوز للنساء
 التحلي بالذهب والفضة لقوله عليه السلام حل لانهن ويكره ان يكلي الصبي الذهب الحرير لقوله علم
 فما حرمنا على ذكوراتي ولا يجوز لكل والشرب والادهاق والتطيب في آنية الذهب والفضة
 للرجال والنساء لقوله عليه السلام من شرب في آنية فضة فكلنا نجس في يده نار جهنم ولا يابس
 بالآنية آنية الزجاج والبلور والعقيق كباضة العامة ويجوز الشرب في الآنية المفضضة والركوب
 على السرج المفضضة والجلوس على السرج المفضضة ويتيق موضع الفضة لانه لا يكون استنسا
 للفضة وهذا لقوله تعالى قل من حرم زينة التي اخرج لعباده ويكره للمصنف في المصنف والنقط
 لقول ابن سعور رضي الله عنه جردوا القرا ولا يابس تطيب المصنف ونفث السجود وخرجه
 بآه الذهب لانه تعظيم له ولا فضل تركه ويكره استخدام الخصال لانه اغترافا على الخصال
 المنن ولا يابس تحكما البهايم لان النبي عليه السلام سخط بكسيتين ملحين موجون وكذا الثراء الجدير
 على الخيل لان النبي عليه السلام ركب البعلة واقبضاها **فصل** ويجوز ان يقبل الهدية
 ولا ذن في قول العبد والاصنيح لان النبي عليه السلام كان يحب عوة المملوك وقيل الهدية من
 سلمان رضي الله عنه في حال رقه وقبل في العائلات قول القاسم للضرورة ولا يقبل في اخبار
 الديانات الا قول العدل لانه ضرورة فيه **فصل** ولا يجوز ان ينظر الرجل

في الحرب عند ما لا يرد الحديد لقوته ويكون رغبنا في قلوب الاعادي عند الحجة وفي الله
 كبره لا حلاق النقص ولا يابس لبس اللحم اذا كان سداه ابريما والجنة فطينا او خرا لانه في الحرب
 رغب في قلوب الاعادي ولا يجوز للرجال التحلي بالذهب والفضة لانه تشبه بالنساء اما الخاتم
 والمنطق وحلية السيف الفضة روي ان النبي عليه السلام كان في حجة سيفه فضة ويجوز للنساء
 التحلي بالذهب والفضة لقوله عليه السلام حل لانهن ويكره ان يكلي الصبي الذهب الحرير لقوله علم
 فما حرمنا على ذكوراتي ولا يجوز لكل والشرب والادهاق والتطيب في آنية الذهب والفضة
 للرجال والنساء لقوله عليه السلام من شرب في آنية فضة فكلنا نجس في يده نار جهنم ولا يابس
 بالآنية آنية الزجاج والبلور والعقيق كباضة العامة ويجوز الشرب في الآنية المفضضة والركوب
 على السرج المفضضة والجلوس على السرج المفضضة ويتيق موضع الفضة لانه لا يكون استنسا

في الحرب عند ما لا يرد الحديد لقوته ويكون رغبنا في قلوب الاعادي عند الحجة وفي الله

من الاجنبية الا الى وجهها وكيفية القول تعالى ولا يدين زينة من الا ما ظهر منها والى
 ابن عباس رضي الله عنه الكحل الخاتم يعني موضعها فان كان لا يابس من الشهوة لا ينظر الى
 وجهها الا حاجة لقول صلى الله عليه وسلم النظر الى محاسن المرأة ستم فرسحام اللبس ستم
 ويجوز للقاضي اذا اراد ان يحكم عليها وللشاهد اذا اراد الشهادة عليها النظر الى وجهها
 وان خاف ان يشتم للضرورة ويجوز للطبيب ان ينظر الى موضع المرض وينظر الرجل والرجل
 الى جميع بدنه لانه ليس يعوق الا ما ييل السرة الى الركبة ويجوز للمرأة ان تنظر الى رجل الرجل الذي ينظر
 الرجل اليه منه لان اعضاء الرجل ليست بعودة الا ما ييل السرة الى الركبة وينظر المرأة من
 المرأة ما يجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل لان اعضاء النساء ليست بعورة في حق النساء الا
 ما ييل السرة الى الركبة وينظر الرجل من امرته التي تحل له وزوجه التي كل شيء لقوله تعالى الا
 على ازواجهم او ما ملكت ايمانهم والعين في الحرمة منع للفرج فلما لم تحرم على الفرج وعلى العين
 اولى ان لا تحرم الا ان الاولى ان لا ينظر وينظر الرجل من ذوات محارمه الى الوجه والراس
 والساوق والصدر والعضدين لقوله تعالى ولا يدين زينة من الا ما ظهر منها والى
 مواضع الزينة ولا ينظر الى ظهرها وبطنها ولا يابس بان يمن ذلك اذا اراد الشراء وان خاف ان
 تر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما على جارية بناج في السوق فصر يده على صدرها وقال اشهد
 فانها رضية وراى عمر رضي الله عنه جارية متفححة فقال لها الف رجل الحار يا دارا تشبهين
 بالحار والخصي في النظر الى اجنبية كالف رجل المفض ولا يجوز للمملوك ان ينظر في يده الا الى ما
 يجوز للاجنبي النظر اليه منها لقوله تعالى الا على ازواجهم او ما ملكت ايمانهم ولست بالسيد روي

لا يجاز ان يطرحها
 للضرورة وينظر الى
 من ملكت ايمانهم
 ان ينظر اليه من ذوات
 محارمه ولا يابس

للعبد ولا مملوك بالنقص **صل** وبكره الاحتكار في اقلات لادبيين والبايع
 اذا كان في بلد يضر الاحتكار باهله لقوله صلى الله عليه وسلم المحتكر ملعون ومراحتك غلة
 ضيعته او ما جلبه من بلد آخر فليس يحكر لانه لا يستضر به الناس ولا يتعلق بصحتهم ولا ينبغي
 للسلطان ان يسعر على الناس فان النبي صلى الله عليه وسلم لم قبل له الا تسعر فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم التسعر هو الله ويكره بيع السلاح في ايام الفتنة لانه تقوية على الفتنة ولا بأس
 ببيع العصير من يعلم انه يخذله خمر لانه يصلح لامور شتى فيضاد الفساد والاختيار
كتاب اللقيط اللقيط وهو من مال
 كذا روى عن علي بن عمر رضي الله عنه فان التقطه دخل لم يكن لعينه ان يأخذ منه لانه اختص به
 يده بالسبق فان ادعى مدعي انه ابنه ثبت نسبته منه والقول قوله لان الظاهر انه صاد
 وان ادعاه اثنان ووصفوا حد ما علمه في جسده فهو ركني لانه يغلب على الظن انه الوالد
 واذا وجد في مصر من اضر المسلمين او في قرية من قرىهم فادعى في انه ابنه ثبت نسبته وكان مسلما
 تبع للدار وفي رواية يكون ذميا باتباعه للواجد وفي رواية الاسلام يخرج وان وجد في
 من قرى اهل الذمة او في بيعة او كنيسة كان ذميا باعتبار الواجد والمحل جميعا وادعى
 ان اللقيط عبده لم يقبل منه لانه حر في الاصل فان ادعى عبدا لانه ابنه ثبت نسبته وكان حر
 لانه صادق ظاهر ولا يبطل خرمه بهذا الظاهر وان ابن العبد لا يكون عبدا لاجل الال ولد
 تبع الام في الرقي والحرية فان وجد مع اللقيط مال مشدود عليه فقول له بشهاد الظاهر
 ولا يجوز تزوج اللقيط ولا تصرفه في مال اللقيط لعدم الولاية ويجوز ان يقبل الجثة له

وسلمه في الصناعة ويواجر لانها تصرفات نافعة محضة

كتاب اللقطة اللقطة امانة اذا شهد الملقط

انه ياخذها بحفظها ويردّها على صاحبها لانه محسن وما على المحسن من عيب فان
 كانت اقل من عشرة دراهم عرفها اياما والركان عشرة فصاعدا عرفها شهرا وان كانت
 مائة او اكثر عرفها حولا ولم يذكر هذا التفصيل في الاصل بل قال يعرفها حولا فان جازها
 فهو بالخيار لنسبها امضى الصدقة ونسبها ضمن الملقط لانه لم يكن مأمورا بالتصدق
 ويجوز الا لقاط في الشاة والبقر والبعير ميانة لانه لا يعرف فان اتفق الملقط عليها غير
 اذن المالك الحاكم فهو متبرع وان اتفق باعري كان ذميا على صاحبها لان اذن القاضي كاذب
 المالك واذا دفع ذلك الى الحاكم نظره فان كانت للبيعة منفعة اجرها وانفق عليها
 من اجرها نظر المالك واجبا للذابة ولن لم يكن للبيعة منفعة وخاف من تسعير
 النفقة فبها باعها وامر بحفظ ثمنها نظر المالك ولا كان الاصل الاتفاق عليها اذن في ذلك
 وحصل النفقة ذميا على مالها فاذا حضر الملقط ان يخذلها حتى يأخذ النفقة لعلق
 حقه بذات الذابة ولقطة المال والحرم سواء لان العصمة لا تتفاوت في الاموال واذا حضر
 رجل فادعى اللقطة لم يدفع اليه حتى تقع اليه لانه يرد بطلان يد الملقط واختصاصه بملكه فان
 علمه حال الملقط ان يدفع اليه لان الظاهر ان المالك لم يجبر على ذلك في القضاء لان
 الاعلام بالارصاف ليس دليل حقيقي ولا يتصدق باللقط على الغني لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا تحل الصدقة لغني وان كان الملقط غنيا لم يجز ان يشفع بها لانه مال الغني فلا يجوز الاستماع

تقول عليه السلام التقطت
 يعرفها حولا

اعطى
 انقض

به الا عند الضرورة وان كان فقيرا فلا بأس بها بان سفقها بعد التعريف ويجوز الصدق
بها ان كان غنيا عا اليه وابنه وزوجه اذا كانوا فقرا لانه حل لغير الصدقة وهذا ليس

كتاب جعل الابق

اذا ابق مملوك فردة رجل على مولاه مائة ايام فصاعدا فله عليه جعل الابق ربحا
عن ابن مسعود رضي الله عنه ان رجلا قدم بابا في من البيت فقال القوم اصاب اجر قال ابن مسعود
رضي الله عنه وجعل ان شاء وكل راسين ربعين ربحا وربعه لاقول فذكر في محاسبه
ولم كانت فتمت اقل من ربعين فبقي له بقية من الادوية لانه لو فعل بالكل لاشفع به المولى
وان ابق من الذي رد فلا شيء عليه لانه اجتمع معنى وكذا يجب له الجعل وينبغي له شهادا اذا

اخذه ليرد كما في النقطه فان كان رهنا فالجعل على الرهن لان البدل له

كتاب المفقود اذا غاب المرحل ولم

يعرف له موضع ولا يعلم الحي هو او ميت نصب القاضي من حفظ ماله ويقوم عليه يستوفي
حقه وينفق على زوجته واولاده الصغار وماله المأجور الى هذه التصرفات ولا يفرق
بينه وبين امرائه لاحتمال حيوة فاذا لم ياه في عشرين سنة من يوم ولد حكمنا بموته لان الظاهر
انه لا يبقى اكثر منه واعندت امرائه وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت وفراقت
قبل ذلك لم يثبت منه لاحتمال حيوة المفقود وموته ولا يثبت المفقود فاحداث حال

كتاب الغصب

وقد غصب شيئا له مثل فضلك في يد فعليه ضمان مثله لقوله تعالى من اعندك عليكم فاعندنا

عليه بمثل ما اعندك عليكم وان كان ما لا مثيل له فعليه فتمت لانها المثل معنى وعلى الغاصب
رد العين المغصوبة لقوله صلى الله عليه وسلم عا العين اذنت حتى ترد وان ادعى هلاكها جسد
الحاكم حتى يعلم انها لو كانت باقية لا تظهرها ايضا لا الحق الى مالكه فغن عليه بدلا واذا
غصب عقارا ففعل لم يضمنه عند ابن جعفر ولي يوفى حقه الله وعند محمد رحمه الله يضمنه
مراته غصب وقطع سقعت عن المالك لمان العين بما لها وقطع المنفعة بفعل المالك لا بغيره
الضمان كما لو منع المالك عن الاستفاد بالبيع او بالتقاضي بفعله وسكنه ضمنه بالانفاق
لانه ملاف واذا هلك المغصوب في يد الغاصب بفعله او بغير فعله فعليه ضمانه لان عليه ايضا

كتاب ضمان

الى المالك حقيقة او معنى ولم يضمن في يده فعليه ضمان النقصان **فصل** في خروج
شاة غير يغير اذنه فالكما بالخيار لغيره ضمنه قيمتها وسلمها اليه ولم يشاء اخذها ضمنه النقصان
لان الذبح فعل قليل والنقصان باقية فلم يغير المحل فبقى حقا للاول فسقط له الخيار وقهر خرق
توب غير خرقا كبر بطل عامة المنفعة فلما لم يكن ان ضمنه جميع قيمته لانه هلك معنى ولم يخرق
خرقا يسيرا ضمنه النقصان واذا تغيرت العين المغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظمها
زال ملك المغصوب من عندها وهكذا الغاصب وضمنها لانه احدث منفعة منقوصة وصير
العين هالكة معنى فصارت كاشا لها شيئا اخر وفي الجواب الضمان مراعاة حق المالك في العين
ومراعاة حق الغاصب الصلحة ولا يجل للغاصب انتفاع بها حتى يوفى بدلا حتى يكون رضاء
لما لم يكن غصب شاة فذبحها وشوها او طبخها او حط بها او غيرها او طبخها فأنزل سقفا
او صغرا ففعل آنية وان غصب ذهبافض حاد راس او دنانيرا او آنية لم يزل ملكها لغيره

والمفقود

عنها عند بيع حصة رضى الله لان الجود والصيغة في الاموال الربوية عند مفايلتها
 بجنسها لا بقتة لها وعند مفايلتها كمالها المابل وقصر غصب ساجدة في عكسها زال
 ملكها ما كلفها عنها ولزم الغاصب فيها لما مر وعند الشافعي يرد الى صاحبها لان الارض تنقص
 فغير في فيها او يني قبل له اقلع البناء والغرس وردت الى صاحبها لان الارض تنقص
 بقلع ذلك فللا ملك ان يضم له قيمة البناء والغرس مقلوعا ويكون له ان البناء والغرس
 ينجح للارض فمراعاة صاحب الاصل اولى وقصر غصب ثوبا فصبا حرا وسوقا فله
 يمين قصاصه الجوار ان شاء ضمنه قيمة الثوب بغير لانه متلف خروجه ومثل السوق
 وسلمها للغاصب وان شاء اخذها وعزم ما زاد الصبح والسمن فيها لان صاحب الثوب
 صاحب الاصل في الجارية فملك الوصف وقصر غصب ثوبا فغصبها فضمنه المالك فتمت
 ملكها والقول في القيمة قول الغاصب في ملكه ويخلف الا ان يقيم المالك بينة بالزمن
 لانا بينة اقول من العين لان البينة ملزمة واليمين طاعة وانما يملك المضمون لان المالك ملك
 الضمان فملك الغاصب المضمون تحقيقا للعدل فان ظهرت العين وقيمتها اكثر مما ضرر وفقد
 بقول المالك او بينة اقامها او ينكول الغاصب عن العين فلا خيار للمالك لانه رضى به والعقد يلزم
 اذا وجد الرضا ولزك ان ضمنه بقول الغاصب مع بينة فالملك الجوار ان شاء امضى الضمان ولو شاء
 العين ورد الغرض لانه مريض برؤاى ملكه عن العين بهذا القدر وولد الغصون وناولها ومن
 السائل المعضوم امانة في يد الغاصب ان هلك فلا ضمان عليه لانه لم يزل يد المالك عنها فوجب
 ان لا يزال بسبب يد عن الضمان تحقيقا للعدل وقال الشافعي رحمه الله مضمونه تبع الاصل

الا ان يتعدى الغاصب فيها او يطلبها ما كلفها فيه فمعه اياها لانه صار مطلا على المالك حتى لا ينافي
 وما نقصت الجارية بالولادة في ضمان الغاصب ان كان في فمنا الولد وما جبر النقصان بالولد
 ويسقط ضمانه عن الغاصب وقال زفر رحمه الله لا يجبر لانه ملك المالك فلا يجبر نقصان ملكه لانا
 ان سبب الزيان والنقصان واجد هو الولادة لان الولادة سبب زيان المال لان الولد لم يكن
 مالا قبل الولادة واذا انحسب الزيان والنقصان لا يبعد نقصانها كمال البيع ولا يضمن
 الغاصب منافع ما غصب الا ان ينقص استعماله فيغرم النقصان وقال الشافعي يضمن
 لانها منقوعة لانا انه لا مائة بين المنافع والدرهم بقا والدرهم وعدم بقا المنافع فلا يجب
 ضمانه شرعا واذا استملك المسلم خمر الذي او خير من ضمنه فتمت وقال الشافعي يضمن
 لانه لا حرمة الخمر والخمر كالوكان لمسلم لانا انها مستغنى بها للذي استغنى عا كالماء والعين ضرر
 المتلف عليه فيضمنه ^{او عصية}

الوديعة

الوديعة امانة في يد المودع اذا هلك لم يضمن لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على المودع غير الغل
 ضمان والمودع ان يحفظها لنفسه وبين غيبا له كما يحفظ مال نفسه فان خوطها بغير علم او ادعى
 ضمن لان المالك مريض بغيره لان ينعى داره حريق فيسلبها الى جاره او تكون في سيفة تخاف
 الغرق فيلقها الى سفينة اخر للضرورة وان خوطها المودع باله كنه لا يمين ضمنها لانه انما
 مال الوديعة حيث لم يبق مستغنى به وان اختلطت بماله من غير فعل فهو كمال لصاحبها لو فوج
 المخالطة فان طلبها صاحبها فخصها عنه وهو يرد عا تسلمها ضمن لان ابطال المنفعة على المالك
 وان نقض المودع بعضها ضمنه فانفق والباقي امانة في يده فان رد مثله فخلط بالباقي ضمن الجميع

بالخط وان تعدى المودع في الوديعتين كانت دابة فركبها او ثوبا فلبسه او عبدا مستخدما
او اودعها عند غيره ثم ازال التعدي وردّها الى يده ذاك الضمان وقال الشافعي رحمه الله لا يرد
لن وال عقد الوديعه لان المالك لا يرضى بكونها بده بعد خيانتها ولنا ان العودياق لا يطلق
اللفظ واذا اتى العقد ففدده بترك الخيانة الى نائب المالك فان طلبها صاحبها فجدد اياها فمضى
فان عاد الى الاعتراف لم يبرأ عن الضمان لانا بالجود انقضى العقد في حق عالم لا في حق عليه
لان جود الوديعه انما يقرر بعد ما والودع ان يسافر في الوديعه وقال الشافعي لا الية تعرض
لها على التوك لانا ما مورنا الحفظ مطلقا وقادى به وان كان كاحداك مؤنة فلما ان يسافر بها
لاطلاق اللفظ وعنده المالك ذلك للمنع دلالة وبرج هذا الى اصل لا في حنفية رضي الله عن ان اطلاق
اللفظ لا ينقضي العرف اذا كان فيه اذني تردد واذا اودع رجلان وديعة عند رجل فحضر احدهما
وطلب نصيبه لم يدفع اليه شي حتى يحضر الآخر ولا يدفع نصيبه لانه ملكه ولا يجزي حنفية رضي الله عنه في مورد
بالخط لا بالقبض واذا اودع رجل عند رجلين شيئا ما يقسم لم يحوز ان يدفع احدهما الى الآخر ولكنها
تقسمان فيحفظ كل واحد منهما نصف لانه امكنها الحفظ وفدا امر به وان كان ما لا تقسم جاز ان يحفظ
احدهما باذن الآخر لانه لا يمكنها الا جتماع عليه عاقبة الدهر فيكون المالك راضيا بالتمايز او
بتفرد احدهما واذا مال صاحب الوديعه للودع لا تسلمها الى امرئ فسلم اليها الا يضره العقد
واذا مال احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت اخر من المالك لم يضر وان حفظها في دار اخر فمضى
لانه مفدى لان المالك تنفقا وان في الحفظ **كتاب العارية**
العارية جارية وهي تملك المنافع غير عرض لغيره صلى الله عليه وسلم ليس على المستعير غير الغرضان

وإذا ما كان
فلا يضره العقد

وتصح بقوله اعترافك واعطيتك هذه الارض ومثل هذا النوع وحملك على هذه الدابة اذ لم يرد به
العبية واخذ من هذا العبد ودارك لك سكين ودارك لغيرك سكين لان هذه الالفاظ يرد بها العارية
مطلقا او مقيدة في العرف المعبر ان يرجع في العارية مئة شاة لانها تملك المنافع فبالإضافة الى
المنافع التي لم تحصل يكون امتناعا من التملك والعارية مائة ان هلك من غير تعد لم يضر وقال
الشافعي رحمه الله بضم لان فيمن نفسه كالمقبض يسوم الضمان لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على المستعير
غير الغرضان وليس للمستعير ان يوجرها استعارة لان المعبر لا يرضى به ولما ان يعبر عنه عندنا اذا
كان ما لا يحلفنا مثلا والمستعمل لان المستعير ملك المنفعة فله الخيار في الاستيفاء كالمستعمل
وعارية الدار والدار والمكيل والموزون لانه ينفع بها عادة باستهلاك العين وان استعار
ارضا لغيره فيضا او غرس جاز وللمعبر ان يرجع فيها ويكلف قلع البناء والغرس لان المنافع لم
تملك بعد فان لم يكن وقت العارية فلا ضمان عليه وان كان وقت العارية فرجع قبل
الوقت جاز المعبر ما فضل البناء والغرس لعل لان المعبر غره واجرة ردة العارية على المستعير
لانه المنفع بها واجرة ردة العين المستأجرة على الاجر ان المنفعة تحقت له واجرة ردة
العين الغضبية على العاصب ان عليه ان يعيدها الى الحالة الاولى دفعا للضرر عن المالك فان
ود العلية الى اصطبل ولكلها لم يضر لان الدابة هكذا ترد في الوديعه اذ اردتها الى دار المالك
ولم يسلمها اليه ضم لان الوجيعه ترد الى المالك غرضا **كتاب الصيد والنياح**
بحوز المصيد الكلب المعلم والفهد والبازي وسائر الجوارح العدة لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح
الآية وتعلم الكلب ان يترك الاكل لثقتان لان العلم بترك العادة يعرف وتعلم البازي ان يرجع

وإذا ما كان
فلا يضره العقد

الحلقوم والمرى ويجوز الذبح باليد طرية والمرى وبكل شيء انصر الدم الى السن القابضة والظفر
 قال صلى الله عليه وسلم كل ما انصر الدم وافر الا وداخ الى السن والظفر فانها منك الحية
 يعني الفايض منها ويستحب ان يجذبا لئلا ينشأ شفرة لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى كتب عليكم
 الاحسان في كل شيء فاذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة واذا قتلتم فاحسنوا القتل ولا تخذلوا احدكم
 شفرته ولا تخرج ذبحة من يمينه بالسكين الخارج او قطع الراس كراهة ذلك وتوكل في بطنه لانه
 تعذيب الحيوان في غير حاجة وان ذبح شاة من قفاها بقيت حية حتى قطع العروق حتى
 لو وجد الذبح وهو قطع الاوداج والحلقوم والمرى من الحي ويكره لانه تعذيب الحيوان بل يذبح
 وان مات قبل قطع العروق لم توكل لانها ماتت بذكوة الاضطرار وهو قادر على ذكوة الاختيار
 فيه وما استأنس من الصيد فذكوته الذبح وما توخش من النحر فذكوته العقر والجرح قال صلى الله
 عليه وسلم ان لها اوبدا كما اوبد الوحي فاذا وجدتم هذه الاشياء شيئا فاذكروا اسم الله عليها
 ثم كلوا لان الواجب ذالة الدم الحرام عن المأكول وقطع ما بين اللبنة واليمين الملع في ذلك فلا
 يجوز تركه الا عند الضرورة وهو ذكوة الاختيار ومجذ الحرج ذكوة الاضطرار ويستحب الابل
 النخيل لقوله تعالى فصل لربك وانحر اي خذ الجوز ويكره الذبح لانه مخالف السنة والمستحب البقر
 والغنم الذبح لقوله تعالى وقذبا به ذبح عظيم وقال الله تعالى ان تدبحوا بقرة وخروما خلا
 السنة ومن خرباقة او ذبح شاة او بقرة فوجد في بطنها جنينا ميتا لم يوكل اشعر او لم يشعر
 وقال ابو بكر الصديق ذكوة الجن ذكوة امه ولا يفسخ نفي ان الذكوة ما بين اللبنة واليمين ولم يوجز
 فصل ولا يجوز اكل ذئب من السباع ولا ذئب خلب من الطيور انتهى النبي صلى الله عليه وسلم

عن اكل ذئب من السباع او كل ذئب خلب من الطيور ولا باس بغراب الزرع لانه طاهر وعلفه
 طاهر ولا يوكل الا بقع الذي ياكل الخبث لانه لا يتنجس عن النجاسات ويكره اكل الضبع والضب
 والشعل لانه الضبع ذو ناب من السباع وقال الشافعي رحمه الله لا يكره اكل الضب لانه اكل علفا من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الضب انه امة مستحقة وكذلك
 الحشرات كلها يكره اكلها لقوله تعالى ويحرم عليهم الحيات ولا يجوز اكل لحم البعاز والحمر
 الالهية لانهم حين فتحوا خيبر والقدر يغلي بلحوم الحمر الالهية ناذى منادى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الا ان لحم الحمر الالهية وبغالها وخيلها حرام الى يوم القيامة ونود وان القدر
 القدر وما جاء في حل كل شيء من هذه الاشياء فنحن نرجح المحرم احتياطا ويكره لحم الفرس قال
 لا يكره قال بعض الصحابة كنا ناكل لحم الفرس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يكره
 رضي الله عنه قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لربكموها ولم يذكر فيه منفعة الاكل مع ان الايات
 سبقت لبيان النعمة ومنفعة الاكل قوي ولا باس كل الاربع ليجوز المروء ما اذا جاز ما لا ياكل
 لحم طهر لحمه وصلته لزال الرطوبات النجسة بالذكوة الا لا دمي لشرفه والتحذير بالحاشية
 لقوله تعالى او لحم خنزير فانه حرام وقوله الهاء كناية عن قرابة الكليات وقوله الخنزير لا اللحم
 ولا يوكل من حيوان الماء الا السمك لقوله تعالى ويحرم عليهم الحيات والسمك والحيات والبار
 مامي وانواع السمك والجراد ياكل بذا ذكوة لقوله صلى الله عليه وسلم اكلت لما ميتتان وقمان
 الميتتان الحوت والجراد والدقان الكبد والطحال ويكره اكل الطاغ منه عندنا لقوله صلى الله
 عليه وسلم ما نضب عنه الماء فكل وما طفا فلانا ناكل كما باب الاضحية

الاضحية واجبة على كل من سئل من يوم الاضحية صلى الله عليه وسلم على كل اهل بيت في
 كل عام اضحية وعقيقة وقال صلى الله عليه وسلم ضحوا فانها سنة ابيكم ابراهيم وقال الساجدي
 لا تحل لغيره صلى الله عليه وسلم ثلث كتبت على ولم تكتب عليكم ومنى لكم سنة الذبح والضحية والاضحية
 ويجب عن نفسه وولده الصغار يذبح عن كل واحد منهم شاة كذا ذكر القدوري والبدنة
 عن سبعة والبقر عن سبعة وليس على الفقير والمسافر اضحية لان الفقر عاقر وما للمسافر
 فلان الظاهر ان لا يجد الاضحية او يتولى اللحم ووقت الاضحية بعد طلوع الفجر الثاني من يوم النحر
 لقوله ايام النحر ليلة او ثلثها الا انه لا يجوز لاهل الامصار الذبح حتى يصلي الامام العبد لقوله
 صلى الله عليه وسلم الا من ضحى قبل صلوة العيد فليعد فاما اهل السواد فيجوز لهم بعد الفجر لانه
 لا صلوة في يوم العيد ومنى حادثة في ثلثة ايام يوم النحر ويومان بعد ولا يضحي بالعباءة والحواري
 والحواريات لانه لا ينسب الى المنسك ولا العجاف لقوله صلى الله عليه وسلم لا تضحي بالعباءة والبنين عرجا
 ولا بالحواري البنين عورها ولا بالمرضة البنين ضلعها ولا بالكسيرة التي لا تنقي ولا يجوز قطع
 الاذن والذنب لقوله صلى الله عليه وسلم استرقوا العين والاذن وكذلك الذن ذهاب اذن او ذنبها
 وان بقي الاكثر من الاذن والذنب جاز ويجوز ان يضحي بالحياء والحصى والتولاء لان الدم والحجم
 وسائر المقاصد تامة والاضحية من الابل والبقر والغنم بحري حر ذكركا المني فصاعدا لقوله صلح
 ضحوا بالثنيان ولا تضحي بالجزعان الا الضان فان الجذع منه بحري حر ذكركا المني فصاعدا لقوله صلح
 نعم الاضحية الجذع من الضان اذا كان ضحوا عظيما وبياكل من لحم الاضحية ويطعم الاغنياء والفقراء
 ويذبح لقوله تعالى فكلوا منها وطعوا القانع والمعتر ويستحب لغيره ان ينقل الصدقة من الثلث

او فقير متوسل

من الثلث

وتصدق بجلدها ويعل منه آلة تستعمل في البيت والافضل ان يذبح اضحيته بيده لانه كان
 يحسن الذبح قال صلى الله عليه وسلم لعل طهر صلى الله عليه وسلم فومى الى ضحكتك فاشهدك ويكره ان
 يذبحها الكفاي لانها قربة واذا غلط رجلان فذبح كل واحد اضحيته الاخر اخرجني عنها
 ولا ضمان عليهما استحبنا الوجود لاذن طاهر اكا **باب الشركة**
 الشركة على ضربين شركة اطلاق وشركة عقود فشركة الاملاك العين التي يرثها رجلان او
 يشترى بها فلا يجوز لاصدهما ان تصرف في نصيب صاحبه الا باذن وكل واحد منهما في نصيب الآخر
 كالاجنبي والضرب الثاني شركة العقود وهي على أربعة اوجه مفادصة وعنان وشركة
 الصناعات وشركة الوجوه فاما المفادصة فهي ان يشترى الرجلان فيسأويان في مالهما
 وتصرفهما ودينهما فيجوز من الحرز بالعين العاقل للمسلمين الخاصة ولا يجوز لكلالة
 فيجوز عامة كما تجوز خاصة ولا يجوز من الحرز بالملوك والابن الصبي والبالغ والابن المسلم والكافر
 لعدم التساوي بينهما والمفادصة تنفي عن التساوي وتنضم الوكالة والكفالة فيما يشترى به كل
 واحد منهما بحيث لا يتساوى ويكون الشترى على الشركة الاطعام اهله وكسوتهم لان فيه ضرورة
 وما يلزم كل واحد منهما من الدينون بدلا عما يصح فيها الاستمراء فالآخر ضامن له فان ودرت
 احداهما الا يصالح راس الشركة او وهب له ووصل الى يده بطلت المفادصة وصارت
 الشركة عناناً لغوات المساواة **فصل** ولا تنعقد الشركة الا بالدرهم والدنانير والعلوس
 النافقة والتجوز ذكر ما سوى ذلك الا ان تعامل الناس بالدين والنفقة فنصح الشركة بينهما لان
 الناس بالدين يوم هذا العقد ووقع البيع والمكسر لا للشترى الا لانه انما ثبت خلاف اليسار

قالوا لا بأس
 بذكر الاسرار
 لان ثبوتها
 لا يوجب
 الاضرار

فيقتصر على مورد الاجازة وذلك بشرط ان يقر النسي على ما كان عليه وهو الشرك
 بالنقد والراحه وان اراد الشركة بالعروض مع كل واحد منهما نصف له نصف الآخر
 لينتفع بالشركة واما شركة العنان فتعقد على الوكالة دون الكفالة ويصح التفاضل في المال
 بخلاف المعاوضة لان المعاوضة على المنفعة على المساواة وتصح ان ينساوي في المال وتفاضل
 في الربح وعلى العكس عندنا خلافا للفرع فيكون شرط فضل الربح بعض الربح بمقابلته
 عليه ويجوز ان يعقد هاكل واحد ببعض ماله دون البعض للحاجة ولا تصح الشركة الا باقتضا
 ان المعاوضة تصح به ويجوز ان يضمن احداهما ذنبا للآخر ذراعا وما استراه
 كل واحد منهما للشركة طوله ثمنه دون الآخر لانه لم يتكفل به ثم يرجع على شريكه بحصة منه ان الملك
 في نصف ذلك فاقع لشريكه واذا هلك راس الشركة او احد المالكين قبل ان يشتري بطلت الشركة
 لانه هلك امانة فلم يبق الاخر ما نصيب في راس المال واذا اشتري احدهما بآله وهلك في الآخر
 قبل الشراء فالمشترى بينهما على ما شرط وتصح على شريكه بحصة من الثمن لان عند شرائه كانت
 الشركة باقية للعقد وتبع المالكين ويجوز الشركة وان لم يخلط المال لان الجواز للحاجة ولا تصح الشركة
 اذا شرط الاضرماء لم يمتهاه من الربح لانه لم يظهر التعامل به في ذلك الزمان ولكل واحد
 من المعاوضين شريك في العنان ان يضح المالك ويدفعه مصادره ويؤكل من نصيبه في الله لان
 هذه من الجاهل ويد في المال يدا مائة لان صاحب المال رضي بقضه **فصل** في المعاونة
 الصانع فالحيا طان والصباغان لشعر كان على ان سقلا الاعمال ويكون الكسب بينهما
 فمجرد ذلك الخاصة وما سقلا كل واحد منهما على العمل بلزومه ويلزم شركه لوجوده في الشركة

فيكون
 فيكون
 فيكون
 فيكون

وان على احدهما دون الآخر فالكسب بينهما نصفان لانهما شرطان ان يكون بينهما نصفان
 فصار العامل عاملا لنفسه في النصف ونصيبا لصاحبه في النصف **فصل** في المعاونة
 شركة الوجوه فالرجلان بشركان ولا مال لهما على ان يشتريا بوجوههما ويبيعا فنصح الشركة
 على وكان كل واحد وكيل لآخرها شريفة لوجود التساوي بينهما فان شرط ان للشرك
 بينهما نصفان فالربح كذلك لا يجوز ان يتفاضلا فيه لان الربح بناء على كل المبيع ولا يجوز
 الشركة في الاحتطاب والاصطياد وما اصطاده او اصططبه احدهما فهو له دون صاحبه
 لانه توكلت بما يملكه الوكيل لنفسه قبل الاذن والتوكيل ولو اشتروا واحدا بغير الآخر
 راوية يستحق عليها المآء والكسب بينهما لم تصح الشركة والكسب كله للذي استقى وعليه اجر
 مثل الراوية لان صاحب الراوية صار اجرا راوية باجر مجبول ولما كان العامل صاحب الراوية
 فعليه اجر مثل البغل لانه صار مستأجرا للبغل بنصف ما يجود له وله مجبول والاجازة بغرض
 مجبول بوجوب فساد الاجازة وكل شركة فاسدة فالربح فيها على قدر المال لان الربح تبع للمال
 وبطل شرط التفاضل فيه لانه يلزم بالعقد والعقد فاسد واما تعدد الشركاء او ازيد
 والجوئيد بالحر بطلت الشركة لانقطاع تصرفاته في هذه الدار وليس لواحد غير الشريكين
 ان يوقى زكوة مال الآخر الا باذنه لانه ليس من الثمان فان اذن كل واحد منهما لصاحبه
 ان يوقى زكوة فاذى كل واحد منهما فالتا في ضاقت علم باذنه الاول ولم يعلم اما اذا علم فلانه
 لم يوقى زكوة واجبة على الامر فان لم يعلم فلانه غير حكى فلا يصدق العلم كالوقت وعندهما
 انه لم يعلم بقي وكذا كالغير القصدى لا يصح من غير علم الوكيل والله اعلم

فيكون
 فيكون
 فيكون

كتاب الوقف لا يزول ملك الوقف

عن الوقف عند بن حنفية رضي الله عنه ان الحكم به حكم او يعلقه بموت فيقول اذ انت فقدت
 ذارك على كذا لانه يصير بمعنى الوصية وقال ابو يوسف لم يزول الملك بمجرد القول لانه بالجعل
 لله تعالى اسقط حق نفسه فيصح الاسقاط بمجرد القول كالطلاق والعاق والحق محمد بن
 لا يزول الملك حتى يحل للوقف وليا ويسلم اليه لانه به من وجه من العباد لمصلحة مخصوصة
 فلا يتم الا بالنسبة ولا بن حنفية رضي الله عنه ان الوقف يتبع بالمنافع فلا يلزم ولا ينافي الاعان
 الا اذا كان حكمه ان المحضر يملكه بالمطوع بالحكم به كما اذا اوصى به واذا استحق الوقف
 على اختلافهم خرج من ملك الوقف ولم يزل ملك الموقوف عليه لان الوقف يحل بموت
 الملك اذ فيه وقف المشاع جازر عند بن حنفية في العاق وعند محمد بن لا يجوز كالحصة فيها
 يحل القسمة ولا يتم الوقف عند بن حنفية ومحمد بن حنبل الله حتى يحل اخر الحصة لا تسقط ابدل
 فحينئذ يتايد لانه بمعنى التملك من وجه وقال ابو يوسف لم اذا استحق حصة تسقط جازر وصار
 بعدها للفقر وان لم ينسبهم لان عند هذا اسقاط الى الله تعالى ويصح وقف العاق ولا يصح
 وقف ما ينقل ويحول وقال ابو يوسف اذا وقف ضيعة بمفرها واكثرها وهم عبيد جازر
 وقال محمد بن حنبل وقف الكراع والسلاح الا ان في الضيعة ينبغي ان يلزم تبعها للعقار
 وفي الجمل لا يلزم ويكون احسانا وقرية واذا صح الوقف لم يحل بيعه ولا تملكه الا ان
 يكون مشاعا عند بن حنفية فيطلب الشريك القسمة فتصح مقاسمتها لان فيها ضرورة وانما
 البيع والتملك فيها في مقتضى مقصود الوقف والواجب ان يتبدل من ارتفاع الوقف

قال ابو حنيفة في ملك الوقف
 وعندنا لا يملكه ولكن يصرف له
 عليه ان لا يملكه فوقفه بن حنفية
 فانما يملكه الوقف فوقفه بن حنفية
 ما لا يملكه الا الوقف وما لا يملكه على
 ملكه بن حنفية بن حنفية بن حنفية
 من العينة ح

هذا الوقف لا يزول ملكه
 لان ملكه لله تعالى
 فانما هو وقفه بن حنفية
 فانما هو وقفه بن حنفية
 فانما هو وقفه بن حنفية

بغيره شرط ذلك الوقف ولم يشترط لانه محجبا اصله حتى الفقهاء فان وقف دارا على
 ولد فالتعان على ماله السكينة لانه المنفعة به ولا ينافي لارتفاعه فان امتنع ذكر او كان
 فقرا آجرها الحاكم وعمرها من جرتها فاذا غمرت ردها الى ماله السكينة لانه لو لم يعرفها
 يبطل حق الوقف وحق صاحب السكينة اصلا وناجرا حتى صاحب السكينة اولى من ابطال حقها
 من كل وجه وما انخدم من نفع الوقف والله يصرف الحاكم على امان الوقف ان احتاج وان استغنى
 عنه امسكه حتى يحتاج الى عمارتها فيصرفه فيها لانه من اضرار الوقف فلا يجوز ان يفسده
 بن حنفية في الوقف لان الحكم الاستغناء دون العين واذا جعل الوقف غلة الوقف لنفسه
 او جعل الولاية اليه جازر عند بن حنفية لان عند الوقف اسقاط فلا ينفذ الى التسليم فيصرفه
 عنه واذا بن حنفية لم يزل ملكه عنه حتى يفرز عن ملكه بطريقه لقوله تعالى وان المساجد
 وثبت شرط ان ياذن الناس لصلوة فيها فاذا اذنا فيه واحد زال عند بن حنفية ملكه وقال
 ابو يوسف يزول ملكه بقوله جعلته مسجدا لان عند الوقف اسقاط وعند محمد بن لا يزل ملكه
 كالم يزل فيه جازر ومن بن سقاية للمسلم او خانا يسكنه بنو السبيل او رباطا او جعل
 ارضه مقبرة لم يزل ملكه عنه حتى يحكم به حكم عند بن حنفية رحمه الله لا يتبع بالمنافع لا العين
 لانهم لا يملكون العين بالاتفاق وعند بن حنفية يزول ملكه بالقول لانه اسقاط وقال محمد بن حنبل
 استحق الناس من السفاية وسكنوا الخان دار رباطا ودفنوا الفقير زال الملك لانه كالحصة
 فلا ينفذ التسليم كتاب

الحصة العينة نصيب بالاجابة

والقول والقبض عن بعض الصحابة رضي الله عنهم قالوا لا تصح الهبة الامتوتة محوزة فان

في الوقف لا يزول ملكه
 لان ملكه لله تعالى
 فانما هو وقفه بن حنفية
 فانما هو وقفه بن حنفية
 فانما هو وقفه بن حنفية

قبض الوهب له في المجلس غير من الواجب كذا لأن العينة اذن في المجلس وان قبضه بعد القبض
لم يجز الا ان ياذن له الواهب بالقبض لان ارتفاع المجلس لم يبق القول لان القول سمي
المجلس فبقوله بقبضه بقبضه ووجبت واعطيت لان هذه الفاظ صريحة في العينة
لذلك اطعناك هذا الطعام قال الله تعالى فاطعام سنن مسكيناً فلو ملك يجوز وجعلت هذا
الثوب لكر واجر نك هذا الشيء فانه روي ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز العمرى وابطل شرط العمرى
وحملتك على هذه الدابة اذا نزلت بة العينة ولا يجوز العينة فيما ينقسم لا يجوز انفسوا يصنع
فيه القبض وهبة المشاع فما لا ينقسم جائزة لان القبض لا يتصور فيها الا انافضاً وعوضاً
شخصاً فيما يقسم فالعينة فاسدة لفرض القبض فان قسمه وسلم يجوز لتمام القبض وان هب
مقتضى جنة او هبة في سهم فالعينة فاسدة لانه معدوم فان لم يجرى وسلم لم يجز لان الاول
مضاف الى المعدوم قطعاً فلغا واذا كانت العين في يد الوهب له ملكها بالعينة وان لم يكن
فيها قبض لان القبض الواجب في العينة قبض فانه فينبغي عنها كل قبض واذا هب
الابن الصغير ملكها الابن بالعتد ان قبض الاب قبض الابن وان وهب له اجنبي هبة
نت قبض الاب واذا وهب للسنم هبة قبضها ولينة له جاز فان كان في حجره قبضها
له يجوز وكذلك اذا كان في حجر اجنبي يريه قبضه لجاز وان قبض الصبي العينة بنفسه
يجوز لانه تصرف نافع محقق فيملكه كل احد يصح قابضاً له واذا وهب لسان لواء اذا
يجوز لان القابض واحد فان وهب واحد كاش لا يصح عند لي حنفية رضي الله عنه وقال لا يصح
لانها قبضتان بل في حنفية ان لكل واحد من متاعا والقبض في المشاع لا يتحقق

مصلح او اذ وهب هبة لاجنبي فله الرجوع فيها لعل صلى الله عليه وسلم الواهب حق
ما لم يملك منها الا ان يعرضه لوجود النواجب ^{في الرجوع} بل يدان متصلة لانه يصير بئلا
او يورث احد المتعاقدين او يخرج العينة من ملك الوهب له لانه يودي الى الاضرار بذلك
وان وهب هبة لذي رحم محرم منه فلا رجوع فيها لان المقصود حاصلاً وهو صلة الرحم
بخلاف لاجنبي لان المقصود منه عوض وقال الشافعي لا رجوع في هبة الاجنبي وفي هبة
القريب الرجوع وما وهب احد الزوجين للآخر لا رجوع فيه لحصول المقصود وهو الصلة
واذا قال الوهب له للواهب خذ هذا عوضاً عن هبتك او بدلاً منها او في مقابلتها قبضه
الواهب سقط الرجوع لوجود التعويض عنه وان عوضه اجنبي عن الوهب له متبرعاً
فقبض العوض سقط الرجوع لانه عوض عنه في حق الواهب واذا استحق نصف العينة
رجع بنصف العوض لانه عوض عنه كما في البيع وان استحق نصف العوض لم يرجع في العينة
الا ان يرد ما بقى من العوض ثم يرجع لان العوض وان قل يصح عوضاً الا ان له ان يرد
الباقى ثم يرجع لانه لم يرض لان يكون كله عوضاً ولا يصح الرجوع الا براضيهما او بحكم
عالم لان الملك ثبت للوهب له ولهذا لو كانت جارية محل له وطبها فلا يجوز ابطال
ملكه الا بالقضاء او الرضا واذا بلغت العين الوهوب لم استحقة مستحق قبض الوهب
له لم يرجع على الواهب بشئ اذا لم يعرضه لان الواهب لا يلزم عوضاً وضماً اطلاقاً لانه
لم يحصل له عوض عن هذا المال بخلاف البائع واذا وهب بشرط العوض غير القابض
في العوض من عملاً باسم العينة فيكون هبة ابتداءً ببيعاً انتهت لوجود العاوضة فاذا انقضا

الغير

الواهب

صح العقد وصار في حكم البيع بقر العيب وضار البروة ونحوه في الشفعة علما بحقيقة
المعاوضة والعري حايضة وهو العري في حيوة رلورته من بعد لانهم كانوا يجهلون
ويقولون اعمرتك هذا الدار يعنون بها ان هذه الدار لك عمر كما دامت فمنا فان الذي
صلى الله عليه وسلم اجاز العري وبطل شرط العري والربيعي اطلد عند لي حصة وعمر رحمهما الله
ومنا ان يقول رقتك هذه الدار لانه لا يجهل الا عان ويجهل الهبة وهو عارية الاحكام
صحت الهبة وبطل الاستئنا لان الجمل جزء وانها لا يجوز الاستئنا بغير شرط ما سئل
في الهبة والهبة لا يبطل بالشرط الفاسد كما في شرط العري **وصل** والصدق كالبهية
لا تصح الا بالقبض لانه يملك مقصود فصيح بشرط القبض ولا يجوز في مشاع كحمل القسمة واذا
تصدق على الفقير شي لا يجوز الا انفاق ولا يصح الرجوع في الصدقة بعد القبض لان المقصود ^{القبض}
وذلك حصل وفرق ان تصدق بماله تصدق بجنس ما تجب فيه الزكاة اعتبارا بانها حال الله تعالى وعن
تذرا ان تصدق بملكه لزمه ان تصدق بالجميع ويقال له امسك منه ما تنفق على نفسك عدا لك
الى ان تكتب ما افاذ الكسب ما لا تصدق بمثل ما امسك لان اسم الملك شامل للكل
فاما اسم المال مقرر بان التصديق فممنه اموال الزكاة كما في قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة
وفي قوله صلى الله عليه وسلم ها توابع عشور اموالكم

كتاب البيوع

البيع يتعدى الاجاب والقبول اذا كانا بلفظ الاضي لان كل واحد يني عن الاجاب فاذا وجب
احد المتعاقدين البيع فالآخر بالخيار لنزاعا قبل في المجلس وان شاذ رد لقوله صلى الله عليه وسلم

المشايعة بالخيار ما لم يتفرقا وايها قام عن المجلس بطل قبل القبول فاذا حصل الاجاب
والقبول لزم البيع ولا خيار لو احدى منهما الا من عيب او عدم بؤية وقال الشافعي رحمه الله ما
بالخيار بعد العقد ما لم يتفرقا ولما انا بطل حق الغير من غير رضاه فلا يجوز للمواد في البيع
ما قبل اجتماعها على الاجاب والقبول ولا عراض المشايعة لا يحتاج الى معرفة مقدارها في
حق جواز البيع لان حماها لا تنضي الى المنازعة في البيع والامان المطلق لا تصح الا ان يكون
معروفة القدر والصفة لئلا يؤول الى المنازعة المانعة من التسليم والتسلم فيعثر العقد عن
المقصود ويجوز البيع بثمن حال وموكل اذا كان الاجل معلوما لاطلاق قوله تعالى فاصل الله
البيع **وصل** اطلق الثمن في البيع كان على غالب فدا للبدل لان اللفظ عند اطلاق ينصرف الى المتعام
المتعارف فان كانت المقود مختلفة فالبيع فاسد للجحالة الا ان يبين احدها ويجوز بيع الطعام
والحبوب مكايلا ومجاذفة وباناء بعينه لا يعرف مقدار ووزن حجر بعينه لا يعرف
مقداره لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف النوعان فيعثر كيف شئتم بعد ان يكون يدايد و
باع ضربة طعام كل فقير بدرهم جاز البيع في فقير واحد عند لي حصة رحمه الله الا ان يسمي حله فقلنا
لانا لو قلنا بالعين يصير مجهولا فينصرف الى الاول لان تقدير العيب بالعم كماله الاصل وفيما يقولون
بان الثمن معلوم وعرضه قطع غلظ كل شاة بدرهم فالبيع فاسد في جميعها عند لي حصة رحمه الله
واحد او اثنين متماثلين ببول وكذلك عرض ثوبان ذراعة كل ذراع بدرهم ولم يسم خلة الثوبان
وقرنا بع ضربة على انهما مائة فقير ياتيه درهم فوجدتها اقل والمشتري بالخيار لنزاعا في وجود
بخصه ونزاعا في العقد لانه وطل انقص وله في شراء الجملة غرض صحيح وان وصدها اكثر

مكلم الجبار بطل خيان ولم ينقل الى ورثته وقال الشافعي رحمه الله ينقل لانه حق قوي كما
لقصاص لنا ان البائع رضي بان يكون ذلك برضا المورث لا الوارث وعرض عدها انه جاز
او كانت فكان ذلك بخلافه فالتشريع بالحيان لشرائه اذن جميع المورثان شاء ترك لانه ذات الوصف
ولم يرخص بالمسح الا بذلك الوصف **باب خيار الرؤية**

واذا اشترى ما لم يره فالبسح لا يقع جاز وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز لانه مجهول لنا انه معلوم
بالاخبار وله الخيار اذا رآه ان شاء اخذه ولزنا رده لمقوله صلى الله عليه وسلم من اشترى شيئا لم يره
فله الخيار اذا رآه وعرض ما لم يره فلا خيار له لان الشرع اثبت الخيار في الشراء لا في البسح ولا في نظر
الى وجه الضبر والى ظاهر التواطؤ والى وجه الدابة وكلفنا الى وجه الجارة فلا خيار له ولا لورثته
ممن المار ولم يره شيئا لانه الجبار انما اثبت لمن يره وعرضه لا يكون غير ذلك ولا لورثته
لو وقفنا سقوط الخيار على رؤيته جميع الاجزاء لبقى الخيار ابدا لانا لو اطر والدقايق لا ترى متوقف
على رؤيته المفصود اولى رؤيته البعض بيع الاعى وشراؤه جاز ولا خيار اذا اشترى لانه لم يره
خيار بجس المسح ان كان يعرف الدوق ليقوم مقام الرؤية ولا يسقط خيار في العفارة حتى يوصف
له لانه لا يقف عليه الا بالوصف وتبين انه بجس العفارة ويعرف بالمسح وعرضه ملك غيره

فالكلام الجبار ان شاء اجاز البسح وان شاء فسح وقال الشافعي رحمه الله لا ينعقد لنا ان الانعقاد
على وجه ان يضر به المالك وجب ان يكون منعقدا اعتبارا بالنظر فيما وله الاجارة اذا كان المعقود
عليه باقيا والنعقد له بحاله لانه العقد باق فله الاجارة وعرضه لا يضر به المالك وانما يضره
الاخر حاله ان يرد ما لان رؤيته احدهما لا يسقط الخيار الا في رد غير المرئ ورد الاخر

فان كان المرئ قد رده فله الخيار في رد الاخر وان كان الاخر قد رده فله الخيار في رد المرئ
فان كان الاخر قد رده فله الخيار في رد المرئ وان كان المرئ قد رده فله الخيار في رد الاخر
فان كان المرئ قد رده فله الخيار في رد الاخر وان كان الاخر قد رده فله الخيار في رد المرئ
فان كان المرئ قد رده فله الخيار في رد الاخر وان كان الاخر قد رده فله الخيار في رد المرئ

هذا هو الحق
فان كان المرئ قد رده فله الخيار في رد الاخر وان كان الاخر قد رده فله الخيار في رد المرئ
فان كان المرئ قد رده فله الخيار في رد الاخر وان كان الاخر قد رده فله الخيار في رد المرئ
فان كان المرئ قد رده فله الخيار في رد الاخر وان كان الاخر قد رده فله الخيار في رد المرئ
فان كان المرئ قد رده فله الخيار في رد الاخر وان كان الاخر قد رده فله الخيار في رد المرئ

الحق البائع ليدلله يودى الى تفرق الصفقة عليه وعرضه كوله خيار الرؤية بطل خيان لان الخيار كان
للمرئ وعرضه شيئا لم يشتره بعد دفعه فان كان على الصفقة التي رآه فلا خيار له لانه اشترى شيئا
رآه وان وجد من غير اقله الخيار لانه اشترى شيئا لم يره لان بالتغير صار شيئا اخر

باب خيار العيب اذا اطلع المشتري

على عيب كان عند البائع بالمسح فهو الخيار ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء رده لانه ما رضي له با
لتسليم بدلالة الحال وليس له ان يسلكه ويأخذ النقض ان العيب وصف ولا يقابل شي من
التمسك الا عند الضرورة وكل ما اوجب نقض التمسك عاد التجار فهو عيب والباقي والتبطل في عيب
الفراس والسرفه بالصخر عيب ما لم يبلغ فاذا بلغ فليس في الماضي بعيب حتى يعاوده بعد البيع
فكون عيبا آخر لان سبب هذه الاشياء البلية بخلاف الصخر والكبر والجز والدر عيب الجارية
لانه محل بخلافها وليس بعيب في الغلغم لانه لا يفرق الجرمه الا اذا كان مرط والدرنا وولد الدرنا
عيب الجارية دون الغلغم لان الجارية تشترى للنسل وبغير الولد بذلك في الغلغم واذا اشترى
عند المشتري عيب لم اطلع على عيب كان عند البائع فلم يره رجح نقض ان العيب ضرر ونعذر الرده
بالعيب ولا يرد العيب لانه لا يمكن رده الا انقص ما قبض لان رضي البائع ان يأخذ بعيبه وان قطع
التوبة وخاطم او صبغها او لبت السوتق بسنن لم اطلع على عيب رجح نقض ان العيب ضرر ونعذر الرده لجن

الشروع وليس للبائع ان يأخذ وعرضه اشترى عيبا فاعتقه او مات ثم اطلع على عيب رجح نقض
لنعذر الرده فان قبل المشتري العيب وكان طعاما فاكله لم يرجح بشي في قول ابن حنبل رضي الله عنه
وعندهما يرجح نقض ان العيب ضرر ونعذر الرده ولا يرجح حنبل رضي الله عنه ان الرده نعذر ليعال المشتري

فان كان المرئ قد رده فله الخيار في رد الاخر وان كان الاخر قد رده فله الخيار في رد المرئ
فان كان المرئ قد رده فله الخيار في رد الاخر وان كان الاخر قد رده فله الخيار في رد المرئ
فان كان المرئ قد رده فله الخيار في رد الاخر وان كان الاخر قد رده فله الخيار في رد المرئ
فان كان المرئ قد رده فله الخيار في رد الاخر وان كان الاخر قد رده فله الخيار في رد المرئ

هذا هو الحق
فان كان المرئ قد رده فله الخيار في رد الاخر وان كان الاخر قد رده فله الخيار في رد المرئ
فان كان المرئ قد رده فله الخيار في رد الاخر وان كان الاخر قد رده فله الخيار في رد المرئ
فان كان المرئ قد رده فله الخيار في رد الاخر وان كان الاخر قد رده فله الخيار في رد المرئ
فان كان المرئ قد رده فله الخيار في رد الاخر وان كان الاخر قد رده فله الخيار في رد المرئ

فلا يظهر حق البائع فلا يجوز المصير الى نقصان العيب ومن باع عبدا فباعا المشتري
لم رده عليه بعب فان قبله بقضا القاضي فلما ان برده لان البيع الباطل انفسخ وان قبله بغير قضا
القاضي فليس له ان يرد له لانه بيع جديد فقد ملكه المشتري ملكا اخر وفراش من عبدا
وشروط البراءة من كل عيب فليس له ان يرد له بعيب لوجود البراءة وكذلك لو لم يسم العيوب

باب البع الفاسد

اذا كان احد العوضين وكلما محترقا فالباع فاسد كالبيع بالمينة او بالدم او بالخنزير
او الخمر وكذلك اذا كان غني بمملوك كالخنزير وسبع ام الولد والمدير والمكاتب لان التملك لا يتصور
الا بالبيع بالخنزير والخنزير لانه يكون فاسدا فاما سوا ذلك فالباع باطل ولا يجوز بيع المملوك قبل
ان يضطاد ولا بيع الطير في الهواء ولا بيع الحمل ولا النجاس ولا بيع اللبن في الضرع لانه محتمل
ومن مفرجه الغرر والصوف على ظهر الغنم لانه لا يعلم موضع القطع والذراع من الثوب والذراع
في السفك لا يجوز وسبع النمر على رؤس النجمل كحجره نمر او الجوز البيع بالفا الحمر والملا مسنة
لانه يعلق التملك بخطر فيكون قاتلا ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين لانه غرر وفراش عبدا على ان
يعتق المشتري او يدره او يكاتبه وامر على ان يشتريها فالباع فاسد لانه بيع وشروط وكذلك
لو باع عبدا على ان يستخدمه البائع او دارا على ان يسهلها او على ان يقضيه المشتري حررهما
او على ان يحدد له هدية ومن باع جارية على ان يسلمها الى راس الجمع الشهر فالباع فاسد
لان ترك التسليم شافي من قبض العود ومن باع جارية الاحلها فسد البيع لان البيع باطل بشرط
الفاسد كالحال في حصة وفراش من ثوبا على ان يقطع البائع ويخطه فيصا او قبلا او ثوبا

هذا هو البيع الفاسد
لان البيع باطل بشرط
الفاسد كالحال في حصة
وفراش من ثوبا على ان
يقطع البائع ويخطه فيصا
او قبلا او ثوبا

اي انظر ما
اجعل في
تفصيل

عيا ان يحذوها او يشتريها فالباع فاسد لانه بيع وشروط والبيع الى البيروز والمصرحان يوم
البضار وفطر اليهود اذا لم يعرف المتبايعان ذلك فاسد لهما لانه الاجل ولا يجوز البيع الى
الحصاد والدياس والقطاف وقدم الحاج لان الاجل مجهول فان تراضيا باسقاط الاجل
قبل ان ياضا لئلا يفسد الحصاد والدياس وقبل قدوم الحاج جاز البيع لان التسليم قد زال
واذا قبض المشتري في البيع الفاسد باع البائع وفي العقد عوضان كل واحد منهما مال ملك البيع
ولزمه قيمته ولكل واحد من المتعاقدين فسخه دفع السبب الفاسد فان باعه المشتري نفذ بيعه
عندنا وقال الشافعي به لا يفسد لان عند البيع الفاسد لا يفسد الملك لانه منتهى عند فيكون
منفوخا ولنا انه عند الملك عند انصال القبض به لوجود التملك والتملك من المتعاقدين
واذا باع المشتري شيئا فاسدا انقطع حق البائع الاول لتعلق حق المشتري الثاني ومن جمع بين
حرر وعبد او شاة ذكية وميتة فباعها بطل البيع فيها لان البيع لا يصح في الحر والميتة اصلا
فيستحق العود على العبد ابتداء بنصيبه من القيمة وانه لا يجوز للجهالة ومن جمع بين عبد وقبلة
او بين عبد وعبد غير فباعها صح البيع في العبد بخصته من الثمن لان المدير وعبد الغير
مملوكان فيستحق العود عليهما الا ان يفسد التسليم ففي العقد بخصته العبد من الثمن والجهالة
الطارئة لا تفسد العقد ونفي رتبة الدين عليه ولم عن التجزئ عن التسليم على يوم غير
لما فيه من الضرر وعن يلق الجلب لما فيه من نفعه من سائر ما اورد من وتضييق الامر على
الحاضرين ونفي عن بيع الحاضر للبايع والبيع عند اذن الجهة لكن لقوله تعالى وقدر البيع
ولا يفسد العقد بخذه لاشياء لان اسباب الفساد منفصلة عنها وجودا وعدما وفراش ملك

هذا هو البيع الفاسد
لان البيع باطل بشرط
الفاسد كالحال في حصة
وفراش من ثوبا على ان
يقطع البائع ويخطه فيصا
او قبلا او ثوبا

ملوك من صغبر بن ادم ما ذرهم محرم من الاخر لم يفرق بينهما وكذلك اذا كان احد ما كبيرا
 فان فرق كره ذلك لقول الله عليه وسلم من فرق بين حبيب وحبيبة فرق الله بينهم
 وبين احبته يوم القيامة ويجوز العقد وان كانا كبيرين فلا بأس بالفرق لان الفرق بين الكبيرين
 لا يحقق لامكان الزمان **باب** **الاقالة**
 هي جارة في البيع مثل النسيء الا ان شرط الكثر منه او اقل فالشرط باطل لان الاقالة رفع
 العقد الاول فيكون على الوجه الذي انعقد وبرد مثل الثمن الاول ومن فتح في حق المتعاقدين
 بيع في حق غيرهما لانها قصد الباعه فسخا وهو صحيح فبقيد لوجود مبادلة المال بالمال بالشيء
 فجعل فسخا في حقها ببعائي حق غيرهما وهلاك الثمن لا يمنع صحة الاقالة كما لا يمنع صحة البيع
 وهلاك المبيع لمع وان هلك بعض المبيع جازت الاقالة في باقيه كما في البيع
المراجعة والتولية
 المراجعة نقل ملكة بالعقد الاول بالنسيء الاول مع زيان رجح والتولية نقل ملكة بالعقد
 الاول بالنسيء الاول من غير زيان ولا ينص المراجعة والتولية حتى يكون الثمن ماله مثل لاه لولم
 يعرف له مثل بتعديده المراجعة والتولية ويجوز ان يضيف الى راس المال اجرة القطار والبيع
 والطارز والقدار اجرة الحال في حال الطعام ويقول فام على بكذا ولا يقول شريته بكذا حتى
 لا يكون كذبا وانما ينضم لجران عادة التجار بالثمن كذا لا شيا فان اطلع المشتري على خباية
 في المراجعة فهو بالخيار عند لي حنفية رضي الله عنه ان شاء اخذ جميع الثمن وان شاء رده وان
 اطلع المشتري على خباية في التولية اسقطها من الثمن وقال ابو يوسف رحمه الله يحيط منهما لانها

ملوك من صغبر بن ادم ما ذرهم محرم من الاخر لم يفرق بينهما وكذلك اذا كان احد ما كبيرا
 فان فرق كره ذلك لقول الله عليه وسلم من فرق بين حبيب وحبيبة فرق الله بينهم
 وبين احبته يوم القيامة ويجوز العقد وان كانا كبيرين فلا بأس بالفرق لان الفرق بين الكبيرين
 لا يحقق لامكان الزمان

ملوك من صغبر بن ادم ما ذرهم محرم من الاخر لم يفرق بينهما وكذلك اذا كان احد ما كبيرا
 فان فرق كره ذلك لقول الله عليه وسلم من فرق بين حبيب وحبيبة فرق الله بينهم
 وبين احبته يوم القيامة ويجوز العقد وان كانا كبيرين فلا بأس بالفرق لان الفرق بين الكبيرين
 لا يحقق لامكان الزمان

ملوك من صغبر بن ادم ما ذرهم محرم من الاخر لم يفرق بينهما وكذلك اذا كان احد ما كبيرا
 فان فرق كره ذلك لقول الله عليه وسلم من فرق بين حبيب وحبيبة فرق الله بينهم
 وبين احبته يوم القيامة ويجوز العقد وان كانا كبيرين فلا بأس بالفرق لان الفرق بين الكبيرين
 لا يحقق لامكان الزمان

ملوك من صغبر بن ادم ما ذرهم محرم من الاخر لم يفرق بينهما وكذلك اذا كان احد ما كبيرا
 فان فرق كره ذلك لقول الله عليه وسلم من فرق بين حبيب وحبيبة فرق الله بينهم
 وبين احبته يوم القيامة ويجوز العقد وان كانا كبيرين فلا بأس بالفرق لان الفرق بين الكبيرين
 لا يحقق لامكان الزمان

ملوك من صغبر بن ادم ما ذرهم محرم من الاخر لم يفرق بينهما وكذلك اذا كان احد ما كبيرا
 فان فرق كره ذلك لقول الله عليه وسلم من فرق بين حبيب وحبيبة فرق الله بينهم
 وبين احبته يوم القيامة ويجوز العقد وان كانا كبيرين فلا بأس بالفرق لان الفرق بين الكبيرين
 لا يحقق لامكان الزمان

فراضيا على اعتبار الثمن الاول وقال محمد بن حنبل فيهما لانها انصاعا هذا الثمن ولو حنيفة رحمه الله
 على الدليلين في العقدين ومن اشترى شيئا ما سفل ويجوز له لم يجز بعه حتى يقبض لقوله
 صلى الله عليه وسلم انه يخر عن اربعة عن بيع ما لم يقبضوا وعن بيع وشرط وبيع
 وسلف وعن رجح ما لم يضمن ويجوز بيع العفار قبل القبض عند لي حنفية والي يوسف
 رحمه الله وعند محمد بن لا يجوز بالحدث لهما ان هلاك العفار قبل القبض حال فلا يرد
 الى الغرر ومن اشترى شيئا ما سفل او موزونا موازنة فاكنا او انزله ثم باعه مكابلة
 وموازنة لم يجوز لشرى منه ان يبيعه ولا ياكله حتى يعيد الكيل والوزن له صلى الله
 عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجرى فيه صاع الباع وصاع المشتري والنصف من الثمن
 قبل القبض جائز لان الشرع ورد في المبيع لاحتمال الهلاك والهلاك لم يوجد في الثمن لانه
 دين ويجوز للمشتري ان يزيد الباع في الثمن ويجوز للبائع ان يزيد في المبيع وقال الشافعي رحمه الله
 لا يجوز لانه ملكه فكيف يبدل العوض بمفاد ملكه لنا انه امكن تجوز نص فيهما فيجوز
 ويجوز ان يحظر الثمن وسعوا في الاستحقاق الباقي لانه التحق باصل العقد فغرماع بين
 حال ثم اجله صاحبه اجلا معلوما صار مؤجلا لان التأجيل التحق باصل العقد وكل من
 حال اذا اجله صاحبه صار مؤجلا الا الفرض فان تأجيله لا يصح لان صحة التأجيل فيه
 يوقى الى بيع الدرهم بينهما باجل واحد ربوا **باب** **الربوا**

الربوا

الربوا محرم في كل كيل او موزون بيع بحنيفة متفاضلا فالعلة فيه عندنا الكيل الجنس
 او الوزن مع الجنس فاذا بيع الكيل او الوزن بحنيفة مثلا بمثل الفصل ربوا العلة فيه

الربوا محرم في كل كيل او موزون بيع بحنيفة متفاضلا فالعلة فيه عندنا الكيل الجنس
 او الوزن مع الجنس فاذا بيع الكيل او الوزن بحنيفة مثلا بمثل الفصل ربوا العلة فيه

حان البيع وان تفاضل لم يحوز البيع لقوله صلى الله عليه وسلم الخطه بالخطه مثل غنل بديل
 والفضل ربوا والعلة فيه القدر مع الجنس لا بها اذا استويا فقد استويا صون واذا
 استويا جنسا فقد استويا معنى واذا استويا حرم الفضل لان اشتراطه يكون سببا للمنازعة
 وقال الشافعي رحمه الله العلة فيه الطعم او الثمينة والجنس شرط تعليقا لا اشتراطا فانما
 كما يكون سببا للجز والخطر ولا يجوز بيع الجنين بالردن مما فيه الردوا الا مثلا مثل لقوله صلى الله عليه وسلم
 جئت هاوردتها سوا واذا عدم الوصفان الجنس والمعنى المضموم اليه في التفاضل والنسب كما
 الخطه بالدرهم واذا وجد احرم التفاضل والنسب واذا وجد احدهما وعدم الآخر حل التفاضل
 نحو ان يبيع هرويا بغيره وبين يدايد وحرم النساء لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف النوعان
 فيسحقا كيف شئت بعد ان يكون يدايد ولاخير في النساء وكل من ينقض رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كما انه مكيل فهو مكيل ايدوان ترك الناس الكيل فيه مثل الخطه والشعر والنم والملح وكل ما يقع
 على تحريم التفاضل فيه وزنا فهو موزون بل مثل الذهب والفضة لان طاعة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم واجبة وما لم ينقض عليه يعتبر عا دات الناس فيه وعقد الصرف ما وقع على الاثان
 يعتبر فيه قبض عوضه في المجلس لقوله صلى الله عليه وسلم الفضة بالفضة هاوها وما سواها مما فيه الردوا
 يعتبر فيه النعنان ولا يعتبر فيه التفاضل لانه يصير عينا بالنعنان والدراهم لا تعتبر الا بالتفاضل
 ولا يجوز بيع الخطه بالدينق ولا بالسوق لانه خطه من جردون وجه فلا يفر التساوي
 كدلا والنسابة كدلا لا يعرف من الدينق والخطه ويجوز بيع اللحم بالجنين عند جرحه من اللحم
 يوسف رحمه الله وعند محمد لا يجوز الا وان يكون اللحم الصافي اكثر مما في الشاة من اللحم محمد رحمه الله

ان اللحم في الحيوان غير معلوم فلا يجوز بيع اللحم به الا بطريق الاعتبار كبيع الزيت الزيتون
 والسهم بالشيرج لا يجوز بالانفاق الا وان يكون الزيت والشيرج الحاصل كنز الذي
 في الزيتون والسهم فيكون الدهن مثله والباقي بقا بلة الشيرج فاما اذا كان عا السواد لا يجوز
 لان الدهن بالدهن والتفل ربوا وكذا لو كان الشيرج الحاصل قل مما في السهم لانه يكون التفل
 وفضل الدهن ربوا وكذلك اذا كان لا يدرى لا يجوز لان عدم الجواز في وجهين ويجوز بيع
 الرطب بالتمر مثلا بثلث والعنب بالزبيب ويجوز بيع اللبان المختلف بعضها ببعض متفاضلا
 وكذلك البان البقر بالبان الغنم وقل الدقل كل العنب لا خلا والجنس ويجوز بيع الجوز
 بالخطه والدينق متفاضلا لا خلا والجنس وعن ابي حنيفة رضي الله عنه انه لا يجوز ولا
 ربوا بين المولى وعبد لان ملك العبد له ولا بين المسلم والحربي في دار الحرب لانه غير معصوم

باب السلم

السلم جارية الكليات والمودعات والمعدودات المقاربة كالجوز والبيض وفي المذروعات لانه بيع اجل فقد
 فلا بد من ان يكون معلوما مضبوطا لا يلاؤد في الجهالة الى المنازعة المانعة من التسليم
 والتسليم ولا يجوز السلم في الحيوان وقال الشافعي رحمه الله يجوز اذا اوصف وصفين بيمينه
 فغيره كما في الكرايس لنا نهي النبي صلى الله عليه وسلم في الحيوان ولا يجوز السلم في اطراف
 الحيوان ولا في الجلود عدا ولا في الخطب خرما ولا في الرطبة خرزا لانه جهالة ولا يجوز
 السلم حتى يكون التسليم فيه موجودا من حين العقد الى حين الحبل وقال الشافعي رحمه الله يجوز لوجود
 القدر عا التسليم اذا كان موجودا عند الحبل لانه محتمل انه يتحل موت من عليه السلم

السلم جارية الكليات والمعدودات المقاربة كالجوز والبيض وفي المذروعات لانه بيع اجل فقد
 فلا بد من ان يكون معلوما مضبوطا لا يلاؤد في الجهالة الى المنازعة المانعة من التسليم
 والتسليم ولا يجوز السلم في الحيوان وقال الشافعي رحمه الله يجوز اذا اوصف وصفين بيمينه
 فغيره كما في الكرايس لنا نهي النبي صلى الله عليه وسلم في الحيوان ولا يجوز السلم في اطراف
 الحيوان ولا في الجلود عدا ولا في الخطب خرما ولا في الرطبة خرزا لانه جهالة ولا يجوز
 السلم حتى يكون التسليم فيه موجودا من حين العقد الى حين الحبل وقال الشافعي رحمه الله يجوز لوجود
 القدر عا التسليم اذا كان موجودا عند الحبل لانه محتمل انه يتحل موت من عليه السلم

وحليته خمسون فدرهم فغيره خمسين جاز البيع وكان القبض حصّة الفضة وان لم يبين ذلك وكذلك
 لن قال خذ هذه الخمسين من فضة لانه لو صرف الى الفضة يجوز العقد ولو صرف اليها او الى النصل
 او الى الجفن او الجابل فسد في شيء من الفضة لوجود الافتراق قبل التقابض وان لم يتقابضه افتراقا
 بطل البيع في الحلية لانه صرف واما السيف فان كان لا يخلص الا بضر فسد فيه ايضا كما لو باع حذاء
 في سقف وان كان لا يخلص بغير ضرر جاز البيع في السيف وبطل في الحلية لعدم التقابض فمراعى
 فضة وقبض بعض شيء ثم افتراق بطل البيع فيما لم يقبض في صح فمما قبض وكانا لانا مشتركا
 بينهما وان استحق بعض الينا فالشركة بالجواز لشرائها اذا لم ياتي بحسنة او ردة لانه تعيب
 بعيب الشركة من غير ضمانة وان باع قطعة فخر فاستحق بعضها اذا باع بحسنة واجاز له لان
 الشركة فيها ليس بعيب الا ان كان لا يستحق التفرق والاكذلك لانا او مراعى درهم ودينار
 بدرهم ودينارين يجوز البيع ويجعل الجنس محلا وتصحها للعقد وفي خلاف الشافعي وزفر
 ومراعى اصد عشر درهم بعشرة ودينار جاز البيع والعشرة بثلاثها والدينار بدرهم تصحها للعقد
 ويجوز بيع درهم صحيح ودرهم غليظ بدرهم صحيح ودرهم غليظ بجوز العقد اذا كان الغالب
 على الدرهم الفضة في درهم لان فدل الغش لا يخرج منه الدرهم لانه لا يخلو غالب درهم الناصر
 عن فدل غش وان كان الغالب على الدينار الذهب في ذهبت ويعتبر فيها خراج النفاصل
 مما يعتبر في الجياد وان كان الغالب عليها الغش فليس حكم الدرهم والدينار فاذا بيعت بحسنة
 متفاضلا جاز ونص في الفضة الى خلاف حسم لان الغش معتبر في الفضة معتبر في ما يملكها
 واذا اشترى بها سلعة ثم كسدت فترك الناس المعاملة بها قبل القبض بطل البيع وحسنت

قوله في الشركة...
 قوله في البيع...
 قوله في العقد...
 قوله في الغش...
 قوله في الدرهم...
 قوله في الدينار...
 قوله في الذهب...
 قوله في الفضة...
 قوله في الجياد...
 قوله في النفاصل...
 قوله في الجياد...
 قوله في النفاصل...
 قوله في الجياد...
 قوله في النفاصل...

وقال ابو يوسف عليه قمتها يوم البيع لانه المضمون بالبيع وقال محمد بن علي قمتها آخر تعامل الناس بها
 لانه انقل من النقديّة الى غيرها الآن ويجوز البيع بالفلوس ولو كانت نافذة جازا البيع وان لم يبين
 لانه لا غرض له في تعيينها اذا كانت سواء واذا كانت كاسد لا يجوز البيع بها حتى يعين
 لانه سلعة تختلف الغرض به واذا باع بالفلوس النافق ثم كسدت بطل البيع عند ابن حنيفة
 لان الكساة هلاك ولا يعرف ما يوازيه من القيمة ومن اشترى شيئا بنصف درهم فلوس طار
 وعليه ما يباع بنصف درهم من الفلوس لان المقصود من نصف درهم الفلوس هذا ولو دفع
 الى صير في درهمين وقال اعطني نصف الاخذة ونصف درهم فلوس طار البيع وكانت الفلوس
 والنصف الاخذة بدرهم تصحها للعقد **كتاب الشفعة**
 وهي واحة للخليط في نفس المبيع ثم للخليط في حق المبيع وهو الشرب والطريق فخر الجار
 للشركة في الطريق والشرب والجار شفعة مع الخليط في انا والشفعة لله الشركة ولو كان
 الخليط والخليط اولى من الجار فان سلم الخليط فالشفعة للشركة فان سلم اخذها الجار لقول الله
 عليه وسلم الجار احق بشفعة دواء سعد بن مالك رضي الله عنه حين عرض داره على جاره ليشريها
 باقرنا شتر وقال الشافعي لا شفعة للجار لقوله صلى الله عليه وسلم انا الشفعة انا الشفعة
 فيما لم يقع والجار والمقابل لا شفعة له لانه لا يبيع جارا مطلقا والشفعة تجب بعد البيع وتستقر
 بالاشهاد وتلك الاضداد استلها المشتري او حكم بها حاكم لان سبب تحقق الضرر من اضرار
 البيع فوجب بعد البيع بقول الشافعي بغيره وتستقر بالاشهاد لان التوكيد بطل وقال صلى الله عليه وسلم
 الشفعة لكل العقار وتلك الاضداد لان الملك ثبت للشركة لوجود سبب تحققه لان الشفعة

قوله في الشركة...
 قوله في البيع...
 قوله في العقد...
 قوله في الغش...
 قوله في الدرهم...
 قوله في الدينار...
 قوله في الذهب...
 قوله في الفضة...
 قوله في الجياد...
 قوله في النفاصل...
 قوله في الجياد...
 قوله في النفاصل...
 قوله في الجياد...
 قوله في النفاصل...

وان كان الشفع بطلت شفيعته لان حق الملك ثبت له بخلاف القياس وان كان المشتري لم يملك
 لان حق الحق قائم واذا باع الشفع ما يشفع به قبل ان يقضي له بالشفعة بطلت شفيعته لانه لم يملك
 عند القضاء لانه لم يبق السبب عند القضاء **فصل** ولا شفعة لو كان
 البائع لان الوكيل اصل في حقوق البيع والبائع تارك للملك والمجاورة فلا يشترط فيه وكذلك
 ان ضمن المدين عن البائع للمشتري ووكيل المشتري اذا ابتاع فله الشفعة كالمشتري ومن
 باع بشرط الجبال فلا شفعة للشفيع لانه لم يخرج به عن ملك البائع فان استوفى الجبال وجبت
 الشفعة فان اشتري بشرط الجبال وجبت الشفعة لان الملك خرج عن البائع والشفعة تعلق
 بخروج الملك عن البائع وعن ابتاعه اذا اشترا فاسدا فلا شفعة فيها لان الملك للبائع فان سقط
 الفسخ وجبت الشفعة لثبوت الملك للمشتري بالمعاوضة فان باعها ذمي بخار وخبر وشيخ
 ذمي اخذها بمثل الحر وقيمة الحر وان كان شفيعها مسلما اخذها بقيمة الحر والحرير والعقد
 تسلمها ولا شفعة في الصبة الا ان يكون عوضا بشرط لان الصبة بالعوض المشرط فيها
اخرا **وصل** في الثمن اذا اختلف الشفع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري لانه يملك الثمن
 حق اقلك للشفع لا بهذا القدر فان اقاما البيينة فالبيينة للشفع عند بلج حسم ومحمد رحمهما الله
 لانه ثبت حق الملك وعند بلج بيينة المشتري لانه ثبت الثمن وان ادعى المشتري ثمن
 وادعى البائع اقل منه ولم يقض الثمن اخذها الشفع باقال البائع وكان ذلك خطأ عن المشتري لان
 البائع لو لم يخط وادعى الثمن كان قبض الثمن اخذها باقال المشتري ولم يلفظ الى قول البائع لانه لا ينفذ قول
 الغير في الغير لا بولاية واذا خط البائع عن المشتري فبعض الثمن سقط وذكر عن الشفع ان الحق

في البيع والشراء
 وان كان المشتري لم يملك
 لان حق الحق قائم
 واذا باع الشفع ما يشفع به
 قبل ان يقضي له بالشفعة
 بطلت شفيعته لانه لم يملك
 عند القضاء لانه لم يبق السبب
 عند القضاء

في البيع والشراء
 وان كان المشتري لم يملك
 لان حق الحق قائم
 واذا باع الشفع ما يشفع به
 قبل ان يقضي له بالشفعة
 بطلت شفيعته لانه لم يملك
 عند القضاء لانه لم يبق السبب
 عند القضاء

في البيع والشراء
 وان كان المشتري لم يملك
 لان حق الحق قائم
 واذا باع الشفع ما يشفع به
 قبل ان يقضي له بالشفعة
 بطلت شفيعته لانه لم يملك
 عند القضاء لانه لم يبق السبب
 عند القضاء

٩٩
 وان كان المشتري لم يملك لان حق الحق قائم واذا باع الشفع ما يشفع به قبل ان يقضي له بالشفعة بطلت شفيعته لانه لم يملك
 عند القضاء لانه لم يبق السبب عند القضاء **فصل** ولا شفعة لو كان
 البائع لان الوكيل اصل في حقوق البيع والبائع تارك للملك والمجاورة فلا يشترط فيه وكذلك
 ان ضمن المدين عن البائع للمشتري ووكيل المشتري اذا ابتاع فله الشفعة كالمشتري ومن
 باع بشرط الجبال فلا شفعة للشفيع لانه لم يخرج به عن ملك البائع فان استوفى الجبال وجبت
 الشفعة فان اشتري بشرط الجبال وجبت الشفعة لان الملك خرج عن البائع والشفعة تعلق
 بخروج الملك عن البائع وعن ابتاعه اذا اشترا فاسدا فلا شفعة فيها لان الملك للبائع فان سقط
 الفسخ وجبت الشفعة لثبوت الملك للمشتري بالمعاوضة فان باعها ذمي بخار وخبر وشيخ
 ذمي اخذها بمثل الحر وقيمة الحر وان كان شفيعها مسلما اخذها بقيمة الحر والحرير والعقد
 تسلمها ولا شفعة في الصبة الا ان يكون عوضا بشرط لان الصبة بالعوض المشرط فيها
اخرا **وصل** في الثمن اذا اختلف الشفع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري لانه يملك الثمن
 حق اقلك للشفع لا بهذا القدر فان اقاما البيينة فالبيينة للشفع عند بلج حسم ومحمد رحمهما الله
 لانه ثبت حق الملك وعند بلج بيينة المشتري لانه ثبت الثمن وان ادعى المشتري ثمن
 وادعى البائع اقل منه ولم يقض الثمن اخذها الشفع باقال البائع وكان ذلك خطأ عن المشتري لان
 البائع لو لم يخط وادعى الثمن كان قبض الثمن اخذها باقال المشتري ولم يلفظ الى قول البائع لانه لا ينفذ قول
 الغير في الغير لا بولاية واذا خط البائع عن المشتري فبعض الثمن سقط وذكر عن الشفع ان الحق

في البيع والشراء
 وان كان المشتري لم يملك
 لان حق الحق قائم
 واذا باع الشفع ما يشفع به
 قبل ان يقضي له بالشفعة
 بطلت شفيعته لانه لم يملك
 عند القضاء لانه لم يبق السبب
 عند القضاء

وان شأ كل المشتري فله لانه ملك العرصة بالاذن بالشفعة فبالجبار واذا اخذ الشفع في
او غرس ثم استحق رجح بالثمن ولا يرجع قيمة البناء والغرس ان الباع والمشتري لم يضمنا الى سلامة
ولا لانه اخذها بعرضها منها واذا التزم من الدار او اخرق منها او جف شجر البستان او
فعل اخذ الشفع بالجبار لزم شأ اخذ جميع الثمن ولزم شأ ترك لان هذه الاشياء اتباع وان نقص المشتري
البناء قبل الشفع لم يثبت فخذ العرصة بحصتها ولم يثبت فذبح لان البناء مضمون على المشتري
فلا يضم من ثمنه وليس الشفع اخذ النقص لانه منقول بطالت بعتته بالعقار من ابناء ارضه
فكلها ثم اخذها الشفع بغيرها نفعاً فان جحد المشتري سقط عن الشفع حصته لانها مضمونة على المشتري
بالاخذ فلا يضم ثمنها والشفع خيار الروة وخيار العيب وان كان المشتري شرط البراءة منه
كان شرط المشتري لا يلزم غيره وان اصاب بثمر من قبل الشفع الجبار لزم شأ اخذها بغيره حال ولزم شأ
صبر حتى ينفذ الاجل ثم يأخذها لان الاجل شرط زايد مع المشتري فلا يظهر على الشفع واذا
قسم المشتري العقار فلا شفعة لاجلهم لان القسمة ليست بعاقبة مطلقا وان لم يترك اولى
واذا اشترى دارا فسلم الشفع الشفعة ثم ردها المشتري خيار روة او شرط او بيع يقضي ردها
شفعة للشفع لانه ابطال بيع لانه بيع وان ردها بغير قضا الفاضل ونفا لا فللشفعة الشفعة
لانه بيع جديد فيها لا يختص به او بها كما

القسمات

ينبغي للامام ان ينصب قاضيا يرضى به الناس غير احرار او منفعية لعامة المسلمين فان
لم يفعل نصب قاضيا قسم احرار ان القسمة فصل الخصومة فاذا هو قضا هذه الخصومة وحرر
فاذا هو كسائر الاعمال فالاولى لزم الاخذ اجرا ولو اخذ يجوز ويجوز ان يكون عدلا مأمونا بالقسمة

عائلا

ولا يجبر القاضي الناس على قاسم واحد لانه لم يحمهم الضرر ولا يترك القسام بشرط كون انهم يتصلون
على عالة الاجر فيؤدي الى الضرر بالناس من اجرة القسام على عدد الدروس عند لي حنفية رضي الله
لان من قبل الاقل من الاكثر كتميز الاكثر من الاقل في المسئلة وقالا لا قدر ان نصبا لانه من حقوق
الملك والاصح ما قاله ابو حنيفة ع واذا حضر الشركاء عند القاضي وفي ايديهم دارا وصيغة ادعوا
انهم ورثوها فزال ان لم يقسمها القاضي عند لي حنفية رضي الله عنهما حتى يقيموا البيعة على مائة وثلث
وقد ثبت فلهذا لم يمت اوله وارث اخر فحتاج القاضي الى نقض قضائه وعند ما يقسم اعترافهم و
يدكره كما بالقسمة انه قسمها بقولهم لانه اذا فعل كذلك يزول البلبس وان كان المال المشترك
ما سرك العقار ادعوا انه ميراث قسمه بالاتفاق اعترافهم ان غير العقار غير محفوظ بقسم ليل انصاع
ولو ادعوا العقار انهم اشتروه قسم منهم انهم لم يقرروا الا في حق خلاف الارث لانهم اقرروا بالمال
وكذلك لو ذكروا بالملك ولم يذكر وكيف انقل قسمها منهم وان كان كل واحد من الشركاء شفع
بشعبه قسم يطلب احدهم اخراجه من الضر الذي يلحقه بالباقي فان كان احدهم يشفع الاخر
يستخير لقلة نصيبه فان طلب صاحب اكثر قسم لانه طالب تكميل منفعة ملكه وان طلب صاحب
القليل لم قسم لانه منعته وان كان كل واحد منها يستخير لا يقسم الا براضيهما لانه اضرارها وقسم
العروض اذا كانت من صنف واحد ان المنفعة لها اصل من جنس واحد وانقسم الجنس بعضها
في بعض لفاو والمناقص والمافع وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لا تقسم الرقيق والحي امر متفاوته وكل واحد
لجنس آخر وقالا تقسم الرقيق لفقار المنفعة ولا يقسم حمام ولا بقر ولا راعي الا براضى الشركاء لان كل واحد
يستخرجه واذا حضر وارثان وقاما البيعة على الوفاة وعدا الوفاة والدار في ايديهم ومعهما دار

غابت قسم الفاض بطلب الحاضرين ونصب للغياب كيد لا يقض نصيبه لان الفاض يقوم مقام الوارث
في تركه الميت ولو كانوا مشتركين لم ينقسم لان الفاض لا يقوم مقام غير الوارث اذ كان غائبا فان حضر
وارث واحد لم يقسم لان القسمة بين الشخصين تكون والدور لا ينقسم عند لم يحضر جهته وعندهما
نقسم ان كان الاصلح لهم ذلك كما مر من وان كانت دار وضبعة او دار وطاوت قسم كل واحد منهما على
حده لا اختلاف الجنس وينبغي للفاسم ان يفرز ما لنفسه ويعزله ويذرعه ويقوم البناء ويؤثر كل
نصيب عن الباقي بطريقه وشربه حتى لا يكون لنصيب احد من نصيب اخر تعلق ثم يكتب اسمهم بمحل
فرعة ثم يلقب نصيبا بالاول والذي يليه بالثاني والثالث وهكذا ثم يخرج الفرعة من خرج
اسمه او اقله السهم الاول ومن خرج ثانيا فلما ثانيا تطبيقا للغايب وازالة للثمة ولا يدخل في القسمة الد
الابن اذ هم لانه نصير معاقبة الدوم فان قسم بينهم والحدوم مسيل في ملك اخر وطريق لم يشترط في
القسمة فان امكن صرف المسيل والطريق عنه فليس ان يستطرف ان يستيل في تطبيقا وان
لم يكن فسح القسمة لان المقصود قطع المراكلة وتنهم المنفعة واذا كان سفلا لا علولا وعلو
لا سفلا له وسفلا له علو قوم كل واحد في حصته ونقسم بالقيمة ولا معتبر لغير ذلك وهو
قول محمد رحمه الله وكان ما يحكي عن علي بن يوسف رحمه الله قدر القسمة في عصرهم
ومصرهم واذا اختلف المتقاسمون فشهد القاسمان قبلت شهادتهما لانها عدلان وان
ادعى احدهما الغلط وزعم ان ما اصابه شيء في يد صاحبه وقد اشهد على نفسه بالاستيفاء
لم يصدق على ذلك الا بيمينه لان هذه الدعوى تحالف لا قرابة بالاستيفاء وان قال استوفيت
حتى واخذت بعضه فالقول فعل خصم مع يمينه وان قال صابني الى موضع كذا فلم تسلمه

الى ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء وكذبه شكك تحالفا وفسحت القسمة لان القسمة مبادلة
واقراز وجهة المبادلة راجحة في غير المتساثلين واذا استحق بعض نصيبا عدما
بعينه لم تفسخ القسمة عند لم يحضر جهته ويخرج حصته من ذلك في نصيبه ويكفي
وقال ابو يوسف في نفع القسمة لانه ماضي الا ان يكون عوضه من حصته ما في يد شكك الا
في الدار والابن يوسف رضي الله عنه انه امكن جبر حقه بالمثل فلا يحتاج الى الفسخ

كتاب اجازات الاعانة عقد

في المنافع بعوض ولا نفع حتى يكون النافع معلومة والاجر معلومة لئلا يوقى الى الجهالة
الخصية الى المذاعة وما جاز ان يكون ثمنه البيع جاز ان يكون اجرة لان الاجرة من
المنفعة والمنافع مارة نصير معلومة بالمدة كما ستجار والدور للسكنى والارضين
للزراعة فيصح العقد على مدة معلومة اى مدة كانت وبارة تصير معلومة بنفسه العلة
كمن استأجر رجلا على صبح ثوبه او غيا طنة او استأجر دابة ليجل عليها مقدار معلوما
او يركبها مسافة سماها وبارة نصير معلومة بالاشان كمن استأجر رجلا لينقل له
هذا الطعام الى موضع معلوم ويجوز استجار الدور والمجانين للسكنى وان لم يبين ما
يجعل فيها لان الظاهر عدم التفاوت وله ان يجعل كل شيء الا ما يضر بالبنا وهو الحداد
والقصار والطحان ويجوز استئجار الارض للزراعة ولا يصح العقد حتى يبرز فيها
لنفاوت حال الارض المزروعات ويجوز ان يستأجر الساحة للبنا فيها وكذا يغرس
فيها نخلا او شجرا فاذا انقضت المدة لزمه ان يقطع البنا والغرس فيسلبها فارعة كما مضى

الا ان تخار صاحب الارض ان يضم له قيمة ذلك متلوها ويملكه لان له ملكها تبع الارض
او يرضى بتركه على حاله فيكون البناء لهذا والارض لهذا كما راضيا ويجوز استئجار الدواب
للكوكب والجمال فان اطلق الركوب جاز ان يركبها من شاء الموجود الاطلاق وكذلك اذا استأجر
ثوبا للبشر واطلق فان قال على ان يركبها فلان او يلبس الثوب فلان فادركها غيره او البسه
غيره كان ضامنا لان الناس يتفاوتون في اللبس والركوب وما دعى بلبس غيره وكذلك
كل ما يختلف باختلاف المستعمل فاما العفارة وما لا يختلف باختلاف المستعمل فاذا اشترط
شكليه واحد فله ان يسكن غيره لان هذا التقييد في الشرط غير مفيد فان سمي له نوعا او
قدرا يحمله على الدابة مثلا ان يقول خمسة اقفزة حنطة فله ان يحمل ما هو مثل الحنطة في الفرس
او اقل كالشعر والسم وليس له ان يحمل ما هو ضرر الحنطة كالمخ لا لانه لا يكون راضيا به وليس
استأجرها ليحمل عليها قطنا سماء فليس له ان يحمل مثل وزنه حديد لانه اضرب على الدابة
لانه يقع الحمل على موضع معين فخطرها وان استأجرها ليركبها فادفع معه دولا فعطبت
ضمن نصف قيمتها ولا يعتبر بالنقل لان ضرر الدابة من الراكب لجهله بالفرسية لا بالنقل وانه
وان استأجرها ليحمل عليها مقدار من الحنطة فحمل اكثر منه فعطبت ضمن ما زاد النقل لان تلفها
بالنقل وان كبح الدابة بليها او ضربها فعطبت ضمن عند من جنى الله عنه **فصل**
الاجرة على ضربين اجير مشرك واجير خاص فالاجير المشرك فلا تمنح الاجرة حتى يعمل
كالصباغ والقصار فالمناع امانة في دين ان هلك لم يضم شيئا عند من جنى الله عنه وعندهما
يضمن لان الاجرة مضمونة على المستأجر فكذلك الثوب على الاجير الصحيح قول ابن جنيمة

والدواب

لان عوض الاجرة العمل لا الثوب والعمل مضمون على الاجير وما تلفه عمله كخمر من الثوب
من دقة وزلق الخمال وانقطاع الجبل الذي يشد به المكارى الجبل وغرق السفينة من
قدحها مضمون وقال زفر غير مضمون لانه مأمور به فلا يكون مضمونا عليه كالحمام ولنا
انه اختلف غير امر لانه مأمور بالاصلاح لا بالافساد ومن غرق السفينة او سقط
من الدابة لم يضمنه لانه غير فاعل فيه واذا فسد الفصاد او برغ البواغ ولم تجاوز الوضوح العفارة
فلا ضمان عليه فله عطية من ذلك لانه لا يمكنه الفصد محذرا عن سبب الهلاك لغرض
احوال باطن الحيوان ولا كذلك الدق والقصر لانه يمكنه تعرف احوال الثوب والاجير الخاص
الذي سيجي الاجرة بنسب نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استأجر شبرا للخدمة او لورعي
الغنم ولا ضمان على الاجير الخاص فيما تلف يده ولا ما تلف من عمله لانه لما سلم النفس صار
عمله كعمل رب المال **فصل** الاجرة تفقد في الشروط كما تفقد البيع لجهان
المضائق منها عرفا ومن استأجر عبدا لخدمته فليس له ان يسافر به الا ان اشترط
ذلك ان المسافر تبعه ليعيد له عن المالك ومن استأجر حولا ليحمل عليه حملا وراكب الى مكة جاز
وله الحمل المعفاد لان المطلق ينصرف الى المعفاد وان شاهد الخمال الحمل فهو اجود ليدلا
يؤدي الى النزاع وان استأجر عبدا ليحمل عليه مقدار من الزاد فاكل بعضه في الطريق جاز
له ان يرد عوضه الكل حتى يتم شرطه في المحمول **فصل** الاجرة لا تجب من العقد
عندنا لانها عوض منفعة لم تستوف بعقد ونحن معان بثلثة اما بشرط التجهل لانه
قول المساواة او بالتجهل من غير شرط او باستيفاء المعقود عليه ومن استأجر حرا را

فللمواجر ان يطالبه باجرة كل يوم لو جود استيفاء المنفعة الا ان يبين وقت الاستحقاق
بالعقد فيكون في معنى التأجيل ومما يجرى به غير الى ملكة فللمحال ان يطالبه باجرة كل ليلة
وليس للقصار والحياط ان يطالبه بالاجرة حتى ينقضي من العمل لان العمل لم يوجد سلبا محلا
منفعة الدار لانها نصرت مستوفاه شيئا فشيئا الا ان شرط التجديد من استاجر خبازا
لخبز له في بيته ففتر من دقيق بدرهم لم يستحق الاجرة حتى يخرج الخبز من النور لانه غير
الخبز وكذلك المغرور في طعم طعام الدليمه على الطباخ لانه يكون عليه عرفا ومما استاجر
ليضرب له لبنا استحق الاجرة اذا اقامه عند لي حنفه رضي الله عنه وقال لا يستحقها
حتى يشربه لانه علمه عرفا ولا يبي حنفه رضي الله عنه ان اسم الضرب لا يتناول التشريح و
الغرف مشتركة لا يصلح مفيدا **فصل** قال ان خطت هذا التوبة ربي فبدرهم
وان خطته ربي فبدرهم من جازي العليل عمل استحق الاجرة به لان التسمية بحقيقة
وان قال ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فنصف درهم فخطه اليوم فبدرهم وان
خطه غدا فبدرهم عند لي حنفه رضي الله عنه لا يجاوز به نصف درهم لانه لم يترك العقد
فخطه غدا يستحق ما شرط له في اليوم الاول فصار في اليوم الثاني كانه قال ان خطته غدا
فلك درهم او نصف درهم تكون الاجارة فاسد وبجاء المثل كذا هذا وان قال ان اسكنت
في هذا المكان عطارا فبدرهم في الشهر وان اسكنت حدا فبدرهم من جازي العليل
فعل استحق المشتري فمما لا الاجارة فاسد ومما استاجر خبازا كل شهر بدرهم فالعقد
صحيح في شهر واحد لانه معلوم فاسد في بقية الشهور لان تسعة جملة الشهور معلومة

لان كل شهر تغذر العمل بعمومه فينصرف الى اخص المخصص وهو شهر واحد فان سكن
شاعة من الشهر الثاني صح العقد فيه ولم يكن للمواجر ان يخرج جذا الى ان يسقط ذلك كل شهر
سكن اوله لان الاجرة رضي به وقدر الاجرة ولما قبضه المستاجر انعقد منها عقد النعالي
واذا استاجر دارا عشرة دراهم سنة جاز وان لم يسقط فسط كل شهر من الاجرة لانه معلوم
فصل ويجوز اذا جرة الحمام والحمام لانه عقد كاي الا ان اجرة الحمام اخذها من
الدانة ولا يجوز اذا جرة عيب البس لا في استيجار لا سيقا العيز فبدرهم او لا يرد من يوم
وهو الاجال ولا يجوز الا استيجار على الاذان والنج وقال الشافعي رحمه الله يجوز لقوله
صلى الله عليه وسلم لذلك الرجل زوجتكما بما معك من الفلن لاني سئلته ولنا حديث عثمان بن
ابي العاصم النخعي قال اخبرنا عهده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان صدقنا لقوم صلوات
اضعهم وان اخذت مؤذنا فلا نأخذ على الاذان اجرا ولا محرم اولى ولا يجوز اجار الشاع
عند لي حنفه رضي الله عنه الامن الشريك لان الاسماع بالمشاع محال الامر الشريك
وقال لا يجوز لامكان التوصل الى الاسماع بالمشاع بالتماني ويجوز استيجار العيز اجرة
معلومة للتعامل ويجوز بطعامها وكسوتها وقال لا يجوز للجهالة كسائر الاجارات لا يبي
حنفه رضي الله عنه انهم لا ينافقونها الا ان نفعها يرجع الى صبيهم فلا توفى الجهالة الى النازعة
وليس للمساجر ان يسع زوجها من وطئها فان جلت فلم يسع الاجارة لانه كان يضرب الصبي
وعليها ان تصنع طعام الصبي وان ارضعته في الدار بغير شاة فلا اجرة لها لانه خالف
في العمل **فصل** وكل صانع لعمله اثره العين كالقصار والصباغ فله جسد العين بعد

مظنا

بمهادنة وفي الحديث هدايا الامرا غلول ولا يحضره غوة الا وان يكون عامة وشهد
الجنارة ويعود المريض لانه لا تمة فيها ولا نصف احد الخصمين دون خصمه لقولنا على
لنا الله يا مربي العدل والاحسان ولقد استوى بينهما اذا حضرا في الجلوس والاقبال والاسار
احدهما ولا يشتر عليه ولا يلقنه حجة **فصل** واذا ثبت الحق عندك وطلب صاحب
الحق جبر عليه لم يجعل بحسبه وامر بدفع ما عليه لان الحبس عقوبة فلا يجب الا بجماعة واذا امتنع
حبسه **فصل** كل دين لزمه بدلا عن ما حصل في يده كمن المبيع او التزمت بعد كالمهر
والكفالة ولا محسنة فيما سوى ذلك اذا قال في فقر لان الاصل هو الفقر ولم ينعان الغنى
في غير تلك المواضع الا ان ثبت غريمه ان له مالا فحبسه ثمرين او ملته ثم يسأل عنه فان
لم يظفر له مال ظلي سبيله لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ولا يجول
بينه وبين غريمه لقوله صلى الله عليه وسلم ان لصاحب الحق اليد واللسان ويجعل الرجل
في نفقة زوجته ولا محسنة في دينه ولان لقوله صلى الله عليه وسلم انت وما لك لا يبيك الا اذا
امتنع من الانفاق عليه دفعا لهلاك من الولد **فصل** ويجوز فضا المرأة في كل شيء
الا الحدود والقصاص كمنها دما ويقبل كتاب الفاض الى الفاض في الحقوق اذا شهد بها عند
الحاجة والضرون كالشهادة على الشهادة فان شهدوا على خصم حكم بالشهادة وكتب حكمه فان
شهدوا وغير خصمه لم حكم لان القضا على الغائب لا يجوز وكتب الشهادة ليحكم بها المالك
اليه ولا يقبل الكتاب لا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين لانه يحتمل ان ليس كتاب الفاض فلا
نقوم المحجة عند الفاض المكتوب اليه لا بشهادة تامة وحجت ان يقرأ الكتاب عليهم ليقرأ ما فيه

ثم يحتمل ويسلم اليهم فاذا وصل الى الفاض المكتوب اليه لم يفتكه الا بحضرة الخصم لانه لا
له الى الفاك قبل ذلك وانه يوجب التهمة فاذا سلمه الشهود اليه نظر الى خصمه فاذا شهدوا
انه كتاب فلان الفاض سلمه اليه في مجلس الحكم وقرا علينا وختمه فحده الفاض وقرا على
الخصم والزمت ما فيه لثبوت كتاب الكتاب عنده ولا يقبل كتاب الفاض في الحدود والقصاص
لانه تكلف للاقامة كالشهادة على الشهادة **فصل** ليس الفاض له ان يتخلف على
القضا الا ان يفرض اليه ذلك كالموكيل واذا رفع الى الفاض حكم حاكم امضا **فصل** في الكتاب
او السنة او الاجماع بان يكون قولا لا دليل عليه ولا نقض الفاض على ما قال الشافعي نقض
لنا قوله صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه لا نقض لاحد الخصمين حتى تسع كلام الا ان
يخص من يقوم مقام الغائب اذا حكم رجلان رجلا في حكم بينهما ورضيا بحكمه جاز اذا كان يصنع الحكم
لانهما رضيا بحكمه والتزما ولا يجوز تحكيم الكافر والعبد والذمي والحدود والنفقة والقصاص
هو ان لا يصلحون للقضا، ولا الشهادة وكذا الفاسق واذا رفع حكم الحكم الى الفاض فوافق عليه
امضا وان خالفه بطل لان حكم الحكم لا ينفذ على غير الا برضا خلافا للفاض ولا يجوز التحكيم في
الحدود والقصاص لان هذه الامور الى امام ولو حكماء دم خطأ ففرض بالدين على العاقل
لا يجوز لانه لا ولاية له على العاقل ويجوز ان يسمع البيعة ونقض النكول وحكم الحكم لا يبيح
وولده وزوجته باطل حكم الفاض **كتاب** **الشهادة**
الشهادة فرض تلزم الشهود ولا يسعهم كتمانها اذا اطالبهم المدعي بذلك لقوله تعالى ولا تكتموا
الشهادة وقال الله تعالى كونوا قوامين بالقسط شهد الله بالشهادة في الحدود

تخير فيها الشاهد من الستر والاعلان والستر افضل لقوله صلى الله عليه وسلم من ستر عا حبه
المسلم ستر الله عليه في الدنيا والاخرة / الا انه يجب ان يشهد بالمائة الشريعة فيقول اخذ
المالك ولا يقول سرف **فصل** الشهادة على مراتب منها الشهادة في الزنا يعتبر فيها البينة
من الرجال لقوله تعالى لو اجابوا عليه باربعة شهداء ولا يقبل فيهما ذة النساء الحديث الزهر
مضت السنة من لذن رسول الله صلى الله عليه وسلم والحليفان من بعده ان لا يقبل شهادة
النساء مع الرجال في المأزور والقصاص ومنها الشهادة ببقية الحدود والقصاص ومنها
تقبل فيها شهادة رجلين ولا يقبل فيها شهادة النساء مع الرجال وما سوى ذلك من الحروف
تقبل فيها شهادة رجلين ولا يقبل او رجل وامرأتين سواء كان الحق مالا او غير مالا مثل النكاح
والطلاق والوصية والوكالة لقوله تعالى ف رجل وامرأتان وقال الشافعي لا يقبل شهادة النساء
مع الرجال لانه الاموال لان النسيان فمن غلبت وانما يقبل شهادة من الضرر فيما
لكن وجوده وذلك في الاموال فقط وتقبل في الولادة والديكان والعير بالنساء في موضع
لا يطلع عليه الرجال شهادة امرأة واحدة ولا بد في ذلك كله من العدالة ولفظ الشهادة قال
عليه السلام يجوز شهادة النساء فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه فان لم يذكر النساء لفظ الشهادة
وقال اعلموا ان يقن لم يقبل شهادة لان النص ورد بلفظ الشهادة وفيه معنى التاكيد لانه
لغني الخلف قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في المسئلة المسلم الا في الحدود والقصاص
فانه يسأل فيها عن الشهادة تكلفا للذكر وان طعن الخصم يسأل عنهم وقال ابو يوسف رحمه الله
لا بد ان يسأل عنهم في السر والعلانية وقيل هذا اختلاف عصر وزمان **فصل**

وما يتجمله الشاهد على ضربين احدهما ما ثبت حكمه بنفسه مثل البسع والافراد الغصيب و
القنل وحكم الحاكم فاذا سمع ذلك الشاهد وراه وسعده ان يشهد به وان لم يشهد
ويقول اشهد انه باع ولا يقول اشهد في لقوله تعالى الا من شهد بالحق وهم يعلمون
ومنه ما لا يثبت حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة فاذا سمع شاهد يشهد بشي لم
يحر ان يشهد على شهادة الا ان يشهد وكذلك لو سمعه يشهد لشاهد على شهادته
لم يسعح للسامع ان يشهد لانه تصرف على الاصل ولا يحل لشاهد اذا رأى خطا ان يشهد
الا ان يتذكر الشهادة وعند ابن حنيفة رضي الله عنه وهو الاحتمال لان الخط شبه للخط
فصل ولا يقبل شهادة الاعمي لانه لا يمكنه تحمل الشهادة ونما يتجمله قبل
العمي لا يجوز ايضا لانه لا يمكنه الادا لان الشرط في الانسان ان يكون خاضعا لاشارة
ولا يقف على ذلك في الشهادة المملوك لانه لا واية له على نفسه ولا المحذورة القذف
وان تاب لقوله تعالى ولا تقبلوا منهم شهادة ابد وقال الشافعي لا يقبل وقوله تعالى
الا الذين آمنوا بواكنا نقول هذا استثناء منفصل ولا يقبل شهادة الوالد لولد
وولد لولد ولا شهادة الولد لابويه واجداه للحديث وللنهي ولانها ذة احد
الزوجين للآخر وقال الشافعي لا يقبل الاطلاق المخصوص لانه مدعى لنفسه من وجه ولا
شهادة المولى لعبده ولا المكاتبه ولا شهادة الشريك لشريكه فيما هو مشتركهما لانه مدعى لنفسه
من وجه وتقبل شهادة الرجل لاجيه وعمه لتيابتهما في اليد واللكل ولا تسفاه ولا يقبل
شهادة مخنث ولا نايحة ولا مغنية ولا فدم الشرب على المأزور من لعب بالطيور وما من

ولما نفي للناس ولا من باني بابا من الكبار التي تتعلق بها الحد لان اقوالهم لا تغلب على
الظن صحتها لوجود تعاطيهم بخلاف اعتقادهم وكذا الذي يدخل الحمام بغير اذن وبكل
الدواب والمقام بالزور والسطح وكذا الذي يفعل الافعال المستحقة كالقول على الطريق و
الاكل على الطريق ويظهر سبب السلف لان هذه الامور يدل على فساد عقله ودينه وعدم مبالاة
لانه لا يقبل شهادة اهل الحق والبرع الا الخطيئة لانهم يجوزون الشهادة زورا على من ظنهم
فاما غيرهم فهم في حكم المسلمين ويقبل شهادة اهل الزمة بعضهم على بعض وان اختلف مللهم
لفولهم على واخران من غيرهم وقال السافعي لا يقبل لان قبول شهادتهم كرامة لهم ولا يقبل شهادة الحرب
على الذمي لان الحربى عند مطلق فلا يجوز له الولاية على الذمي الذي قبل خلاف الاسلام وان كانت
الحسنات غلبت السيئات والبرل محتب الكبار قبلت شهادة وان لم يعضية لانا لو شطنا
العصمة لتعطلت الحقوق كما قال الشاعر ان تغفر الله ما غفرنا واني عبد لك لا اله الا الله
ويقبل شهادة الاقارب والخصى وولد الزنا والحشي لان هؤلاء جرى عليهم امور من غير اختيارهم
وانه لا يجل بالعدالة واليمين التميز **فصل** واذا وافقت الشهادة الدعوى قبلت لانها كانت
الدعوى والا فلا ويعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى عند من يرضى عنه فان شهد
احدهما بالف والاخر بالف وخبرانه والذمي يدعي الف وخبرانه قبلت وقال لا يقبل النصوص
كلها اذا كان الذمي يدعي الاكثر لان الشاهدين اتفقا على الاول والابى خشيعة رضي الله عنه انه لا بد
من اتفاقهما لفظ حتى يتفق المعنى لان المعنى منهم من اللفظ فاذا شهد بالف وقال احدهما قضاها
منها بحسنة قبلت شهادته بالف ولم يسمع قوله انه قضاها منها بحسنة لانه شهادة فرد الا ان

فيما اذا كان الذمي يدعي الاكثر لان الشاهدين اتفقا على الاول والابى خشيعة رضي الله عنه انه لا بد من اتفاقهما لفظ حتى يتفق المعنى لان المعنى منهم من اللفظ فاذا شهد بالف وقال احدهما قضاها منها بحسنة قبلت شهادته بالف ولم يسمع قوله انه قضاها منها بحسنة لانه شهادة فرد الا ان

ان شهد معه الاخر وينفي للشاهد اذا علم ذلك ان لا يشهد بالف حتى يقر المدعي
انه قبض بحسنة كيلا يكون اعانة على الظلم شهد شاهدان ان زيدا قبل يعلم الخربة و
اشهد اخران انه قبل يوم النحر بالكوفة واجتمعوا عند الحاكم لم يقبل الشهادتين للمنافع
وان شهد احدهما فنقض بهما ثم حضر الاخر لم يقبل ان القضا بالاول قضا يبطلان
الثاني ولا يسمع القاضي المينة على حج ولا نفى بذلك لانه اصل وقصد ولا يجوز للشاهد
شهادة بشي لم يعاينه الا بالنسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي والوقف
لان هذه الاشياء مما يعرف بالتواتر ولا يوقف على اسبابها في البعض وهذا اذا اضمن
بها من يشق به **فصل** ويجوز شهادة شاهدين على شهادة شاهدين ولا يقبل شهادة
واحد على واحد لانه ليس بحجة وصفة الاشهاد ان يقول شاهد الاصل للشاهد الفرع
اشهد على شهادتي اني اشهد ان فلان بن فلان اقر عندك بكذا واشهدني على
نفسه وان لم تقل واشهدني على نفسه جاز كما عند القاضي ويقول شاهد الفرع عند الاداء
اشهد ان فلانا اشهدني على شهادة ان فلان بن فلان اقر عندك بكذا وقال لا اشهد
على شهادتي بذلك ولا يقبل شهادة شهود الفرع الا ان توث شهود الاصل او يعيخوا
مسيئين ثلثة ايام فصاعدا او يرضوا عرضا لا يستطعون منه حضور مجلس الحكم لان في قبل
الفرع ذيان احتمال فلا يتحمل الا عند الضرورة فان عدل شهود الاصل شهود الفرع شهور
جاز وان سكنوا عن تعديلم جاز وينظر القاضي في حالهم وان انكر شهود الاصل الشهادة
لم يقبل شهادة شهود الفرع لوجود الكذب من عند اليه وقال ابو حنيفة رضي الله عنه

ما لا يشهد بغيره الا ان توث شهود الاصل او يعيخوا مسيئين ثلثة ايام فصاعدا او يرضوا عرضا لا يستطعون منه حضور مجلس الحكم لان في قبل الفرع ذيان احتمال فلا يتحمل الا عند الضرورة فان عدل شهود الاصل شهود الفرع شهور جاز وان سكنوا عن تعديلم جاز وينظر القاضي في حالهم وان انكر شهود الاصل الشهادة لم يقبل شهادة شهود الفرع لوجود الكذب من عند اليه وقال ابو حنيفة رضي الله عنه

شاهد الزور وشهيد في السوق ولا أعززه لان المقصود حصول الشهير وقال ابن
 ومحمد رحمهما الله نوجه ضربا ونجسه تاديبا له والاصح قول له حنيف رضي الله عنه
كتاب الرجوع عن الشهادات
 اذا رجح الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها سقطت لتعذر الحكم بها وان حكم بشهادتهم
 رجحوا لم ينسخ الحكم لئلا ينصرف الحاكم له ووجب عليهم ضمان ما تلفوا بشهادتهم لانهم اقروا
 انهم تلفوا بغير حق واصلا ما روى ان رجلين شهدا على رجل انهما اوجبا عليه نصف المهر
 رضي الله عنه فلما قطع بين قالا او مينا انا السارق هذا فقال علي رضي الله عنه لا اصدقكما على
 هذا واغرتكم اذية الاول ولو علمت انكما تعزبا ذلك لقطعت ايديكما ولا يصح الرجوع الا
 بحضرة الحاكم لانه يعاين الشهادته في حق الزوج واذا شهد شاهدان بالتحكيم الحاكم به ثم رجحوا
 ضمننا المال للشهود عليه وان رجح احداهما ضمن النصف وان شهدا بمال لم يثبت الرجوع احداهما فلا
 ضمان عليه لان المعتبر بقا من بقي لا رجوع من رجح لانا لو اعتبرنا بقا من بقي لا يجزئ فلا
 مجب بالشك وان رجح آخر ضمن الزوجان نصف مال لانه بقي من بقي به نصف المال وان
 شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمن ربح الحق لانه بقي من بقي به ثلث ارباع الحق وان
 رجعتا ضمننا نصف الحق فان شهد رجل وعشر نسوة ثم رجعت ثمانية فلا ضمان عليهن
 فان رجعت اخرى كان على النسوة ربع الحق فان رجح الرجل والنساء فعلى الرجل سدس الحق وعلى
 النساء خمسة اسداس الحق وقال ابن موهب ومحمد رحمهما الله على الرجل نصف الحق وعلى النساء النصف
 لان النساء وان كثرن لا يقين لامتياز رجل واحد ولا يحنيف رضي الله عنه ان كل امرأته مثل

118
 الرجل الشهادة حقة وان شهد على امرأة بالنكاح به فبطلت رجحا لم يضمن لانهما اذا
 مثل ما افانا وكذا ان شهدا على رجل بزوج امرأة بعد ان مهرها لان البضع عند الدخول
 في ملك الزوج متقوم فان شهدا بالكثر من المهر ثم رجحا ضمنا الزيان وان شهدا في البيع بمثل القيمة
 او اكثر ثم رجحا لم يضمن لانهما اذا الزيان ولم يضمن وان كان اقل من القيمة ضمنا نقصان وان
 شهدا على رجل انه طلق امرأته قبل الدخول بها ثم رجحا ضمنا المهر لانها اوجبا عليه نصف المهر
 من غير عيب فان كان بعد الدخول لم يضمن لان بعد الدخول يجب المهر وان شهدا انه
 اعتق عبك ثم رجحا ضمنا قيمته شهود القصاص دار رجحوا بعد القتل ضمنوا الدية وقال
 الشافعي يجب القصاص كالمكر لنا حدث علي رضي الله عنه وان رجح شهود الذين ضمنوا لانهم
 الذين ائتمروا عند القاضي وان قال شهود الاصل لم يشهدوا شهود الفرع على شهادتنا فلا
 ضمان عليهم لان الحكم لا يتسبب اليهم وان قالوا شهدنا ثم غلطنا ضمنوا لانهم اقروا بانفس
 الحكم اليهم وان قال شهود الفرع كذب شهود الاصل وغلطوا في شهادتهم لم ينفذ ذلك
 لانهم ما رجحوا عما شهدوا وهو الشهادة على الشهادة شهدا رجحا بالزنا وظهدا بالاحصان
 ثم رجح شهود الاحصان لم يضمنوا لانهم اصحاب الشروط والحكم ايضا في السبب وان رجح
 المكون عن الزكوة ضمنوا لانهم الذين ائتمروا شهد شاهدان باليمن وشاهدان بوجوب
 الشرط ثم رجحوا فالضمان على شهود اليمين خاصة لان الحكم ايضا في السبب لا الشرط
 والسبب هو النبي عن الحكم وهو قوله طلقك وان طلق
كتاب الدعوى

على الخصومة اذا ارادها والمدعى عليه من لا يجبر على الخصومة ولا يقبل الدعوى حتى يذكر شأنا
معلوما لان احاب تسليم غير المعلوم على المدعى عليه لا يجوز لانه اجاب شي لا يسئل له الخروج
عنه فان كان عينا في يد المدعى عليه كلف اضرارها للبشر اليها بالدعوى فان لم تكن حاضرة
ذكر قيمتها لان الاعيان متفاوت وان ادعى عقارا صدده وذكر انه في يد المدعى عليه يطالبه
به لانه يصير معلوما للجديد وان كان حقا في الذمة ذكر انه يطالبه به **فصل** واذا دعت
الدعوى سأل القاضي المدعى عليها فان اعترف قضى عليه بها بالاقرار وان انكر سأل
المدعى البينة فان اضرها قضى بها وان عجز عن ذلك وطلب بين خصمه سألها
لقوله على اللام البينة على المدعى واليمين على من انكر وان قال له بينة حاضرة وطلب اليه
لم يتكلم عند لي حنفى رضي الله عنه لان البينة فوق فلا يجوز المصير الى القياس مع إمكان العمل
بالنقص ولا يرد اليه على المدعى عندنا وقال الشافعي هو مرد ولنا قولنا على اللام البينة
على المدعى واليمين على من انكر قسم والعقبة يجب قطع الشركة ولا يقبل بينة صاحب اليد
في الملك المطلق والخارج اولى لانه مدعى من كل وجه فبينة الكثر انا ما كان أقوى في كونه
بينة ولا كذلك ذواليد لانه مالك يثبت بينة اقل اثباتا واذا نكل المدعى عليه عن التمس
قضى عليه بالنكول عندنا لان النكول ترك الواجب فلا يكون الا امر او جب منه وهو
ترك اليه الفاجرة ويلزم النكول ما ادعى عليه وينبغي للقاضي ان يقول في عرض عليك اليمين بثلث
مرات فان خلقت والا قضيت عليك بما ادعاه فاذا كثر العرض بثلث مرات قضى عليه
بالنكول وانما يذكر بثلث الزام المحجة وان كانت الدعوى نكاحا لم يتكلم المتكلم في قوله

109
اي حنفى رضي الله عنه ولا يستخلف عند في الاشياء السننة النكاح والرجعة والنفق
الا لآ والرق والولا والاسنيلا د وما لا يستخلف فيها وقد مر في النكاح وقالوا
جميعا لا يستخلف الحدود لانه يتكلف لدرجتها لا فاتها **فصل** وان ادعى ان
عينا في يد آخر كل واحد يزعم انها له واقاما البينة قضى بها بينهما لتساويهما فان ادعى
كل واحد منهما نكاح امرأة واقاما البينة لم يقض بواحد من البنتين لانه ليست احدا
باولي من الاخرى والقضاء بها يؤدى الى الشركة وفي النكاح وانه يجوز خلاف العين
لان الشركة في العبي تجوز ولو صدقت احدهما فهو الزوج بالتصادق لا بالبينة
وان ادعى ثمان كل واحد منهما انه اشترى منه هذا العبد واقاما البينة فكل واحد
منها بالخيار ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء ترك لانه متى قضى لخصمه فقد
تغير على كل واحد منهما شرط عقد لانه شرط ان يكون له الكل فان قضى القاضي بينهما
فقال احدهما الا جبار لم يكن للاخر ان يأخذ جميعه لان القضاء بينهما قضا يفسخ بيع
كل واحد منهما نصفه فان ذكرنا بالخيار الاول اولى لان المشتري السابق هو المالك وان
لم يذكرنا بالخيار احدهما قبض فمضوا اولى لانه بالقبض ترجح وان ادعى احدهما شيئا والاخر
عبدة وقضا واقاما البينة ولا نابع محهما فالشري اولى لانه يحكم بوقوعها معا والشري
ثبنت سبيل الملك من غير قبض فيكون الملك للشري سابق وان ادعى احدهما الشري واعت
امراه انه تزوجها عليه فما سوا لان كل واحد منهما ثبت الملك قبل القبض وان ادعى
احدهما الشري رهنا وقضا والاخر عبدة وقضا فالهز اولى لانه معاوضة فيكون

أقوى الأيدي أن الدين يلزم الراهن والمجته لا يلزم الواهب وإن أقام الخارج
 البيئته على الملك والمناخ فصاحب المناخ الأقدم أولى وإن ادعى الشري من واحد فادعى
 وأقام البيئته فالأول أولى وإن أقام كل واحد منهما بيئته على الشري من واحد آخر وذكر
 ما دينا فها سواء لأنه سبق أحدهما لا يبطل ملك الآخر لو كان ملكا خلا والشري من واحد لأن
 بشري أحدهما لا يوجب ملك البايع وإن أقام الخارج البيئته على ملك مؤخر وصاحب اليد أقام
 البيئته على ملك قدم ما دينا كان أولى لأنه سبق وإن أقام الخارج وصاحب اليد كل واحد منهما
 بيئته على الشناح فصاحب اليد أولى روى محمد بن النعمان عليه السلام فمضى في مثل هذا صاحب اليد
 وكذلك النسخ في الشناح التي لا تسحق الأمرة واحدة وكل سبب الملك لا يتكرر وكل سبب
 وإن أقام الخارج البيئته على الملك وصاحب اليد بيئته على الشري منه كان أولى لا يفتقر الأول
 وإن أقام كل واحد منهما البيئته على الشري من الآخر ولا مانع من أنهما تمارتا في البيئتين لأنه ليست
 أحدهما بأولى من الأخرى وإن أقام أحد المدعين أربعة والأخرى رجلا منهما سواء لأن
 كل واحد منهما لا يوجب لأغلب الظن فصل ومضى في قصاصا على غير في سبب سبب
 لأنه حق العباد استخلف رسول الله عليه السلام من وجهين بآبائه ما قبله منوه ولا عرفتم له قالوا
 فإن نكح في النفس خبيث حتى يقر أو يحلف أن النكول بذل من وجه وإن نكح الأطراف فنقض
 وقالوا يجب الأرض فيها لأن النقص من ما لا يجب مع الشبهات ولا يجب حتم في رضاعه إن
 الطرف لم يحن بالأموال من وجهين وكذا جرى فيه لا بأباحتها كما لو أصابه أنه يحل قطعها بأباحتها
 صاحبها ولا كذلك النفس وإن قال المدعي بيئته حاضرة قيل لحضه اعطه كذا لا يتسك

في البيئتين
 في البيئتين
 في البيئتين

بلسه أيام فإن فعل والابلا زمة لا أن يكون غريبا على الطريق فيلان منه مندار مجلس
 وأما يؤخذ منه كيدا لا يلاوغيه فيبطل حق المدعي وإن قال المدعي عليه هذا الشيء أو عنيه
 فلان الغائب أو هتته عدى أو غصبه منه وأقام بيئته عما ذكر فلا خصوصية بيئته
 وبين المدعي لأنه لما أقام البيئته صار كالغائب عيانا وبني المسئلة المحضة وإن قال تبعته
 من فلان الغائب فهو محصم لأنه ادعى الملك لنفسه وإن قال المدعي سرق مني وقال صاحب
 اليد أو عنيه فلان وأقام بيئته لم يدفع الخصوصية منه لأنه منهم وإن قال المدعي بتبعته من فلان
 وقال صاحب اليد أو عنيه فلان ذلك سقطت الخصوصية بغير بيئته لنصاده فها على
 أن الملك لفان وأنه لا ملك له فصل البين بالله دون عين ويؤكد بذكر أوصافه
 ولا يتخلف بالطلاق والعناق لقوله عليه السلام لا يحلفن بأبائكم ولا بأبائكم ولا بالطواغيت
 فمن كان منك حالفا فليحلف بالله أو ليدر ويستخلف إليهم يوحى بالله الذي أنزل التوراة
 على موسى والنصرتي بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى والمجسي بالله الذي خلق السما وتعلظا
 وتكلفا لأهلها الحق ولا يحلفون في يوت عباداتهم لأنه تعظم لها ولا يحلفون البين على السلم
 بزمان ولا مكان ومن ادعى أنه ابتاع من هذا عبد فحجرا سبب بالله ما بينكم ما بينكم في الحال
 ولا يتخلف بالله ما بعته فلعنه باع ثم فسح وفي الغصب تخلف بالله ما بينكم ما بينكم في ذلك رده
 ولا يحلف بالله ما غصبت فلعنه غصبت ثم سلم وفي النكاح بالله ما بينكم ما بينكم في الحال
 وفي دعوى الطلاق بالله ما بين منك الساعة بما ذكرت ولا يتخلف بالله ما طلقها
 فصل دار في يد رجل ادعى أنها أنان أحدهما جميعا والآخر نصفها وأقام البيئته

[illegible]

والقول في القدر

لانه نكرو ما يدعيه المرأة ولا يرضى الله عنه ان كل واحد منهما منك ما يدعيه صاحبها فاذا
 وقع التساوي في النكاح حكم مهر المثل واذا اختلفت الاجان قبل استيفاء المعقود عليه النكاح
 وتراذكا في البيع وان اختلفا بعد الاستيفاء لم يتقالا لان احد العوضين هلك والمصلحة
 وهو المبيع والقول المأخوذ المتأخر واذا اختلف المولى والمكاتب في مال الكتابة لم يتقالا
 عند لي حنفى رضي الله عنه وقال ابو يوسف وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما ان يفسخ الكتاب اعتبارا بالبيع
 ولا يرضى الله عنه ان التالف بخلاف القياس في البيع والكتابة ليست بمعناه لانها غير
 لازمة من جهة المكاتب واذا اختلف الزوجان في منع البيت فايصلح للرجل فله
 وما يصلح للنساء فهو للمرأة وما يصلح لها فهو للرجل لان الرجل قوام على المرأة فكان في الدار
 في يد الزوج من وجه لانه اقوى ومن وجه في يد المرأة لانها اقرب فتساويا فتخرج بالصالح
 فاذا استويا في الصلاح فالرجل اولى بالقول فان كانت احدهما واحدا فترتفع الاخر
 فما يصلح للرجل والنساء فهو للباقي منها عند لي حنفى رضي الله عنه لان اليد المحي لا غير وقال ابو يوسف
 يدفع الى المرأة ما تجتنبه مثلها والباقي للزوج لان الزوج اقوى فيخرج يده الا بقدر حصار
 مثلها وفيما قول العلماء ذكرنا بطولها في الوافي وفي هذا القدر كفاية ومما شرطنا بنا هذا
فصل في بارع جارية فجات بولد فادعاه البايع فان جات به لاول مرة من شهرين يوم
 باع فهو ابن البايع وامه ام وليله ونفسه البيع ويرد النسي لان اكل نسيات النسب فيلبيث
 فان ادعاه المستوي مع دعوى البايع او بعد دعوى البايع اولى لان العلو في ملكه فان جات
 به اكثر من سنة شص لم يقبل دعوى البايع منه لان العلو في ملكه محتمل الا ان يصدر في المشرك

فان مات العبد فادعاه البايع وقد جات به لاول مرة من شهرين لم يثبت الاستيلاء في الام
 لانه لم يثبت نسب الولد منه بموته فان مات الام فادعاه وقد جات به لاول مرة من شهرين
 ثبت النسب في الولد لانه الاصل واخذ البايع ويرى النكاح في قول حنفى رضي الله عنه
 لانه يبين ان البيع لا يصح في الام وقال لا يرد حصنة الولد ولا يرد حصنة الام لانه ثبت
 المنسب ثم يستند الى وقت العلو وتعد القول بثبوت النسب حتى الام كمالها
 بقيت مبيعة ومن ادعى نسب احد التوأمين ثبت نسبهما جميعا منه لان علوقهما بمنزلة
كتاب الاقرب اذ اقر الخنزير العاقل البايع بمجن الزمها اقرارا محمولا كما في الخبر
 به او معلوما ويقال له بين المجهول كان الطامس فهو الصدوق في خبره والله تعالى امرنا بذلك
 قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين بالنفسه شصدا لله ولو علم انفسكم فان
 قال فلان على شيء محب ان يبين له قيمة لان الواجب له قيمة فلو ادعى المقر له ان قال
 للمقر له منك للزينة وان قال فلان على ما قال القول قوله في القدر وان قال ما عظيم لم
 يصدق في اقل من مائة درهم لانه يوصف بعظمة حيث اعتبر من الشراء نصا بان قال درهم
 كثير لم يصدق في اقل من عشرة لانه يوصف بالكثرة من حيث انه ينتهي اسم الدرهم ولو قال درهم
 في ثلثة لانه اقل الجمع الا ان بين اكثر منها وان قال على كذا كذا درهم لم يصدق في اقل من عشرة
 درهما لانه اقل عدد اضعف من غير تحليل عا طيف فان قال كذا وكذا درهم لم يصدق في اقل من
 احد وعشرين درهما وان قال له على فقد اقر بدين لزمه لان كل على كلمة وجوب وان قال عندك
 او قبلي فهو اقرار بانما في يد وان قال له رجل لي عليك الف فقال انزها وانسدها او اطلن

في التوبة والاعمال
لزمه الدين حارة لا ارجح

بها وقد قضيتكم هذا اقرار لانها والالف تنصرف الى الالف المذكورة وهي الموصوفة
بالوجوب ومن اقر بين مؤجل فصدقه المقر على نفسه الدين وادعى لنا جمل ويختلف المقر
له على الاجل لانه شكرنا جمل من نفسه **فصل** ومن اقر واستثنى متصلا باقراره
صح الاستثناء ولزمه الباقي كما في قوله تعالى فليت فمهم الف سنة الا خمسة اما سواء استثنى
الاول والاكث لان الاستثناء تكلم بالحاصل بعد التبرأ فان استثنى الجميع لزمه الاقرار
وبطل الاستثناء لان استثناء الكل دمج عنه وان قال له على مائة درهم لادينا
او الاقرار حظه لزمه مائة درهم الا قيمة الدين والفقر لانه امكن تصحيحه من هذا الوجه
وان قال له مائة درهم فعليه مائة درهم ودرهم لان في العرف يراد به الدرهم فان قال مائة
وثوب فعليه ثوب ويرجع في تعيين المائة اليه لانه يقال اعطاه مائة وثوبا ولا يريدون
به الثياب وانما يريدون به شيئا من الثياب لان الجمع بين الكسوة والنفقة محمود وان
اقر بحق وقال لنشأ الله متصلا باقراره لم يلزمه الاقرار لما مر في الايمان ومن قدر
شرط الخيار لزمه الاقرار وبطل الخيار لان الاقرار اخبار والخيار لا يحقق الاخبار
بالحق ومن اقر واستثنى بناؤها لنفسه فللمقر المدة والبناء لان اسم المدة والبناء لان اسم المدة والبناء
البناء لفظا بل متعاهلا استثناء اخراج بعض ما يتناول اللفظ وان قال بنا هذه الدار والعصاة
فلان فهو كما قال وعرفا قر بينه فوضعت لزمه التبرأ والقصر لان القصر متبع بغيره
ولو اقر بدين في اصطبل لزمه الدابة لا الاصطبل **فصل** وان قال غصبت ثوبا
في منديل لزمه جميعا لان المنديل يعد صونا للثوب عادة وكذا لو قال له على ثوب ثوب

في التوبة والاعمال
لزمه الدين حارة لا ارجح

وان قال في عشرة اوثاب لم يلزمه عند لي يوسف بها الا ثوب واحد وقال محمد بن يونس
احد عشر ثوبا لانه قد يضاف للثوب المنفيس بعد ذكر الثياب وصار كالثوب الواحد والى
يوسف ان الثوب الواحد لا يصار في عشرة اوثاب فصارت بها المثل لا لما يجعل متعاهلا كما
في الدابة ولا اصطبل ومن اقر بغصب ثوب وجاء بثوب حبيب فالقول قوله لانه المثل و
كذلك لو اقر بدراهم ثم قال من يذوق ولو قال له على خمسة في خمسة يريد الضرب وكما
لزمه خمسة واحد لان الضرب نكثرا الاجزاء لا نكثرا الذات وروى الحسن بن حنيفة
رضي الله عنه يلزمه خمسة وعشرون وان قال اردت خمسة مع خمسة لزمه عشرة وان قال
له على من درهم الى عشرة لزمه تسعة في قول الحسن بن حنيفة رضي الله عنه لان عند يونس لا ابتداء
وما بعد وتسقط الغاية لان الاول يدخل غالبا كما في قوله مني ما بين خمسين الى سبعمائة
يلزمه العشرة كلها لان الحديث تريد خلافا في الاباحات كما يقال كل هذا الرقيق من هاهنا
الى ههنا وقال زفر ابطل الحدان **فصل** ولو قال له على الف درهم من عبد
اشتريته منه فان ذكر عبد بعينه قبل المقر له ان شئت فسلم العبد وهذا الالف والاقل في
لك لانه اقرب الوجوب بسبب تعيين وذلك يوجب تسليم العبد وان قال من ثمن عبد
لم يعينه لزمه الالف في قوله له حنيفة بن يوسف لا يلزمه لاحتمال ان يكون عوض عبد
لم يسلمه ولا يبي حنيفة رضي الله عنه ان قوله على الف بالنظر اليه يعنى الوجوب وقوله من ثمن عبد
محتمل فلا يبطل الصدق بالتسليم بالشك ولو قال له على الف من ثمن خمر وخمر يلزمه
الالف لان آخر الكلام مبطل اقله فلا يصدق فيه كما لو رجع عنه ولو قال له على الف

ولا حنفية وهو الذي
لا يفرق بين كماله
وقال ابو يوسف

من من متاع وبنى زيو وقال المقرء خياد لزمه الجباد في قوله حنفية رضي الله عنه ان قوله من من
متاع يقتضي الجباد لانه الثمر المتعار فلا يصدق في الثمن وهذا يقتضي لم يوجب الغصب
فصل ومن اقر لغيره كاتم فله الحلف والفضل لان اسم الحاتم بينهما وكذلك اذا اقر سيف
فله النصل والحلف والمبايل وان اقر بحملة فله العبدان والكسوة ولو قال كذا على
الفان قال اوصى به فلان او مات بوه فودعه صح الاقرار وان ابرم الاقرار لا يصح وقال ابو يوسف
يصح ويجل على الارث والوصية ولا يحنف به ان مطلق الاقرار ينصرف الى الاقرار بالغصب
منه او الاستدانة منه وانه لا يتصور منه ولو اقر بحمل جارية او حمل شاة صح الاقرار ولم يضره
لانه يتصور ان يتحققه بسبب الوصية واذا اقر الرجل بمرض موته بذيون وعليه ديون
في صحته وذيون لزمته في مرضه باسباب معلومة فدين الصحة والدين المعروف بالاسباب مقدم
فاذا قضيت وفضل شيء كان فيما اقر به حاله للرض وقال الشافعي رحمه الله مما سوا النساء
الوجوب فيها ولنا انه تعلق بالمالك نكاح لذيون فلا يظهر وجوب هذا الدين باقراره في حق
مراقرله وان لم يكن عليه في صحته دين جاز اقراره والمقرء اولى من الورثة لان الدين ظهر باقراره
والارث من بعد وصية او دين واقرار المريض لو اقره الا ان يصدق فيه قيمة الورثة لانه لو
صح كان سببا للعداوة وقطيعة الرحم عادة وعراق في الاجنبية في مرضه ثم قال ما بين ثبت
نسبه وبطل اقراره لانه اقرار للورث ولو اقر لاجنبية ثم تزوجها لم يبطل اقراره لانه لانه
بالنكاح لم يثبت وارثها عند الاقرار بخلاف الابن ومن طلق زوجته في مرضه ثلثا ثم اقرها
بدين ومات فلها الاقل من الدين وقول الميراث لانه كان قبل انقضاء العدة للثمة وان كان

هذا هو الذي
لا يفرق بين كماله
وقال ابو يوسف

بعد انقضاء العدة يجوز لان المعنة عند موت المورث فصل ومن اقر غلام
يولد مثله لمثل وليس له نسب مع وفل نه ابنه وصدة العلام ثبت نسبه وان كان مريضاً
وشاكر الورثة في الميراث لثبوت نسبه ويجوز اقرار الرجل بالولد والولد بالرجل
والولي لانه اقرار على نفسه واقرار المرأة بالولد والزوجة والولي يقبل بالولد لان
يصدقها زوجها او تشهد بولادتها فابله قال عمر رضي الله عنه لا يورث جميل لابنية من اقر
بنسب غير الوالد والولد مثل الاخ والعلم لم يقبل قوله في النسب لانه اقرار على الغير فان كان
له وارث معروف قريب او بعيد فهو اولى من المقرء لانه لم يثبت اقراره في حق غيره وان
لم يكن له وارث معروف سخط المقرء ميراثه لانه قد علم المقرء وفرضت بوه فاقرباها لم يثبت
نسب اخيه ويشاكره في الميراث لنفاذ الاقرار على نفسه دون غيره

كتاب الوكالة

يعقده الانسان بنفسه جاز ان يوكل به غيره لانه زبنا لا يفرق على خصم بنفسه ويجوز التوكل
بالخصومة في سائر الحقوق الضرورة وبأياها ويجوز بالاستيفاء الا في المردود والقبض
تكلفا للدر فان الوكالة لا يصح باستيفائها الا حضرة الموكل والتوكل بغير رضا الخصم
لا يجوز الا ان يكون الموكل مريضاً او غائباً مسكيناً بثلثة ايام فصاعداً ولا يجوز كفا في
سائر الوكالات لا يحنف رضي الله عنه ان الناس يتفاوتون في الخصومة فله ان لا يرضى بخصومة
الخصم من شرط الوكالة ان يكون الموكل كافاً للصرف لانه الاصل في الحقوق ويلزمه لا
حكام ويشترط ان يكون الوكيل ممن يعقل العقد ويقصد فاذا وكل المحرم المالك او المأذون

هذا هو الذي
لا يفرق بين كماله
وقال ابو يوسف

مثلها جازان وكل صبيح محجور او عبد محجور اجاز ولا يتعلق بها الحقوق لئلا يؤدي الى العجز
 بالموت ويلزم الموكل فصل والعقود التي يعقدها الوكلاء على من كل عقد يصيب
 الوكيل الى نفسه مثل البيع والاجاز فحق العقد يتعلق بالوكيل دون الموكل فسلم البيع
 ونقبض الثمن ويطالب بالثمن اذا اشترى ونقبض المبيع ونحاسب في العيب لانه لو يتعلق بالموكل
 وانه غير معلوم في العقد يؤدي الى الضرر بمن تعامل معه لا يصيب الموكل كالشكاح والخلع
 والصلح من ذم العدة فان حقوقه تتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطالب الوكيل الزوج بالمهر
 ولا يلزم وكيل المرأة تسليمها لانه العقد اضيف الى غيره وانه لا يضر المعامل لانه يعرف وانه
 نقل وجوه واذا طالب الموكل بالبيع المشتري بالثمن فلان ينعده اياه لان حقوق العقد
 لا الى العاقد فان دفع اليه جاز ولم يكن للوكيل ان يطالب ثانيا لانه لا يعيد لانه يحتاج الى
 الاعادة فصل ومن وكل رجلا بشي فلا بد من تسمية جنسه وصفته او جنسه ومبلغ
 ثمنه الا ان يوكل وكالة عامة فيقول اشتر لي ثيابا لانه اذا لم يكن معلوما لا يمكن العلم به
 واذا اشترى الموكل ونقبض ثم اطلع على عيب فله ان يردّه بالعيب ولم المبيع في يده وان
 سلم الى الموكل لا يردّه الا باذنه ليدن ويجوز التوكيل بعقد الصرف والسلم للمحاجة فان فارق الوكيل
 صاحبه قبل القبض بطل العقد ولا يغير مفارقه الموكل لان المتعاضض شرط في العاقد من
 واذا دفع الوكيل بالشري الثمن من ماله ونقبض المبيع فله ان يرجع به على الموكل فان هلك المبيع
 في يده قبل قبضه فملكه الموكل لان يدين الموكل ولم يسقط الثمن وله ان يحبس حتى
 يستوفي الثمن لكونه يدين في العوض فان حبس فذلك كان مضمونا فان الرهن عند يوسف

وان حبس بعد القبض من ثمنه لم يفسد الرهن الا ان يبيع
 ثمنه او يهبه او يهبه الى غيره

ونسب الى عند محمد لانه المملك من الموكل لا يبي يوسف لانه لا يبيع بينهما الا انه يحبس الدين
 كالمهرن واذا وكل رجل طين فليس لاحد ما ان ينصرف فيما وكله دون الاخر الا ان يوكلها بما
 مخصوصه لا بطلاق ذو جهة غير عوضا ويعتق عبدا بغير عوضا وبردة ودبعة عند
 او قبضا دين عليه لان الموكل لا يبيع الا بما اذن له في الخصومة بعد الاجتماع
 لان الاجتماع فيها يحل بالبيع وفي غيرها من الفضول لا افتقار الى الراي ليس
 للوكيل ان يوكل فيما وكل لان ياذن له الموكل لانه ماضى برأى غيره وكذا لو قال اعمل فيه
 براكيل وان وكل بغير اذن موكله فعقد وكيله محضه جاز لان عقد كعقد وان عقد بغير
 حضرته كان موقفا على اذنه اذ الموكل ان يعزل الوكيل عن الوكالة لان الموكل
 مؤلما لملك فان لم يبلغه العزل فهو على وكالة وتصرفه جائز حتى يعلم لان الانعزال لو حصل
 من غير علم بصير مغرورا وتصرفات باشرها فينصرف بذلك وبطل الوكالة بغير موكل
 وجنونه جنونا مطبقا ولحاقه بدرا الحرب ثم اذا زالت اهلية الموكل فانعزل الوكيل ضرره
 واذا وكل المكاتب ثم عجز او الما دون فخر عليه والشريك كان فافترقا في هذه الوجوه بطل الوكالة
 علم الوكيل ولم يعلم لان سبب الانعزال ذوال اهلية الموكل واذا مات الوكيل او جن جنونا مطبقا
 بطلت وكالة ذوال اهلية ثم عودها ومن وكل اخر شي ثم تصرف بنفسه فيما وكله بطلت
 الوكالة لتغير فعل الوكيل والوكيل بالبيع والشري لا يجوز ان يعقد مع ابيه وجده ومن انفسد
 شيئا دمه له عند ابي حنيفة رضي الله عنه لان عند مجوز البيع بالغيب الفاحش فيتم بالبيع مع هؤلاء
 وعند ابي يوسف وعمر بن محمد رحمهما الله مجوز البيع معهم بثل القيمة لانه يؤدي الى التهمة الا ان يعبد

وحديث ان يوسف بن جهم

والملك لا اتحاد الملك فلا يكون تبعاً والوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير عند
 احسنه رضي الله عنه وقال لا يجوز بيعه الا بقصصان تنعابن الناس في مثلها كانه الشريك
 لا يبي حنفى رضي الله عنه لا طلاق للفظ والشرك في الهمة لانه يمكن ان يشتره لنفسه والوكيل
 بالشرك يجوز عقده بمثل القيمة وبزكاة تنعابن الناس في مثلها ولا يجوز فيما لا تنعابن في
 مثلها والذي لا تنعابن فيه ما لا يدخل تحت نفوذ القومين واذا اضر الوكيل بالبيع الشرع المتاع
 فضمانه باطل لانه امين وضمانه وان وكله ببيع عبد فباع نصفه جاز عند حنفى رضي الله عنه
 لانه لو باع كل هذا القدر يجوز عبده وغدما لا يجوز لانه خلاف العادة ولو وكل بشري عبدا
 فاشترى نصفه فالشركي نصفه موقوف ان اشترى باقية لزم الوكيل لطلاق الاذن
 شرايه واذا وكل بشري عشرة ارطال لم يدرم فاشترى عشرين يدرم من لم يدرم من لم يدرم
 عشرة يدرم لزم الوكيل من عشرة نصفه حرمه في قوله حنفى رضي الله عنه وقال لا يلزمه
 العشرة لانه لما رضى بزوج هذا القدر في الشرع لم يحصل عشرة فيكون راضيا به وقال
 بقا بله عشرين بطريق الا وهو لا يبي حنفى رضي الله عنه ان المقصود ما لم يشترى وخرج
 الشرع وهو المقصود في التوكيل فلا يبيح الشرع ولو وكل بشري شي بعينه فليس له ان يشتره
 لنفسه ولو وكل بشري عبدا بغير عينه فاشترى عبدا فهو للوكيل الا ان يقول نوي شيئا
 للوكيل او شتره بالوكيل لانه لما التزم الوكالة كان شراؤه طائرا للوكالة المعين وفي
 المعين لنفسه الا اذا قام الدليل على انه للوكيل **فصل** الوكيل بالخصومة وكيل
 بالقبض عندنا خلافا لافرد حرامه والوكيل بالقبض وكيل بالخصومة فيم عند حنفى

خلافا لما لان الوكيل بالشئ وكيل ما لا يتم ذلك الشئ الابه ويقصوده ولما ان القبض و
 الخصومة امران مختلفان واذا اقر الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضي جاز اقراره
 عليه وعند غير القاضي لا يجوز عند حنفى ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف يجوز اقرار
 عند غير القاضي انه ما مورث بالخصومة الا بالاقرار لخصما انه ما مورث بحواب الخصم ومن ادعى انه
 وكيل الغائب قبض به فصدقه الغريم امر بنسليم الدين له فان حضر الغائب فصدقه
 والا دفع اليه الغريم الدين ثانيا لان تصدقه لا ينفذ على رب الدين ورجع به على الوكيل
 ان كان باقية يد لانه لما سلم اليه ليسلم له ما في رقبته من الدين وان قال لي وكيل قبض
 الوبيعة فصدقه المودع لم يوجب التسليم اليه لانه ما مورث بالحفظ

كتاب الكفالة

الكفالة كفالة كفالة كفالة
 بالنفس وكفالة بالمال والكفالة بالنفس جائزة والمضمون بها احضار المكفول به و
 قال الشافعي به لا يجوز لانه غير قادر على التسليم لانه يمكن التسليم ببيان موضع
 ويتقيد اذا قال تكفلت بنفس فلان او برقبته او بزوجته او بجسده او براسه او بضمه او
 بثلثه كانه الطلاق وكذلك ان قال ضمنته او مو علي او الى او انا ذعيم او قبيل لان هذه
 الفاظ الكفالة فان شرط في الكفالة تسليم المكفول به في وقت بعينه لزمه احضار
 اذا طالبه في ذلك الوقت فان احضر والا حبسه الحاكم فاذا احضر وسلم في مكان يقدر
 المكفول به على محاكمته يرى الكفيل من الكفالة لانه وجد تسليم المكفول به واذا تكفل على
 ان يسلمه في مجلس القاضي فسلم في السوق يرى وان سلمه في مكان لم يبرأ لان في المفارة

والكفيلان لازم الكفيل
على مخلص الكفيل
الكفيل

کتاب الحول

الحالة بالدينون جائزة قال النبي عليه السلام من اصيل على ملي فليسبع ويصح برضا المحيل
 والمحال والمحال عليه فاذا انت الحوالة بركي المحيل في الدين ولم يرج المحال له على المحيل
 ان يتوى حقه لانه وجد النقل الا انه بشرط السلامة والنوي عند له حنفه رضي الله عنه
 احدا لا من اما ان يجد الحوالة وكلف ولا يقبضه عليها او يوت معلقا وقال ابو يوسف
 ومحمد رحمهما الله هذان ووجه ثالث وهوان حكم الحاكم بنفيلسه حال حيوته وعند له خيفه
 رضي الله عنه النفيلس لا يصح لان النوي ما يتعذر عند الاستيفاء وذلك بخلاف الوجه
 الثالث عند ما وعند بالوجهين واذا طالب المحال عليه المحيل بمثل الحوالة فقال المحيل
 اكلت بدينك عليك لم يقبل قوله لانه قد عي وعليه مثل الدين لو جرد سبب طامروا وادار
 المحال عليه واذا طالب المحيل المحال باحاله به فقال انما اطلبك لتقبضه في وقال المحال
 له بل اطلبه بدينك عليك فالقول قول المحيل لانه ينكر وجوب الدين للمحال له ولكن
 السفايح وموقر ضل تفاديه المقرض من خطر الطريق وقد نهى رسول الله عليه السلام
 عن فرضه عن تعاكس

الصلح

الصلح على ملته اضرب صلح مع اقرار و صلح مع شكوت وموان لا يفر المدعي عليه ولا يملك
 و صلح مع انكار وكله جاز لقوله تعالى والصلح خير وقال الشافعي لا يجوز الصلح على الانكار لمخاربه
 الحديث عمر رضي الله عنه والصلح جاز بين المسلمين لا صلحا حرم صلا لا او صلحا حراما مان وقع
 الصلح عن اقرار فهو صحيح عن نياض وان وقع عن مال بال وان وقع عن مال يباع فهو حرام
 والصلح عن الشكوت والانكار حتى المدعي عليه لا يملك اليقين وقطع الخصومة وفي حق المدعي

عن المعاوضة لان المال واجب عند فاذا صالح عن دار لم يجز فيها شفعة لانه ليس
 في حق من هو فيه لانه لم يخرج عن ملكه وان صالح عا دار وجبت فيها الشفعة لانه ملك الدار
 معاوضة في حق المدعي لو جرد الخروج عن ملك المدعي عليه واذا كان الصلح عن اقرار واستحق
 بعض المصالح عنه رجع المدعي عليه بحسبه ذلك من العوض كانه البس وان وقع الصلح عن شكوت
 او انكار فاستحق المتنازع فيه رجع المدعي بالخصم منه لانه لم يطل حقه في الخصومة الا في حق
 حق قبض العوض ويرد العوض وان استحق بعض ذلك يرد بحسبه ورجع بالخصم منه وان
 ادعى حقا في دار لم يقبضه فصول من ذلك عا شئ فاستحق بعض الدار لم يرد شيئا والعوض
 لان دعواه يجوز ان يكون فيما بقي وصل والصلح جاز مع عوى الاموال والمنافع
 وجباية العمد والخطا ولا يجوز من عوى حقه لانه لا حق له وان ادعى رجل على امرأة
 نكاحا ومن تجد فصالحه على ما يبدله تحت يترك الدعوى جاز وكان في معنى الجمع وان اعترفت
 امرأة نكاحا على رجل فصالحا على ما يبدله يحل بحج وان ادعى رجل ان عبد فصالحه
 على مال بغطاه جاز وكان في حق المدعي وفي معنى الحق على مال وكل شئ وقع عليه الصلح
 وهو صحيح بعقد المداينة لم يحل على المعاوضة وانما يحل على انه استوفى بعض حقه و
 استقطب باقية كمن له على رجل الف دينار فصالحه على خمسة زبوف جاز وكان ابراء بعض
 حقه لانه لا يصلح مبادلة فيصح اسقاطا للبعض لان الصلح خير فيصح ما امكن ولو صلح
 على الف موطنة جاز لان ما يحل له ولو صلح على دينار الى شهر لم يجز لانه مبادلة وصرفت
 ولا يجوز للنساء ولو كان الف موطنة فصالحه على خمسة حالية لا يجوز لانه بدل بمقابلته

الحالة بالدينون جائزة

عن المعاوضة لان المال واجب عند

عن المعاوضة لان المال واجب عند

عن المعاوضة لان المال واجب عند

عن المعاوضة لان المال واجب عند

عن المعاوضة لان المال واجب عند

عن المعاوضة لان المال واجب عند

عن المعاوضة لان المال واجب عند

عن المعاوضة لان المال واجب عند

عن المعاوضة لان المال واجب عند

الاجل ولو كان له الف سود فصالحه على خمسة ببيع لم يحل لانه يصير صراعا ومن وكل
 رجلا بالصلح عنه فصالح لم يلزم الوكيل ما صالح عليه الا ان يضمه والمال للموكل
 لانه لا بد من ذكر من عقد له فكان كالتكاح **فصل** وان صالح عنه رجل بغير
 امر فهو على ربيعة او جده ان صالح بال وضمه ثم الصلح وكذلك ان قال صلحتك على ابني هذه
 ثم الصلح وكذلك ان قال صلحتك على ابني هذه ثم الصلح ولزمه تسليمها وكذلك لو قال صلحتك
 على الف وسلمتها وان قال صلحتك على الف لعقد موقوف لانه لم يؤجل الاضافة الى نفسه
 ولا الى له فيوقف ان وجدت الاجازة من المدعي عليه جاز وفقد الصلح وانما لا يفرق ان لم
 يخرج بطل اذا كان الدين بين شركيين فصالح احدهما من نصيبه على شريكه بالخيار
 ان شاء اتبع الذي عليه الدين بنصفه وان شاء اخص نصف الثوب لان شريكه فوضو في
 نصيب الساكن الا ان يضم له شريكه الدين وهو نصيبه من النصف ولو استوفى بها
 حلهما نصف نصيبه من الدين كان لشريكه ان يشركه فيما قبض لان عوض دين مشترك ثم جاز
 على الغريم بالباقي ولو اشترى احدهما بنصيبه من الدين سلعة كان لشريكه ان يضمه دين
 الدين لانه صار مستوفيا بنصف الدين واذا كان السلم بين الشريكين فصالح احدهما بنصيبه
 على راس المال لم يحل عند أبي حنيفة وعندهما الله وقال ابو يوسف يجوز الصلح كما لو صالح
 خراج السلم وهو واحد ولا يوجب وجهه ان قسم الدين قبل القبض وانما لا يجوز اذا كانت
 التركة بين ورثة فاحضوا اصد منهم مال اعطوه اياه والتركة عتقار وعروض جاز قليلا
 كان ما اعطوه او كثيرا الا ان وجد شر نصيبه قليل او كثير فيجوز وان كانت التركة ذهبا وفضة

وغير ذلك فصالحه على فضة او ذهبا فلا بد ان يكون ما اعطوه اكثر من نصيبه من ذلك
 البض حتى يكون المثل بالمثل والباقي مقابلة غير من الاجناس ولا بد من قبض حصة
 على المثل لانه بدل الصرف وان كان في التركة دين على الماس فادخلوه في الصلح على ان
 يحضوا المصالح عنه ويكون الدين لهم فالصلح باطل لانه يملك الدين من غير من عليه
 الدين فان شرطوا ان يبرء الغرما منه وما يرجع عليهم بنصيب المصالح فالصلح جائز
كتاب الرهن الرهن ينعقد بالقبول
 والقبول كسائر العقود ويتم بالقبض لقوله فهران مقبوضه فاذا قبض المرتهن الرهن
 محورا مفرغا ميمنا ثم العقد والم قبض الرهن بالخيار ان شاء اسلمه وان شاء رجع
 الرهن لانه لم يلزم قبل القبض فاذا اسلمه اليه فقبضه دخل ضمانه ولا يصح الرهن الا
 بين مضمون لانه وثيقة الجانب الاستيفاء وهو مضمون الاول فتمت وقدر الدين
 فاذا اهلك في المرتهن صار مستوفيا الدين حكما بقدر الاول منها لانه يستوفي يداؤناك
 بالهلاك فلا واستوفاه ثانيا يصير مستوفيا مرة ثانيا وعرض يداؤناك فيكون ربا فيجب التحرز
 عنه ولا يمكن التحرز عنه الا بالتحرز عن الاستيفاء فيعذر الاستيفاء ضرورة وان كانت
 قيمة الرهن اكثر من الفضل امانة لانه قدر الدين يصير مستوفيا حكما وان كانت قيمة الرهن
 اقل سقط من الدين بقدرها ورجع المرتهن بالفضل على الرهن ولا يجوز رهن المشاع ولا
 رهن ثمر على رؤس الخيل حوز الخيل ولا في رزق الارض دون الارض ولا يجوز رهن
 النخل في الارض دونها لان القبض شرط ولا يصح القبض في هذه الاشياء ولا يصح الرهن

بالامانات كالودائع والمضاربات والشركات لان الرهن وثيقة بالدين والاصل غير مضمون
 ويصح الرهن براس المال السلم وبن الصرف والسلم فيه لانه مضمون وان اقر فاقبل ^{بطلان الرهن}
 بطل السلم لانه يوجد قبض راس المال في المجلس لا صورة ولا مبيع وان هلك في مجلس الصرف
 والسلم لم العقد وصار المرتهن مستوفيا لانه نصيب مستوفيا حكم العين حقه يد وهو كالا
 رقبته يد وان انتفاعا وضع الرهن على يد عدل جائز وليس للمرتهن ولا للراهن ان يضر
 لتعلق ختمها جميعا به اما المرتهن فليصل الى ماله ببيع العدل واما الراهن ليصير ماله محفوظا
 وان هلك في يده هلك ضمان المرتهن لان الرهن صحيح ولا يصح الاستيفاء وذكر بان
 يجعل قبض العدل عن المرتهن ويجوز رهن الدرام والدنانير والمكيل والموزون لقوله تعالى
 فريها مقبوضة فان ذهبت بحبسها هلكت بثمنها من الدين وان اختلف في الجود والضيعة
 فحيدها ورديها وركان له دين على غيره فاحذ عنه مثل دينه وانفق ثم علم انه كان زوفا
 فلا شيء له عند الله ^{سواء} حتى رضي الله وقال لا يرد مثل الزیوف ويرجع بالحياد ^{سواء} حقيقة للمعادلة
 الى خيفة به انه حصل الدين مقضيًا شرعا فلا حق لاحد من الراهن الاخر لان حيدها ورديها
 سواء **فصل** رهن عبيدين باليف فقبض حصته اصد ما لم يكن له ان يقبض حتى يودي
 باقي الدين لان الرهن وثيقة بكل جزء من الدين لخاصته الى قبضه واذا وكل الراهن المرتهن
 او العدل او غيره ما يبيع الرهن عند حلول الدين فالوكال جارية فان شرط في عقد الرهن فليس
 للراهن عزله عنها لتعلق حق المرتهن فان عزله او مات لم يتغير وللمرتهن ان يطالب الراهن
 بدينه وبحسبه به وان كان الرهن في يد وليس عليه ان يكتفه من بيعه حتى يقضي الدين من غيره فاذا

قضاء الدين قيل له سلم الرهن اليه لان ملك اليد ثابت للمرتهن فلا يجب عليه ابطال ملكه
 الا ان قبض دينه واذا باع الراهن الرهن بغير اذن المرتهن فالعقد موقوف ان اجاز المرتهن
 جاز البيع واذا قضاه الراهن دينه جاز البيع لان حق المرتهن متعلق بدينه وان اعتنى الراهن
 بحمل الرهن نذر عتقه لبقاء الملك فان كان الدين حالا اطول باءا والدين وان كان مؤجلا
 اقدم قيمة العبد فجعلت رهنا مكانه حتى يجعل الرهن ليكون وثيقة فائدة مقام الرهن
 وقفا للصرف عن المرتهن وان كان معسر استسعى العبد في قيمته فيقبض به الدين لان العبد
 صاحب شرط التلف وهو المحل وعلم صاحب الشرط الضمان عند تعذر تضمين صاحب السبب
 وكذلك ان استهلك الراهن الرهن فان استهلكه اجنبى فالمرتهن هو الخصم تضمينه و
 القيمة فيكون رهنا في يده **فصل** جناية الراهن على الرهن مضمونة وجناية المرتهن
 عليه بسبب الضمان فيصير مستوفيا من رهنه بقدر الجناية وجناية الرهن على الراهن
 وكما المرتهن وعلم ما لهما هدر لانه ملوك للراهن بقبضه وملوك المرتهن يد واجرة البيت
 الذي يحفظ فيه الرهن على المرتهن لانه موضع ذوات الحفظ واليد واجرة الراعي على الراهن
 وكذلك نفقة الرهن لانه موضع ذوات البقاء وناؤه للراهن ويكون رهنا مع الاصل بقاء الاصل
 فان هلك هلك بغير شيء لانه لم يصراصلا في العقد وان هلك الاصل وبقي الثمن اتمم الراهن
 بحصته يقسم الدين على قيمة الرهن يوم القبض وقيمة الثمن يوم الفك ان كان له ان ياكل الاصل
 فالحذ بعينه قيمته يوم الفك والا اصل صار مضمونا بالقبض فيعتبر قيمته يوم القبض فاصاب
 الاصل الحالك سقط وما اصاب الثمن اتمم الراهن به ويجوز الزيادة في الرهن وقال زفر

وان كان الرهن على عبيد او مملوك او حيوان او غير ذلك من الاموال التي لا تملك بالقبض فلهذا
 لا يملك بالقبض الا بغير شرط الاصل

لا يجوز كما في الزبالة في الثمن ولا يجوز الزبالة في الدين عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا يصير
الرهن رهنا به وقال ابو يوسف يجوز زكاة الزبالة في الرهن لخصان الزبالة انما كانت بخلاف
القياس ضررون نصيح نصرهما وامكن نصيحة الدين من غير ان يتعلق بالرهن فلا يمكن تصحيح
الرهن من غير ان يتعلق بالدين فاذا رهن عينا واحدة عند رجلين بدين لكل واحد منهما
عليه جاز لوجود قبضتها قبضا تاما وجميعها رهن عند كل واحد منهما والمضامين على كل
واحدة حصته دينه منها فان اقتضى احدهما دينه كانت كلها رهنا بيد الآخر حتى تستوفى
حقه الا يركب انه لو كان رهنا في يد واحد فقطي بعضه منه فكل رهن عندك كذا هذا وقرع
شيئا على ان يرهنه المشتري بالثمن شيئا بعينه فامتنع المشتري من تسليم الرهن لم يجز عليه لان
حقه يتعلق بالثمن والبايع بالخيار ان يرضى بترك الرهن فان شاء فسخ البيع لتغير شرط
العقد عليه الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او يدفعه قيمة الرهن رهنا لانه ماضى بالبيع بالبيع
الاول يكون له رهن بذلك فقد رفر الثمن وللمرته ان تحفظ الرهن بنفسه وزوجته
وولدين وخادمه الذين في عياله لانه انما يحفظ عادة بهجولا فان حفظ بغيره عياله او اودع
ضمن لان الراهن لم يرض الا بحفظه واذا تعدى المرتهن في الرهن ضمنه فان الغصب صحيح
قيمته بالتعدى واذا عاد المرتهن الرهن للرهن فقبضه خرج ضمان المرتهن فان هلك
في يد الراهن هلك بغير شي فوات يدا المرتهن فان فرغ فله الرجوع الى يده ليقا
عقد الرهن وان اخذ عاذا الضمان واذا مات باع وصية الرهن وقضى الدين لقيام الوصي
مقام الموصي وان لم يكن له وصي نصب الفاضل له وصيا وامره ببيعته ايضا لاجل المرتهن اليه

١٢١
والله اعلم بالصواب في الزكاة فيما يرجع الى الصلاح والخير **كتاب المضاربة**
المضاربة عقد على الشركة بالمال من احد الشريكين ولا يصح المضاربة الا بالمال الذي يصح به الشركة
ومرتهن ان يكون الرجوع بينهما مشاعا لم يتحقق احد منهما منه ورام فستاة لامتنة الشركة
ولا بد ان يكون المال مسلما الى المضارب ولا يدرك المال فيه لتمكن المضارب من التصرف في
محت المضاربة مطلقا جاز للمضارب ان يبيع ويشترى ويسافر ويضع ويؤكل ولا تخاف من
ضرورات التجارة وليس له ان يدفع المال مضاربة الا ان ياذن له رب المال لان رب المال
ما رضى بشركه غيره وان حصل له رب المال التصرف في بلد بعينه لم يجز له ان يتجاوز عن
ذلك اذ وكيل الشريك عن رب المال في تصرف بولاية رب المال وكذلك ان وقت المضاربة
وقتا بطل العقد بضميه وليس للمضارب ان يشتري بالمال ولا يبيعه ولا يقرض عليه
لانه لا يمكن التجار بهم وله ولاه تصرف فيما يكون تجارة فان اشترى ام كان مشترى لنفسه
دون المضاربة كان الشريك نافذ على المشتري لانه اصله حق البيع وان كان في المال ربح فليس له
ان يشتري من يعتق عليه لانه يعتق عليه بقدر ملكه ويعتق الكال عندهما وعند أبي حنيفة
يفسد الباقي فلا يكون ما ذونا في التجارة والمضاربة وان اشترى من نفع لنفسه ^{نصفه} والاضلوة
وان لم يكن في المال ربح جاز ان يشتريهم لانه لا يملك شيئا منهم فلا يعتقون عليه فان زادت قيمتهم
عتق نصيبهم منهم ولم يضم لهم بالمال شيئا وسعى العتق في قيمة نصيبهم منهم لان حضور عتق
بضائف الى الزبالة في السفر الحاصل بغير ضريبة **وصل** واذا دفع المضارب المال
مضاربة ولم ياذن له رب المال في ذلك لم يضم له دفع لانه قبل ان يرجع ايداع ولا الايداع
المال دفع

فإذا ربح الثاني ضمن الأول المال لرب المال الآن صار الثاني شريكاً في المال وروى
 بشركته وإن دفع إليه مضاربة بالنصف وأذن له أن يدفعها مضاربة فدفعها بالثلث فإن
 كان رب المال قال له على أن ما رزق الله تعالى فهو بيننا نصفان فلرب المال نصف الربح
 والمضارب الثاني الثلث والسند للمضارب الأول لأن الشرط أن يكون لرب المال نصف
 جميع ما رزق الله تعالى فيكون النصف الأخير بين المضاربين على شرط الأول للثاني
 فإن قال على أن ما رزق الله تعالى فهو بيننا نصفان فللمضارب الثاني الثلث كما شرط
 الأول والباقي بين المضاربين الأول وبين رب المال نصفان كان رب المال شرط نصف
 جميع ما رزق الله تعالى فلي نصف دفع المال إلى آخر مضاربة بالنصف فالرب نصف
 لرب المال بالشرط ونصف للثاني لأنه جعل كذلك المضارب الأول ولم يبق شيء للمضارب
 الأول فإن شرط للمضارب الثلث بثلث الربح فلرب المال نصف الربح والمضارب الثاني نصف
 الربح ويضم المضارب الأول للثاني سدس الربح تكمل للثلاثين لوجود الشرط منه وإذا مات
 رب المال أو المضارب بطلت المضاربة لأنه توكل بالبيع وموت الموكل أو الوكيل بطلت وإذا
 رب المال عزل للإسلام ولحق بدار الحرب بطلت المضاربة وإذا عزل رب المال المضارب
 ولم يعلم بعزله حتى اشتري وباع فتصرفه جائز وإن علم بعزله والمال عرض فله أن يبيعها
 ولا يمنع العزل فخره لكن لأنه صار شريكاً إذا صار المال عرضاً ولا يبطل ولا يثبته العزل
 وإذا باع العرض لا يشتري بينهما شيئاً آخر لأنه صار معزولاً وإن عزله ورأس المال في راسه
 أو دنا من فليس له أن يتصرف فيه لأنه صار معزولاً فله أن يبيع رب المال وإن أقر فأوفى

للمضارب الأول
 وهو الثلثان وإذا
 قال له على أن ما رزق
 الله تعالى

الثلث دون وقد ربح المضارب فيه اجتمع الحكم على اقتضاء الدين لأنه أخذ الأجرة
 فعلى العمل فإن لم يكن له ربح لم يكن له الاقتضاء ويقال له وكل رب المال في الاقتضاء
 وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال لأنه يجب عليه إيصال رأس المال
 للمدب المال لأن بطلان حقه في رأس المال أضرب به من بطلان الحق في الربح وإن زاد
 المال على الربح فلا ضمان على المضارب لأنه أمين وإن كانا اقتسما الربح والمضاربة
 بحالهما هلك المال أو بعضه نزل الربح حتى يستوفي رب المال رأس المال لأن رأس المال
 أصل والربح نتج فلا يعتبر البيع ما لم يكمل لأصله فإن فضل شيء كان بينهما لانه ربح وون
 نقص شيء لم يضم المضارب لأنه أمين فيه وإن كانا اقتسما الربح ونسخا المضاربة ثم
 عقداها ثانياً ففصل المال لم يتراد الربح الأول لأنه إتيان ملك كل واحد منهما الربح الأول
 وانتهى للعقد الأول فبحوز للمضارب أن يبيع ويشترى بالنقد والنسيئة لأن كل واحد
 منهما تجان ولا يزوج عبداً ولا مائة فرس المضاربة لأن الزوج ليس من جنس النجاسة التي
 أذن فيها ككاب **المزارعة** قال أبو حنيفة
 المزارعة بالثلث والربح باطله حديث رافع بن خديج أن النبي عليه السلام عن كذا المزارعة
 وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله جائز للتعاقل وفي عهد فاعل المزارعة أو جه إذا كانت
 الأرض والبذر لواحد والعمل والبقر من آخرات المزارعة وصار صاحب الأرض والبذر
 مستأجر للعامل بالبقر ببعض الخارج وإن كانت الأرض لواحد والعمل والبقر والبذر
 لآخر صار مستأجر للأرض ببعض الخارج وإن كانت الأرض والبقر لواحد والبذر

وإذا كان العمل والبقر
 للبذر

الارض والبذر

والعمل لا يجوز لانه يصير مستأجر البذر ببعض الخارج وانه لا يجوز لانه يفسد به
الا باستبدال العين او بصير مستأجر الارض مع البذر وانه لا يجوز لعدم التعامل
وان كانت الارض والبذر لواحد والعمل من اخر لا يجوز لانه لا يترك البذر
والعمل وانه خلاف تعامل العامة ولا يجوز المزارعة الا على مدة معلومة كسائر الاجازات
وان يكون الاجر شائعا بينهما فان شرطها الاضما فمرأنا مستأمة لا يجوز لان الاجر خلاف
القياس فمما فيه التعامل التعامل العام وكذلك لو شرط ما عدا الما ذيات التواني لانه خلاف
التعامل فاذا صحت المزارعة فالخارج على الشرط فان لم يخرج الارض شيئا فلا شيء للعامل
لانه لم يترك له الا شيء من الخارج واذا فسدت المزارعة فالخارج لصاحب البذر لانه ثمة
البذر ولان كان البذر من رب الارض فللعامل اجره ثمة لا يتردد على مقدار ما شرط له الخارج
كما في الاجارة الفاسدة وقال محمد له اجر ثمة بالغ ما بلغ لان عند الفساد تسمية بعض الخارج
لغو لان تسمية بعض الخارج لا يجوز لجهالة الا انه ثبت بخلاف القياس فيما اذا جاز العقد فاما
اذا فسد لغا ذلك كان لم يكن فيجب عليه اجر ثمة بالغ ما بلغ وان كان البذر من قبل العامل
فلصاحب الارض اجر ثمة واذا انعقدت المزارعة فامتنع صاحب البذر من العمل لم يجز
عليه لان لفظة غدر تفسخ به الاجارة واذا امتنع الذي ليس من قبل البذر اجره الحاكم
على العمل لانه لا غدر له واذا مات احد المتعاقدين بطلت المزارعة لانها اجارة واذا
انقضت مدة المزارعة والزرع لم يدرج كان على المزارع اجر ثمة نصيبه من الارض الى ان
يتحصن نظره في تمام ماله ونظر المالك في اجاب اجر ارضه ونفقة الزرع عليها على مقدار

حاز وصار مستأجر
للعامل بعض
الخارج وان كان
البذر من واحد
والارض والبذر
والعمل من آخر
هـ

حقوقها وكذا انك اجرة الحصاد والدياس والرفاع والتذرية عليها بالخصص لان الزرع
المستحق لها بالشركة فان شرطها في المزارعة على العامل فسدت لانه عقد وشرط
ببيع به احد المتعاقدين **كتاب المساقات**

ما لم يوصف رضى الله عنه المساقاة في المعاملة في الاشجار تجزى من الثمرة باطلة ولا يجوز
اذا ذكر مدة معلومة وسمى جزا من الثمرة مشاعا كما في المزارعة ويجوز المساقاة في الشجر
والكروم والنخيل والرباط واصول الباذجان فان دفع خلاصة ثمره مساقاة والثمرتين بالعمل
جان لانه صار شريكا في الزيادة فيكون في معنى المعاملة بالاشجار وان كانت فوائده لم تجز
لانه استيجار باجر مجزئ واذا فسدت المساقاة فللعامل اجر ثمة وبطلت المساقاة بالموت
ويشخ بالاعذار كما في نسخ الاجارة **كتاب احياء الموات**
الموات ما لا ينتفع به من الارض لا انقطاع المأنة او غلبه الماء عليه وما اشبه ذلك مما يقع للزراعة
فما كان عاديا لا مال له او كان مملوكا في الاسلام لا يعرف له مال له بعينه فهو بعيد عن القرية
اذا وقف انسان من ارض العام ففصح لم يسمع الصوت منه فهو موات لانه ليس بشيء من حواص
ولا في يده فبقى على اصل الاباحة وفراحي رضاميته في له عند ما ولى ما ذن الامام لانها
مباحة سبقت يده اليها كالصيد وعند اي حنفى رضى الله عنه لا يكون له الا باذن الامام لان
الارض في يده الامام وقد مرت حق العامة المسلمين فلا يكون له الا باذن لقوله عليه السلام ليس
للنساء ما طابت به نفس امارته ويملك الذي لا احيا ولا يملك المسلم لان الدليل لا ينصل ومن حذر
ارضا ولم يجرها لث رنين اخذها الامام ودفعها الى غير لقوله عليه السلام ليس للمنفرد حق

ولا يجوز احياء ما قرب من العالم بل يترك مخرجي لاهل القرية ومطبخا لخصايدهم لا ينهاه ايديهم
ومن حفر بئر في بئرته فله حريمها فان كانت للعطن فحريمها للرغون ذراعا وان كانت للناس
ستون ذراعا وفي الحديث حريم به العطن لرغون ذراعا وحريم به الناس ستون ذراعا وان
كان عينا فحريمها خمسة اذراع وفي رواية مائة ذراع في ارضه ان يجره حريمها مائة سنة وما تولى
الغزاة او دخل عدل عن الماء ويجوز عوده اليه لم يحيا ولة خاصة النهر اليه فان كان لا يجوز
ان يعود اليه فهو كالوات اذا لم يكن حريمها لعالم لان ما لم يكن له فزكان له نه في ارض فلس
له حريمه عند ابن حنبل رضي الله عنه الا ان يكون له بئر في عليه والمساة لصاحب ارض
لانه من اجزاء الارض وقال ابن سفيان وعنه رحمهما الله المساة لصاحب النهر متى شئ عليها ويلحق عليها
طيسه لان المساة في يد صاحب النهر طيسه ولا في حريمه رضي الله عنه ان المساة جزء متصل
بالارض في يد صاحب الارض وليس في حريمه ان النهر الحريم **كتاب الاشربة**
الاشربة المحرمة اربعة الخمر لقوله تعالى فاجنبوه والخمر من عصير العنب اذا غلا واشتد وقطر
بالزبد والعصير اذا طبخ حتى يذهب قل من ثلثه اذا غلا واشتد حرام ونقيع التمر والزبيب اذا اشتد
حرام ونبيذ التمر والزبيب اذا طبخ كل واحد منها اذ في طبخه حلال عند ابن حنبل والي سفيان
وان اشتد اذا شرب منه ما يغلب على طعمه لانه لا يسكر من غير طعمه ولا طيب وقال محمد بن حنبل
الحلافة الثلث العنب المحل في قوله عليه السلام ما اسكر كثير فقليله حرام لانه انما العنبان والعموات المباحة
ولا باس في خليطن ونبيذ العسل والبنين ونبيذ الحنظل والشعر والذرة حلال وان لم يطبخ لقوله
عليه السلام الخمر من هاتين الشجرتين واسا الى الكرم والنخيل وعصير العنب اذا طبخ حتى يذهب

الطبخ من العنب
والزبيب والتمر
والنخل والبنين
والشعر والذرة
والحنظل

الطبخ من العنب
والزبيب والتمر
والنخل والبنين
والشعر والذرة
والحنظل

الحكم جواز خمر

لثا وبقية حلال خلافا لمحمد بن وهب اذا غلا واشتد ولا باس في الاشربة الدباء والحنتم
والزفت والنقير كما قاله فيصافان الطرف لا يحل شيئا ولا يحرمه واذا تخلت الخمر خلقت سوا
تخلت بنفسها او بشي طرح فيها ولا يكره تحليلها لانه ابطال صفة الاسكار كالاراق والحل لانه
منه حلال لقوله عليه السلام خيركم من خمركم وقال الشافعي لم يكره التحليل لانه ترك اجتناب الخمر
والحل الحاصل منه لا محل لاحتمال ابقاء اجزاء الخمر فيه لانه لم يبق فيه شيء من الخمر بل كبر الخمرية
كتاب الاكل الاكل الاكله بنسب حكمه اذا
حصل من نقيذ على انواع ما وقع عليه سلطانا كان او لضا لقوله تعالى الا من اكره وقوله مطرنا
مرايان وما كلى على حنبل رضي الله عنه ان الاكل لا يتصور الا من السلطان كانه كان كذلك في زمانه
واذا اكره الرجل على بيع ماله او شري سلعة او على ان يفر لرجل الفيل ويواجهه فان فاكه بالقد
او بالضرر لا يستدبر والجسد فيباع واشترى فهو بالخيار ان شاء المصطلح البيع وان شاء انسخه ورجح
بالمبيع لانه بيع لا عن تراض فلا خيار كما لو وجدوه بيعا وان كان قبض التمر طوعا كانا جان
للمبيع وان قبضه مكرها فليس باجانب وعليه رد هان كان فائضا في يده وان هلك المبيع في يد المشتري
وهو غير مكر خمر فتمت للبائع لانه قبضه لنفسه وللمكر ان يضر المكر ان شاء لانه اوقعه هذا الضمان
وان اكره كما ان ياكل الميتة او يشرب الخمر ان اكره على ذلك مجلس وضربا وقد لم يجل له لانه ضرر
فليل الا ان يكره ما يخاف منه عا نفسه او عا غصين من اعضائه الا يرى ان يطلق
الجوع والعطش لا يحل له الميتة والخمر فاذا صار الى المحضة يجل له ولا يجل له ان يصبر على
ما وقع فان صبر حتى اوقعوا به ولم ياكل فهو اثم كما في حالة المحضة فانه لو لم ياكل الميتة حتى مات

الحكم جواز خمر
الحكم جواز خمر
الحكم جواز خمر
الحكم جواز خمر
الحكم جواز خمر

الحكم جواز خمر
الحكم جواز خمر
الحكم جواز خمر
الحكم جواز خمر
الحكم جواز خمر

الحكم جواز خمر
الحكم جواز خمر
الحكم جواز خمر
الحكم جواز خمر
الحكم جواز خمر

انه لانه صادر شريك في اطلاق نفسه وان اكره على الكفر بالله تعالى او بسبب الشئ على الله تعالى
 ضرب وجس على كل ذلك الكراهة حتى يكره بامر يخاف منه على نفسه او على عضو من اعضاء جسده
 يكون ذلك الكراهة مطلقا فيسعه ان يظهر امر وابه ويؤذي وقلمه مطين بل لا مان للقول تعالى
 الا امر الكره وقلمه مطين بل لا مان وان صبر حتى قيل ولم يظهر الكفر كان ماجورا كما فعل خبيث
 وان اكره على ما لم يسل بامر يخاف منه على نفسه او على عضو من اعضاءه وسعه ذلك لصاحب
 المال ان يضمن المكره لان المكره الله له وان اكره يقتل على غير لم يسعه ان تقدم عليه بغير
 حتى يقتل ان قل السلم لا يحل لضرورة ما كان فيه كان انما والقصاص على المكره ان كان القتل عدوا
 عند ابن حنيفة ومحمد رحمه الله لان المكره الله له كالسيف وعند زفر بن عياض المكره لا على الكرم
 ما يمتنع عنه وانه مختار وعند ابى يوسف لا يجب عليها لان كل واحد منها ليس على الآخر حقيقة
 وعند الشافعي لم يجب عليها لان كل واحد منها قاتل كالجاعة اذا اقلوا واحدا واذا اكره على
 طلاق امراته او عتق عبده ففعل وقعه ما اكره عليه وقال الشافعي لا يقع لقوله عليه السلام دفع عن
 امته الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه يعني حكمه ولما قوله عليه السلام كل طلاق صائر الطلاق
 الصبي والمجنون والمعتوه ورجع على الذي اكرهه بغير العبد ونصف من المراهة لانه كان قبل
 الدخول لانه يصلح ان يكون الله للمكره في اطلاق المال في انواع الطلاق والعناق ولو اكره ما اكرهنا
 وجب عليه الحد عند ابى حنيفة رضي الله عنه الا ان يكرهه السلطان وقالا لا يلزمه الحد كما لا يخلو
 زمان وان اكره على الردة لم يبن امراته منه لانه اذا كان قلبه مطمئنا بالايان لا يكفر
كتاب

المحج الاسباب الموجبة للحد للصغير
 على الافعال العلوية
 على الافعال العلوية
 على الافعال العلوية

والمجنون والرق نظر المولى في الرق ونظر الماهة الصبي والمجنون ولا يجوز تصرف الصبي الا
 باذن وليه ولا تصرف العبد الا باذن سيده ولا يجوز تصرف المجنون الملوب حال ما لانه
 ما يحل التصواب ومن باع من هو لا شيئا واشتراه وهو يعقل البيع فالولي بالخيار ان شاء اهان
 اذا كان فيه مصلحة وان شاء فسخه لانه تصرف لاعن ولاية فيتوقف على اهان من له الولاية وله
 الا شيئا والثلث يوجب الحجر في الاقوال دون الافعال لان الفعل الحسي لا مرد الصبي والمجنون
 لا يصح عقودهما ولا اقرارهما ولا بيع طلاقهما وعناقهما وان تلقا شيئا لزمها ضمانه لانه وصي لهما
 حتى الملتف عليه حقيقة واما العبد فاقراره نافذ لكما اهلسته ولا ينفذ على المولى دفعا للضرر
 عن المولى فان اقره بالزمن بعد الحرية ولم يلزمه في الحال لان اقراره لا يظهر على المولى وان اقر
 بجدا وقصاص لزمه في الحال ثمة مختص بالانسانية وكذلك الطلاق قال عليه السلام لا يملك العبد
 والمكاتب شيئا الا الطلاق **فصل** قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يحجر على الحر العاقل البالغ السفيه
 وتصرفه في ماله جائز وان كان مبذرا فمفسدا يتلف ماله فما لا غرض له فيه ولا مصلحة لانه في ذلك
 ابطال ولايته وانه اضار به لانه اذا ابيع الغلام غني رشيد لم يسلم اليه ماله لقوله تعالى ولا تؤثروا
 السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم قياما ^{الاية} حجة يبلغ خمسا وعشرين سنة فان تصرف
 قبل ذلك نفذ تصرفه قبل ذلك تبلغ خمسا وعشرين سنة فابعد اليه ماله وان لم يؤمن من الرشد
 لانه يصح ان يكون جارا ولا بد له من ماله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يحجر على السفيه ومنع من
 التصرف في ماله لقوله تعالى فان كان الذي عليه الحسنة او ضعيفا او لا يستطيع ان يقر فليمل
 وليه بالعدل فان الله تعالى جعل للسفيه وليا فدل ان محج عليه الا باذن فان باع لم ينفذ بيعه

المحج الاسباب الموجبة للحد للصغير
 على الافعال العلوية
 على الافعال العلوية

وان كان فيه مصلحة ايجان الحاكم وان اعتق عبدا فندع عنه لانه يجوز له ان يملك الرضا
 حكم العقد والرضا حكم العقد ليس بشرط العتق والطلاق وعلى العبد ان يسعي في قيمته دفعا للنقص
 بقدر ما يمكن كانه المريض مرض الموت اذا اعتق وعلمه دين من تغرق وان تزوج امرأة حرة
 نكاحها كالعتق وان سعى لهما من اجاز منه مقدار من مثلها لان النصف حال الدخول المستقيم
 وبطل الفضل وقال لا يفسد بلغ غير رشيد لم يدفع اليه ماله ابد القوله تعالى ولا تقولوا السفيه اموالهم
 الاية حتى يؤمن منه رشدا ولا يجوز تصرفه فيه ويجزى الزكاة من مال السفيه ويتفق على اواده
 وزوجته ومن حجب عليه نفقته من ذوى رحمته لان دليل الزكاة لا يفصل بين السفيه وغيره
 وكذا نفقه بنت الاحياء الاقارب وكذلك حجب في مال الصبي وان اراد حجة الاسلام لم
 يمنع منها ولا يسلم القاضي النفس اليه بل يسلمها الى ثقة من الحاج نفقها عليه فان مرض او وصى
 بوصاية القربى بواب الحي جاز ذلك ثلثة اذ نافع له غير ضار **فصل في بلوغ الغلام**
 بالاحتلام والاحبال والازن قال عليه السلام لا صلوة لما يضر الا بخار والحيض يلازم الانزال
 والحبل فان لم يوجد ذلك في ثمانية عشر سنة عند بلوغه سنة عند بلوغه وبلوغ الجارية
 بالحيض والاحتلام والحبل فان لم يوجد ذلك في ثمانية عشر سنة عند بلوغها سنة وقال اذا لم تجارة
 والغلام خمس عشرة سنة فقد بلغا بناء على الغالب وابوصنفه رضي الله عنه اصاطفة واذا
 رآه حق الغلام او الجارية واشكل امرها بالبلوغ فيا لا تدب لغنا فالقول قولها واحكامها احكام
 البالغة لانه لا يوقف الا بقوله فيقبل قوله وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لا حج في الدين اذا وجبت
 الدينون عارضا وطلب غنائه وجبته والحج عليه لم اجمع عليه وان كان له مال لم يضره في الحكم
 ابو عمر

في حكم العقد والرضا حكم العقد ليس بشرط العتق والطلاق وعلى العبد ان يسعي في قيمته دفعا للنقص بقدر ما يمكن كانه المريض مرض الموت اذا اعتق وعلمه دين من تغرق وان تزوج امرأة حرة نكاحها كالعتق وان سعى لهما من اجاز منه مقدار من مثلها لان النصف حال الدخول المستقيم وبطل الفضل وقال لا يفسد بلغ غير رشيد لم يدفع اليه ماله ابد القوله تعالى ولا تقولوا السفيه اموالهم الاية حتى يؤمن منه رشدا ولا يجوز تصرفه فيه ويجزى الزكاة من مال السفيه ويتفق على اواده وزوجته ومن حجب عليه نفقته من ذوى رحمته لان دليل الزكاة لا يفصل بين السفيه وغيره وكذا نفقه بنت الاحياء الاقارب وكذلك حجب في مال الصبي وان اراد حجة الاسلام لم يمنع منها ولا يسلم القاضي النفس اليه بل يسلمها الى ثقة من الحاج نفقها عليه فان مرض او وصى بوصاية القربى بواب الحي جاز ذلك ثلثة اذ نافع له غير ضار

ولكن حبسه ابد حتى يبيعه دينه لانه الحاق له باليهام وباطال وصفه لانه اذا كان
 دينه دارم وله دنائين باعها القاضي في دينه لانهما جنس واحد حكما وقالا اذا اطلب غنائه الفليس
 الحج عليه بحر القاضي عليه صيانة لحقهم كانه السفيه ومعه من البيع والنصف والافراجه لا يضر بها
 لغنا وباع ماله ان امتنع الفليس من البيع وقسمه بين غنائه بالخصص كما فعل عمر رضي الله عنه مال
 بن جهمينة فان اقر في حال الحج باقراره ذلك بعد قضاء الدين دفعا للضرر عن الاولين وتفق
 على الفليس من ماله وعلى زوجته واولاد الصغار وذول ارحامه لان هذه النفقات من ضروراته
 الحيوة وان لم يعرف للفليس مال وطلب غنائه حبسه وهو يقول لا مال لي حبسه الحاكم في كل
 دين لزمه بدلا عن مال حصل في يده كثر المسح وبطل الغرض كان ملك العوض يملك على
 غنائه في كل دين التزمه بعقد كالمهر والكفالة لان التزمه دل على ثروته ولم حبسه فباسر
 ذلك كالعوض المغضوب المشتهر لك وارش الحناية الا ان يفهم البينة ان له مالا اذا حبسه
 الحاكم شهرين او ثلثة سال عن حاله فان لم تنكشف له مال خلى سبيله وكذلك اذا قام البينة انه لاهل
 له لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فطره الى ميسرة ولا يحول بينه وبين غنائه بعد خروج من
 يلازمونه ولا يمنعونه من التصرف في السفر ولو عليه اللام ان لصاحب الحق اليد واللسان ويأخذون
 فضل كسبه يقسم بينهم بالخصص وقال اذا افسه الحاكم حال دينه وبين غنائه الا ان يفهم البينة
 انه قد حصل له مال لانه لا يقضي بافلاسه بيمين انه لاهل له فيجب النظر بالنقض والاحكام
 ان القضاء بعد المالك لا يصح لانه لا يوقف عليه حقيقة فيحوز طائفة من حق دفع الجبس والحج على
 الفاسق اذا كان مصلحا ماله لصدقة وتصرفه عن عقول وميتي والفسق الاصل والطاير سواء

ان يصلاح يدفع اليه
 لا يبطال الحق والملا

ويجب القصاص على الاطراف بين المسلم والكافر لساوي القمين ومن قطع يده فمقتل
 الساعد فمقتل يده منها فلا قصاص فيه لانه كسر العظام كذا الوجه جارية فمقتل يدها وان لم
 من الجانية قيل ما يتصور فلا يمكن رجاية المماثلة فيه واذا كانت يده المقطوع صحيحة وبيده
 او ناقصة الاصابع فالمقطوع بالخيار ان شاء قطع اليد العجيبة ولا شيء له غيرهما وان شاء
 الارش كاملاً لان العوض ناقص فيستحق ان يفاد انصار القطع ما شيء له بقابلة الوصف كما في المشتري
 اذا وجد المشتري معجباً ومن شج رجلاً فاستوعبت الشجرة ما بين عنقه وبين لسانه وبيده
 الشباح فالمشج بالخيار ان شاء اقتض بقدر شجرة يندى من احدى الجانبين شاء وان شاء
 الارش لانه بيع ناقصاً با لاضافة الى استيعاب المحل والقصاص في اللسان ولا في الذكر اذا قطع
 الا ان يقطع الحشفه واذا اصطلح القائل واوليا المقتول على مال سقط القصاص وجوز
 المال قليلاً كان او كثيراً لان الحق لا وليا الدم الا يدرى نعم لو اسقطوا بلامال عفو الجاني فكذلك
 هذا وان عفا احد الشركاء من الدم او صاح من نصيبه على عوض سقط حق الباقي ان نصيبه القصاص
 قد سقط والقصاص لا يجزى سقوطاً او وحي او لم نصيبهم من الدين عن عبد الله بن مسعود رضي الله
 في قوله تعالى فمن عفى له من شيء فاتباع بالمعروف وان كان لغت القصاص من بين شعركم فاعفوا
 واذا قتل جماعة واحد اعداقتض من جميعهم ليدفع عن رضى الله عنه او اجمع اهل الصنعة عاقلة
 كقتلهم به واذا قتل واحد جماعة فخصر اوليا جماعة قتل جماعة لا شيء له عفو وقال الشافعي
 يقتل بغير واحد ويجب لكل نفس من الدين لان الواحد مثل الواحد ولما ان الواحد قتل
 المرح اذا قتل الواحد فذلك من هذا الجانب فان خصصت منهم قتل له وسقط حق الباقي من القصاص